الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
ومركز شاديل ودراسات القطاع العام

منشورات الجامعة اللبنانية

قسم الدراسات الاقتصادية

٢

آراء وحلول
في أهمّ المشاكل الاقتصاديّة - الاجتماعيّة للبنان المعاصر

تأليف
الدكتور قبلان سليم كيروز
الاستاذ في كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية

بيروت ١٩٧٠

توطئة

هل يعاني لبنان مشكلات اقتصادية ــ اجتماعية ام لا ؟ وما هو نوع هذه المشكلات اذا كان هناك مشكلات ؟

هذا هو الموضوع . وللاجابة عليه لا بدّ من تشريحه :

اولاً : ماذا يقصد بكلمتي مشكلات اقتصادية ــ اجتماعية ؟ وهل الأصح القول مشكلات اقتصادية واجتماعية ام مشكلات اقتصادية ــ اجتماعية ؟

ثانياً : هل هناك مشكلات أم لا ؟

ثالثاً : ما هو نوع هذه المشكلات ؟

سنحاول الاجابة عن هذه الاسئلة متوخين من وراء ذلك رسم الخطوط العريضة ، انما الاساسية ، لحياتنا الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية .

القسم الاول : ماهية المشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية

الانسان قبل كل شيء كائن اقتصادي ، اي كائن مدفوع ، بطبيعة تكوينه البيولوجي والفيزيائي والنفسي ، الى السعي للحصول على الارزاق التي تكفل معاشه وبقاءه ، صراع البقاء في هذا الوجود يجعله كائناً اقتصادياً قبل كل شيء . انما قدرة الانسان كفرد ، محدودة زمنياً ومكانياً وحتى عقلياً . فهو ليس بامكانه ان يكون مزارعاً ، وصناعياً ، وتاجراً ، وطبيباً ، ومهندساً ، وحرفياً في آن واحـــد . تفرض عليه طبيعة الاشياء ، او سنّة الكون ، ان يمتهن مهنة واحدة دون غيرها من المهن . ولذلك كان عليه ان يتعاون مع اترابه . ومن هنا كانت اجتماعيته . فاذاً هو كائن **اجتماعي انطلاقاً من كونه كائناً اقتصادياً . اجتماعيته تنبع من اقتصاديته** . وهي هذه الاجتماعية ميّزته عن غيره من الكائنات اذ فرضت فيه ، وجود العقل المتوثّب ، المتطوّر ، الدائب البحث والاستطلاع ، للسيطرة على مجاري الطبيعة والكون لاخضاعها لمشيئته من اجل حياة افضل . هذا هو تاريخ الانسانية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

فعندما يقال عن الانسان بانه كائن اقتصادي ، فانما يفترض هذا القول حتماً ولزوماً انه كائن اجتماعي . وعندما يقال عنه بانه كائن اجتماعي ، فانما تفترض هذه التسمية ايضاً المدلول الاقتصادي حتماً ولزوماً . فروبنسون كريزوي لا وجود له الاّ في مخيّلة الشعراء والادباء . والانسان الفرد الذي يعيش منعزلاً عن العالم ليس كائناً اجتماعياً بالمدلول العملي للكلمة ، لانه لا يتبادل منتجاته مع غيره فهو يعيش لنفسه وحسب[1] . اما الانسان الذي يعيش في المجتمع ، ولو كان هذا المجتمع شخصين فقط ، فهو انسان اجتماعي لانه لم يعد يعيش بنفسه لنفسه انما مع غيره ولغيره ايضاً . كيف ذلك ؟

---

(١) المقصود بذلك فقط النواحي المادية، مع عدم التعرض، لا من بعيد ولا من قريب، لمفهوم النسك او التنسك والفضائل الدينية السامية .

ان التلازم بين الاجتماع والاقتصاد نابع عن اقتسام الناس للاعمال، وتخصّص كل فرد او جماعة بمهنة دون الاخرى. فابن القطاع الاولي[1] بحاجة الى منتوجات ابن القطاع الثانوي، والى خدمات ابن القطاع الثالثي كالمدرّس، والطبيب، والمحامي، والمهندس، والموظّف الحكومي وغيرهم، وابن القطاع الثانوي بحاجة الى انتاج المزارع، والى خدمات التاجر، والمحاسب، والطبيب، وابن القطاع الثالثي كذلك بحاجة الى منتجات ابناء القطاعين الاولي والثانوي لان عماد خدماته يرتكز على انتاجهما. اشبه ما تكون الحياة الاقتصادية بالدورة الدموية في جسم ما، او بالجسم الانساني بحدّ ذاته، لكل عضو فيه وظيفة معيّنة تؤدي عملها متمّمة اعمال بقية الأعضاء. **وعليه فكل انسان في مجال عمله يؤدي مهمة اجتماعية في النهاية.**

والعملية الانتاجية التي يقوم بها الانسان، ايّ انسان، وهي عملية اقتصادية، تشدّه في الواقع الى اخيه الانسان وتجعله بحاجة اليه وهذه هي العملية الاجتماعية.

ان كان لنا ان نستنتج شيئاً، فانما كون المشكلة الاقتصادية كالبطالة مثلاً او فقدان التصنيع هي مشكلة اجتماعيـــة في آن واحد، لانها انسانية بمنشإها انسانية بنتائجها. ولذلك فلا بدّ ان تنعكس الوضعية الاقتصادية على الوضع الاجتماعي.

جنح علماء الاقتصاد في القرن الثامن عشر[2] جنوحاً علمياً فردياً، معتبرين علم الاقتصاد علماً قائماً بنفسه مستقلاً تمام الاستقلال عن غيره من العلوم حتى الاجتماعية منها كالحقوق والسياسة والاجتماع. لكنه سرعان ما ظهر خطأ هذا الموقف. فالباحث الاقتصادي لا يمكنه ان يتجاهل الوضع الاجتماعي لان هذا الوضع من بديهيات الامور يلاحقه في كل فكرة من افكاره. وهذا منطق الامور وكيف لا يكون كذلك؟ فعندما

(١) يقسم العالم كولن كلارك الاعمال التي يتعاطاها الانسان الى ثلاثة قطاعات هي:
- القطاع الاولي : ويشمل الزراعة وتربية المواشي والصيد والغابات.
- القطاع الثانوي : ويشمل الصناعة والحرف التقليدية والبناء والمناجم.
- القطاع الثالثي : ويشمل التجارة والنقل والخدمات اي المهن الحرة كالمحاماة والطب والهندسة والتعليم ... والادارة.

(٢) اول ما ظهرت كلمة الاقتصاد السياسي في العصور الحديثة، ظهرت على لسان الكاتب الفرنسي المركانتيلي انطوان دي مون كرتيان وذلك في سنة ١٦١٥ وكانت تعني لديه ولدى من نهج نهجه المبدئي السياسة الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الثروة. وكلمة الثروة كانت تطلق على المعادن الثمينة اي الذهب والفضة. وقد عقب المدرسة المركانتيلية التي كانت تقول بالتوجيه الاقتصادي من لدن الدولة، المدرسة الليبرالية او الاصطفالية التي كانت تقول بأن الاقتصاد علم مستقل عن غيره من العلوم، والكائن الاقتصادي فرد مدفوع بمصالحه الشخصية وعلى الدولة الاّ تتدخل في الشأن الاقتصادي لأنه شأن فردي لا شأن اجتماعي او جماعي.

يبحث بالاقتصاد فانما هو يبحث بطرق وسبل المعاش الانساني الذي تجري وقائعه في المجتمع كما سبق واشرنا. وهكذا الامر بالنسبة للباحث الاجتماعي لان التكوين الاجتماعي في بلد من البلدان انما هو وليد التكوين الاقتصادي.

ولما كان علم الاجتماع يدرس عناصر التكوين الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات، فان التكوين الاقتصادي هو العنصر البارز في الموضوع. التشابك بين الاقتصاد والاجتماع كبير الى درجة الخلط. فكلما كان ابناء المجتمع المعني على درجة من التقدم في سبل استخراج الارزاق، كلما كانت وضعيتهم الاجتماعية راقية والعكس صحيح ايضاً. فتقدّم النظم السياسية والحقوقية في بلد من البلدان رهن بالتقدّم الاقتصادي كما ان التقدّم الاقتصادي رهن بتقدّمها. المشكلات الاقتصادية دائماً ذات انعكاسات اجتماعية والعكس بالعكس والامثلة كثيرة سنستقصيها من واقع عالم اليوم اي انقسامه الى دول متطوّرة اقتصادياً او دول تعيش النظام المالي[1] ودول زراعية راكدة اقتصادياً او متخلّفة أي تعيش النظام المعيشي او الموْوني.

مثل اول :

ان بلداً يعتمد على التنويع الانتاجي، كبلدان اوروبا الغربية مثلاً، تقوم فيه مشاكل اقتصادية اجتماعية تسمّى مشاكل التوازن الاقتصادي العام اي السعي نحو ابقاء عجلة الانتاج من زراعي وصناعي وثالثي دائمة العمل. ومثل ذلك يعني ان جميع

(١) يقصد بالنظام المالي البلدان التي تنوعت فيها سبل الانتاج الى حد التجزئة الذرية بشكل متناسق فاصبحت كل المبادلات تجري على اساس العملة لان الانتاج موجه الى التتجير فاذا هو انتاج وفير يهم جماعة كبيرة من الناس.

اما الاقتصاد المعيشي فهو الاقتصاد القائم على الانتاج الاكتفائي بالدرجة الاولى ولذلك سمي بالمعيشي. ويطلق على هذا النوع من النظم الاقتصادية اسم الانتاج البدائي او الزراعي لانه مرتكز اساساً على الزراعة، ولان وحدته الانسانية هي العائلة، ولذلك يطلق عليه ايضاً اسم الاقتصاد العائلي. والمبادلات التجارية في مثل هذا النظام بطيئة جداً وهي تتم في غالب الأحيان سلعاً بسلع، ومن هنا تفريقه عن النظام المالي حيث واسطة المبادلة الكبرى هي العملة. قبل الحرب العالمية الثانية عرفت بلادنا هذا النوع من النظم الاقتصادية حيث كان ٨٥٪ ان لم يكن اكثر من سكان بلادنا يتعاطون الزراعة. فكان همهم الاكبر الحصول على المؤونة للشتاء ومايفيض عنهم من انتاج يقايضونه لقاء حاجاتهم الاولية كالملبس مثلاً، وكانت العائلة تربي المواشي لحاجاتها الغذائية من الحليب واللبن، والصوف الذي كانت تصنع منه الثياب للشتاء، والدجاج لحاجاتها منه اكثر من كونه معدّاً للاستهلاك المباشر كما هي الحال في وقتنا هذا. فالعائلة اللبنانية لما قبل ١٩٣٩-١٩٤٥ كانت تذبح الخراف مرتين في السنة في بداية الخريف لصنع القورمة وفي مناسبة ثانية هي اما المرافع واما عيد الاضحى. ولا تزال بعض مناطق وقرى البقاع النائية تتبع مثل هذا التقليد.

المنتجين ينتجون او بقدرتهم ان ينتجوا ، وجميع المستهلكين يستهلكون او بقدرتهم ان يستهلكوا . ولكي تتأمن مثل هذه الوضعية الممتازة لا بدّ للدولة ان تتدخّل فتوجّه الامور . ان تدخّلها من حتميات الامور والتطوّر الاجتماعي . والسبب في ذلك انه ان لم تتدخّل فان الازمات الاقتصادية قد ترهق المجتمع . فقد يأتي زمن يفيض فيه الانتاج عن حاجة السكّان وقدرتهم الاستهلاكية وعندها ماذا يفعل ارباب العمل ؟ يتنافسون فما بينهم على تصريف منتجاتهم ، فتتدنّى الأسعار وتقلّ الارباح ، فيعمدون مرغمين الى توقيف جزء من قدرتهم الانتاجية ، ويكون ذلك عن طريق صرف عدد كبير من عمالهم من العمل . عندها تنشأ **مشكلة البطالة** . ومشكلة البطالة وهذه نقطة بحثنا مشكلة اجتماعية منشأها اقتصادي . ولا يمكن للدولة الا ان تتدخّل في الامر عن طريق مساعدة الصناعيين او عن طريق ايجاد الاسواق الخارجية لتصريف الفائض من الانتاج ، والا فانها تعرّض نفسها للخضات الاجتماعية او ربما للثورات الدموية . كما انه قد يأتي وقت يكون فيه الاستهلاك اقوى من الانتاج فترتفع الاسعار . وارتفاع الاسعار كثيراً ، صحيح انه يحقّق ارباحاً طائلة لفئة من الناس ، الا انه يلحق الضرر بمصالح المجموعة الكبرى وخاصة اصحاب المداخيل المتوسطة والمحدودة . فما العمل هنا لاعادة الامور الى نصابها بحيث تتوازن الفاعليات الاقتصادية في المجتمع ؟ الحلّ كذلك هو بيد الدولة .

وهكذا يبدو من هذا المثل الاول عن بلد اقتصاده متطوّر كيف ان المشكلة الاقتصادية هي في الوقت نفسه مشكلة اجتماعية او ذات ابعاد اجتماعية .

مثل ثانٍ :

مشكلات البلد الزراعي مشكلات من طبيعة اخرى . فهو بحاجة للتطوير والانماء ، لأن جلّ عمله ينصب على الزراعة . فهنالك دائماً فيض في اليد العاملة تطلب عملاً لكنها لا تلقاه لانعدام المشاريع الصناعية .

وبلد ليس فيه صناعة ، لهو بلد **بدون حاجة إلى قانون عمل** ، لانه لا يوجد فيه عمّال . فالتشريع العمّالي من باب لزوم ما لا يلزم . كما ان بلداً ليست له تجارة بحرية لهو بلد **بدون حاجة إلى قانون تجارة بحرية** .

والمشكلة الاجتماعية ــ السياسية هنا ، ان بلداً يعيش على الزراعة وحدها او على المنتوج الواحد بلد تابع اقتصادياً يستورد منتجات الغير ، عدا عن أنه في حالة كونه

يريد احداث النموّ سيستأجر الخبرات من الخارج ولا بدّ له ان يستعين بالقروض الاجنبية لذلك . والقروض الاجنبية لا بدّ لها ان تجرّ شيئاً من التبعية السياسية . وهذه مشكلة بلدان العالم الثالث كله التي تواجه عملياتها الانمائية .

هذه الامثلة كافية للجزم بان المشكلات الاقتصادية هي دائماً مشكلات اجتماعية . ومن هنا قولنا سابقاً بان المشكلات الاقتصادية هي مشكلات اقتصادية ــ اجتماعية في آن واحد اي مشكلات انتاجية يتأثّر معها الوضع السكّاني عامة .

اما وقد اوضحنا ذلك ، فانما السؤال الذي يطرح بنفسه هو هل يتعرّض المجتمع اللبناني المعاصر لمشاكل اقتصادية ــ اجتماعية ام لا ؟

القسم الثاني : المجتمع اللبناني والمشاكل الاقتصادية - الاجتماعية

لا بدّ لكل جسم حيّ ان يتعرّض للمشاكل . ومشاكل الاقتصاد في لبنان هي مشاكل ابناء لبنان . وكيف لا تكون كذلك واللبناني بطبعه وكينونته طموح يسعى دائماً الى تحسين وضعه المادّي .

الى امد قريب وبالضبط الى سنة ١٩٥٨ كان الشأن الاقتصادي في لبنان متروكاً لطبيعة القدر وهمّة اللبناني وحسن تدبيره للامور . لقد كان شأناً فردياً بكل معنى الكلمة لا دخل للدولة فيه . قد لا نلام على ذلك ، لان استفاقتنا على وجودنا المستقل ، لم يكن عمرها يومها الاّ خمس عشرة سنة فقط بعد نوم طال اكثر من اربعمئة عام ، تعطّلت فيه عن العمل كل مقوّمات الحياة الاجتماعية للدولة بالمفهوم العلمي للكلمة . فلقد حاول الاستعمار العثماني ، المعادي لكل تنظيم والمضاد لكل عقلانية ، قتل روح الطموح عند اللبناني في شتّى ميادين العمل . فبقي بلدنا طوال هذه الحقبة المظلمة يعيش على النظام الزراعي المعيشي الموروث من آلاف السنين ؛ ويرزح تحت ثقل الطريقة العثمانية الطاغية المعتمدة في اسلوب حكمها على الاقطاعية الجشعة ، التي لم تكن الاّ لامتصاص ثروات ابناء الشعب وكدّ يمين العاملين منه . ولذا لم تنتظم لنا حياة اقتصادية في تلك الحقبة ، ولم يصدر عنا عملة وطنية ، ولم تسنّ قوانين ذات اثر اقتصادي ــ اجتماعي . ولما وقعت الحرب العالمية الاولى خسر لبنان ثروته الشجرية واحراجه ، ونكب بمئة الف

من ابنائه ضحية الجوع[١] . وكان الانتداب ... وكانت خطوات خجولة في ميدان التنظيم الاقتصادي للمجتمع اللبناني : انما خطوات مدفوعة بعامل مصلحة المنتدب الاقتصادية . فالمصارف التي انشئت في ذلك الحين ، او بالاحرى التي سمح لها ان تنشأ ، كانت في غالبيتها فرنسية[٢] ولم يسمح الاّ لمصرف واحد غير فرنسي ان يؤسّس فرعاً له في بيروت[٣] .

وحتى مصرف الاصدار ، كان شركة ذات رساميل انكليزية وفرنسية . اما اصدار العملة وقد كان مشتركاً بيننا وبين سوريا فقد كان يخدم مصلحة الجيوش الفرنسية المرابطة في الشرق اكثر مما كان يخدم مصلحة الانماء الاقتصادي لدينا[٤] .

اما التخطيط العمراني ، والتنظيم المدني ، فمسائل لم تكن تهم المنتدب ، ربما لانه كان منتدباً فقط . فهو في امكنة اخرى من العالم كشمال افريقيا مثلاً ترك وراءه تنظيماً مدنياً ، وتخطيطاً عمرانياً ، وبنيات هيكلية اقتصادية من موانئ ومطارات وطرقـات ومستشفيات ، لا أبدع ولا أحسن .

وكان الاستقلال ... وكانت بداية تلمّس الطريق نحو بناء دولة الاستقلال . ولكن لا بدّ من وقت يمرّ حتى تكتمل فيه الشخصية الاقتصادية وحتى تنتظم الامور . فلبنان ، لكي يقوى بنيانه ويشتدّ كيانه ، بحاجة الى كل ابنائه ، لأنه بحاجة الى بناء الدولة . وفي بداية عهد الاستقلال كنا نفتقر الى الكثير من مقومات الدولة ، كالاطر الفنية في الادارة ، والجهاز العلمي الصحيح ، والاطباء ، والمهندسين ، والاقتصاديين ، والكيمائيين ، والخبراء من جميع المستويات ، وكنا **نفتقر ايضاً الى الجامعة اللبنانية . خريجونا المثقفون كانوا يعرفون غالباً كل شيء عن فرنسا وانكلترا** ، وبلدان العالم كله ربما ، ومشاكلهـا الاقتصادية وحاجاتها الاجتماعية ، **ولم يكونوا يعرفون شيئاً عن مشاكل بلدهم** . كانت هذه المشكلة مشكلة المشاكل . واية مشكلة اكبر من ان لا نعرف انفسنا . قمّة المعرفة هي معرفة النفس .

---

(١) راجع فيليب حتي : لبنان في التاريخ ص ٥٩٢ وما يليها .

(٢ و٣) راجع مقالة لمالك شهاب في مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي رقم ٨٨ تشرين اول ١٩٦٠ ، والفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٤) حجم العملة المتداول بين لبنان وسوريا كان ٢٥ مليون ليرة لبنانية – سورية . راجع في هذا الخصوص موجزا للاقتصاد السياسي لاحمد السمان ومحاضرات في الاقتصاد السياسي للمؤلف . الجزء الثاني ، والفصل الرابع من هذا الكتاب .

... ولكن مع ذلك حدثت الاعجوبة . ففي فترة لم تتجاوز الخمسة عشر عاماً ابتدأت مع الاربعينات من هذا القرن ، تمكّن لبنان ، وحيداً بين دول العالم الثالث ، من كسر طوق التخلّف الاقتصادي ، والدخول في حلبة النظام الاقتصادي المالي الذي تتميّز به بلدان اوروبا الغربية واميركا الشمالية . فما هو سرّ هذا التحوّل العجيب من عهد الى عهد ومن فترة مظلمة دكناء الى صبح أبلج ؟

انه طموح اللبناني اللامتناهي .

فلقد حوّل الفلاح ، الجبل المنيع ، الى مدارج تنبت عليها الخيرات ، والى واحات للراحة والاطمئنان والاستجمام ، فغدا لبنان مضرب المثل في الانماء في مشارق الارض ومغاربها ، وغدت اعمال ابن الشوف والمتن وكسروان امثولة تدرّس في كبريات الجامعات والمنتديات العلمية حول طرق الاستثمار الزراعي وحفظ التربة الصالحة للزراعة .

وعاد الى حفيد الفينيقيين حسّه التجاري المرهف ، فاذا به يحوّل بيروت الى عاصمة للمال والتجارة ، فيشاد على ارضها أكثر من ٩٠ مصرفاً من كل الجنسيات والمعسكرات السياسية ، بعدما كانت تنوء عن تشغيل خمسة مصارف ايام الانتداب . واذا بالودائع تنهال علينا من كل حدب وصوب حتى وصلت قيمتها الى اربعة مليارات من الليرات اللبنانية في نهاية عام ١٩٦٦ . واذا بالعملة اللبنانية يقفز حجم تداولها من عشرة او خمسة عشر مليوناً ايام الانتداب الى ٩٠٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٩ مغطاة ليس بفرنك تتدهور قيمته كل يوم ، بل بثمانين بالمئة من المعدن الذهبي والعملات الصعبة ملك الحكومة اللبنانية او الشعب اللبناني .

اعجوبة ! أجل أعجوبة حقّقها اللبناني بفضل كدّه وتعبه وعناده في التحصيل والعمل ، لكن هذا لا يعني انا وصلنا الى قمّة المبتغى . فلا نزال في بداية الطريق . فمع تعاظم الاعمال تتعاظم التبعات . **فالاقتصاد الذي نما على اكتاف الافراد يجب ان توطّد اركانه بأيدي الدولة اللبنانية لمصلحة كل ابناء لبنان** . فالدولة مدعوة الى التخطيط والتنظيم والتوجيه وأخذ المبادرة في المجالات التي يعجز الافراد عن القيام باعبائها . فالنموّ الاقتصادي في لبنان ليس نموّاً متكاملاً بين القطاعات وفي كل المناطق . فاذا كانت التجارة والزراعة قد ازدهرتا فانما ليست كل المناطق الزراعية قد ازدهرت . فما تزال لدينا مناطق تشكو التخلّف المريع ، وفئات شعبية محرومة من نعمة التطوّر الاقتصادي

والاجتماعي ، والصناعة الوطنية ما تزال تحبو كالطفل الرضيع . واقتصادنا بصورة عامّة يفتقر الى الكثير من التنظيم والعناية والتخطيط للمستقبل ، ليتوافق مع طاقاتنا البشرية النامية ومتطلباتها المتزايدة يوماً عن يوم . بمعنى ان الصورة الزاهية التي رسمناها ما هي الاّ واجهة تخفي الكثير الكثير من الذبول والفقر والتعاسة .

فلبنان الدولة ما يزال مقصّراً عن لبنان الفرد . فالدولة لم تتمكّن بعد من ان تعكس طموح اللبناني فتكون على مستواه . وهذه مشكلة المشاكل . فالاقتصاد اللبناني ، رغم جهود الافراد العظيمة ، ما يزال اقتصاداً استهلاكياً وهو لم يتحوّل بعد الى اقتصاد انتاجي . ماذا نعني بذلك ؟

نعني ان الاقتصاد اللبناني لم يزدهر فيه سوى قطاع الخدمات القائم على التجارة والمهن الحرّة . وليس في ذلك عيب ، انما العيب كامن في ان التاجر اللبناني ، الذي كان اجداده يجوبون بحار العالم وآفاقه بحثاً عن اسواق يصرّفون فيها منتجاتهم الزراعية والصناعية ، انقلب دوره في عهد الاستقلال الحديث بحيث انه اخذ يجوب آفاق الارض بحثاً عن منتجات الغير من زراعية وصناعية ليسوّقها في لبنان فيمنع تطوّر القطاع الزراعي ويقطع قيام ونموّ القطاع الصناعي . بمعنى ان الطموح الذي تكلّمنا عنه آنفاً تكاد تنقلب صورته الى مقبرة تدفن فيها جميع طاقاتنا الحيّة فلا تعود تقوم لنا قائمة .

فلقد كان من اهمّ نتائج عدم تطوّر القطاع الزراعي عندنا ليفي بحاجاتنا الغذائية ، وعدم قيام قطاع صناعي يوفّر لنا الارزاق اللازمة لبقائنا ويمدّنا بالآلة العصرية التي تحفظ وجودنا كشعب ، والتي تمكننا من الدفاع عن انفسنا ازاء الخطر الاسرائيلي المتطلّع الى اغتصاب اراضينا والرامي الى اقتلاع وجودنا من على سطح الكرة الارضية ، لقد كان من نتائج ذلك ، بطالة خانقة ومستمرّة ، وهجرة سواعد وعقول تزداد يوماً عن يوم ، ويأس من الغد ، وتعاظم المشاكل الاجتماعية ، وعدم تمكّن المصارف من توظيف ودائعها في لبنان ، وافلاس مصارف لبنانية كبيرة ، وتحوّل الودائع عن المصارف الوطنية الى المصارف الاجنبية الباحثة لا عن انمائنا الاقتصادي ، بل عن اسواقنا لتصرّف منتجات ابناء جنسياتها في اراضينا ، الى آخره الى آخره من المشاكل الاقتصادية . هذا ناهيك عن آثارها الاجتماعية المتمثّلة بالبطالة ، وهجرة الارض ، والتفاوت الطبقي ، وقيام الروح المركانتيلية الساعية وراء الربح السريع ، والمتمثّلة باستشراء الفساد والمحسوبية والغش وتعاطي تجارة المخدّرات الى ما هنالك من المثالب الاجتماعية .

وبعد ، فان مشكلة الاقتصاد اللبناني ، اي مشكلة كل لبناني ، تكمن في انه اقتصاد استهلاكي يقوم توازنه على عوامل خارجة عن ارادته ، لا اقتصاد انتاجي يقوم توازنه على عوامل داخلية يمكنه ، اي اللبناني ، ان يتحكّم بها .

اذاً هنالك مشكلات فلنضع ايدينا عليها بالتفصيل .

القسم الثالث : مشكلات لبنان الاقتصادية

مشكلات لبنان الاقتصادية هي في الواقع مشكلات ابناء لبنان بالدرجة الاولى أي الطاقة البشرية والاعمال التي يتعاطاها اللبنانيون اي الزراعة والصناعة والمهن الحرّة على انواعها اي مواضيع بحثنا كلّه .

خطوط البحث اذاً واضحة المعالم .

سنعالج في فصل اول : الطاقة البشرية اللبنانية .

في فصل ثان : القطاع الاولي .

في فصل ثالث : القطاع الثانوي

في فصل رابع : القطاع الثالثي

في فصل خامس : نظرة عامة عن مستقبل الاقتصاد اللبناني .

الفصل الأول

الطاقة البشرية اللبنانية

اذا كنّا نتوّج دراستنا عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في لبنان بدراسة احوال السكان فلسبب رئيسي كون أثمن ما في لبنان ابناؤه ، فهم ثروته ، عتاده ورأسماله.

سنتناول بالبحث في هذا الفصل المواضيع التالية :

عدد السكّان ، وجنوحهم نحو الزيادة وامر ذلك ، هرم الاعمار ، توزّع السكّان على القطاعات الاقتصادية ، التزوح والهجرة ، احوال السكّان الثقافية والعلمية والصحية ، الدخل القومي وتوزّعه على القطاعات الاقتصادية .

القسم الاول : عدد سكان لبنان وزيادتهم وامر هذه الزيادة

اولاً : عدد السكان

قدّر عدد سكان لبنان فيما بعد سنة ١٩١٩ ، اي بعد الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩٢٢ بـ ٦٢٩٣١٩ [1] نسمة ، يعمل لا أقلّ من ٩٠ ٪ منها في حقل القطاع الاولي وعلى الأخصّ الزراعة ، وما ذلك الاّ لأن الصناعة لم تكن قد دخلت بلادنا بعد ، ولأن التجارة ايضاً كانت وقفاً على بعض ابناء المدن الساحلية ، عدا عن ان الاميّة كانت ضاربة اطنابها في ذلك الحين . لكنه من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٦٥ قفز عدد السكان قفزة قوية مارّاً بعدّة مراحل عددية هي التالية :

٨٥٤٦٩٣	في عام	١٩٣٢	ويشمل هذا الاحصاء كل المقيمين في لبنان .
١٠٦٤١٨٦	في عام	١٩٤٤	حسب احصائيات وزارة التموين .
١٤١٦٥٧٠	في عام	١٩٥٣	حسب سجلات الادارة العامة للاحوال الشخصية
١٤٤٥٠٠٠	في عام	١٩٥٦	حسب تقدير الخبير دوكسيادس .

(١) سعيد حماده – النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان ، الفصل الاول ، بقلم روبرت فيدمر تحت عنوان السكان . صفحة ٤ ، منشورات الجامعة الاميركية .

١٦٢٦٠٠٠	في عام	١٩٥٩	حسب بعثة ايرفد .
٢١٥١٨٨٤	في عام	١٩٦١	حسب سجلات الادراة العامة للاحوال الشخصية [1]
٢١٧٩٧٠٠	في عام	١٩٦٤	حسب تقدير مصلحة النشاطات الاقليمية [2]

ودلّت نشرة احصائية صادرة بالمرسوم رقم ٧٠٠٨ على ان عدد سكان لبنان اصبح ٢٣٦٧٢٤١ نسمة حتى اول كانون الثاني ١٩٦٥ موزعة على محافظاته الخمس كما يلي :

محافظة بيروت	٣٣٠٩٩٥
محافظة جبل لبنان	٦٧٨٦٨٧
محافظة الشمال	٥٥١٤٠٩
محافظة الجنوب	٤٥٨٩٥٨
محافظة البقاع	٣٤٧٠٩٢
المجموع	٢٣٦٧١٤١ [3]

لقد زاد عدد سكّان لبنان زيادة يمكن وصفها بالهائلة بحيث ان العدد تضاعف مرتين في أقلّ من خمسين عاماً ، وبنسبة مئوية سنوية قدرها ٣,٦ ٪ تضعنا في المراتب الاولى بين بلدان العالم من حيث زيادة النسل . وان تكن الاحصائيات غير متوافرة عن العهود القديمة ، فان تزايد عدد السكّان بهذا الشكل أمر لم يعهد مثيله من قبل .

لكنّا بذلك مسايرين عصرنا ، لان الزيادة السكّانية ظاهرة عامة من ميّزات القرن العشرين ، تشمل جميع بلدان العالم وبشكل خاص بلدان العالم الثالث ، أي آسيا وافريقيا وجنوب القارة الاميركية حيث نسبة الزيادة هي الأكبر .

وما يخشى منه من الناحية الاقتصادية ، ليس الزيادة بحدّ ذاتها ، فقد تكون أمرًا مستحباً انما اختلال التوازن بين الطاقة البشرية والطاقة الانتاجية بحيث لا تعود هذه الاخيرة تفي بحاجة الاولى ، وهذا ما هو واقع فعلياً في دول العالم الثالث . على كلّ ما هو سبب زيادة السكّان في لبنان ، أو ما هي التفسيرات العلمية ، النظرية والعملية ، لهذه الظاهرة ؟

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٣ .

(٢) هذا هو عدد المقيمين في لبنان ، اذ ان ٣٩٠٠٠٠ من أصل هذا العدد أجانب . راجع المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٧ المجلد ٣ صفحة ٤٦ . اما الرقم فأخوذ عن دراسة « السكان في لبنان » ، التي أجرتها مصلحة النشاطات الاقليمية في وزارة التصميم .

(٣) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ .

ثانياً : التفسيرات النظرية لزيادة السكان في لبنان

ا ــ مالتوس :

هنالك العديد من النظريات في الموضوع . فلقد شغلت قضية زيادة السكان آراء الكثيرين من المفكرين في العالم وكان ابرزهم الراهب البروتستانتي مالتوس[١] (١٧٦٦ــ ١٨٣٦) الذي سنّ قانونه الشهير القائل: « يتضاعف عدد السكّان كل خمسة وعشرين عاماً الاّ اذا قامت حواجز توقف هذه الزيادة وتعطّل سيرها » . هل ينطبق هذا القانون على وضعنا في لبنان ؟

من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٦٥ اي في فترة زمنية قدرها ٤٤ سنة فقط ، تضاعف عدد سكّان بلادنا مرتين . اذاً قانون مالتوس ينطبق علينا بحذافيره ؛ لا بل ان الزيادة أكثر مما توقّع القانون وأكثر ممّا توقّعت بعثة ايرفد بالذات . فلقد تنبأت هذه الأخيرة بان عدد السكان سيكون ١٨٦٤٠٠٠ في سنة ١٩٦٥ ، و٢٠٨٨٠٠٠ في سنة ١٩٧٠ ، و٢٣٤٠٠٠٠ في سنة ١٩٧٥ . فاذا بها ، اي التنبوءات ، مخطئة لعشر سنين لأن العدد المؤمل الوصول اليه في سنة ١٩٧٥ وصلنا اليه في مطلع سنة ١٩٦٥ .

لنا بعض الملاحظات في الموضوع . لا يمكن الاعتداد بقانون مالتوس على علاته وان تكن الارقام مطابقة له . فنحن لا نعلم كم كان عدد المتجنّسين بالضبط . ولا نعلم عدد الوفيات التي حصلت . ولا نعلم ايضاً كم يقطن لبنان فعلياً من ابنائه ، أضف ان الزيادة أمر يجب ان يحصل والاّ انقرض الناس من الوجود ؛ بمعنى انه يجب ان يفوق عدد الولادات الحيّة عدد الوفيات . والقانون من ناحية اخرى جامد كثيراً وليس من المستبعد ابداً بعد قيام افكار عند المسيحيين والمسلمين ونشوء حركة بارزة لدى ابناء الجيل المعاصر في لبنان تقول هي الاخرى بتحديد النسل حتى يمكن تربية الاولاد تربية صالحة في مصلحتهم وفي مصلحة الآباء معاً ، نقول ليس مستبعداً ابداً ان يدور عدد سكان لبنان في الربع القرن القادم حول الرقم ٢٧٥٠٠٠٠ ان لم يتدنّ . أضف الى ذلك ، كون لبنان شكّل ملجأ للكثيرين من المضطهدين الذين وفدوا اليه واتخذوه وطناً لهم ، كالارمن والسريان والكلدان والاكراد ، الذين شكلوا عاملاً اساسياً في زيادة عدد السكان .

---

(١) راجع كتاب المؤلف محاضرات في الاقتصاد السياسي ص ٤٨ .

ب ــ جوزيه دي كاسترو

وهنالك نظرية ثانية حديثة العهد ابرزها الى الوجود البرازيلي جوزيه دي كاسترو[١] الذي كان وراء فكرة تأسيس منظمة التغذية والزراعة العالمية .

تنبع فكرة دي كاسترو من المنطلق القائل بأن هنالك صلة وثيقة بين قابلية الانجاب والتغذية . فكلما كانت التغذية حسنة وجيّدة كلما كانت قابلية الانجاب لدى الانسان قليلة ، وكلما كانت التغذية سيئة او فقيرة بالبروتيينات كلما كانت قابلية الانجاب مرتفعة .

وبمعنى آخر يفسر دي كاسترو زيادة السكان في العالم الحديث بسوء التغذية والارقام التي يوردها ويستشهد بها خير دليل على ذلك :

اسم البلد	كمية البروتيين المتداولة في وجبات الطعام	نسبة الولادة السنوية بالالف
فورموزا	٤,٧ ٪	٤٥,٧ ٠/٠٠
ماليزيا	٧,٥ ٪	٣٩,٦ ٠/٠٠
الهند	٨,٧ ٪	٣٣ ٠/٠٠
اليابان	٩,٧ ٪	٢٧ ٠/٠٠
يوغسلافيا	١١,٢ ٪	٢٥,٩ ٠/٠٠
اليونان	١٥,٢ ٪	٢٣,٥ ٠/٠٠
ايتاليا	١٥,٢ ٪	٢٣,٤ ٠/٠٠
بلغاريا	١٦,٨ ٪	٢٢,٢ ٠/٠٠
المانيا	٣٧,٣ ٪	٢٠ ٠/٠٠
ايرلندا	٤٦,٧ ٪	١٩,١ ٠/٠٠
الدانمارك	٥٦,١ ٪	١٨,٣ ٠/٠٠
اوستراليا	٥٩,٩ ٪	١٨ ٠/٠٠
الولايات المتحدة الاميركية	٦١,٤ ٪	١٧,٩ ٠/٠٠
السويد	٦٢,٤ ٪	١٥ ٠/٠٠

---

(١) راجع كتاب : جغرافية الجوع السياسية *Le Géopolitique de la Faim* لجوزيه دي كاسترو . وراجع كذلك موجز المبادئ الاقتصادية للمؤلف ص ٢٥٢ وما يليها .

ان مجرّد قراءة هذا الجدول ، تعطي فكرة عن ان الامكنة التي تتعرّض للزيادة الهائلة في عدد السكّان ، هي الامكنة التي تشكو سوء التغذية كمناطق جنوب شرقي آسيا بصورة عامة ، اما المناطق التي استوت فيها الزيادة حول الاستقرار العدديّ ، كايرلندا والدانمارك والولايات المتحدة والسويد ، فهي المناطق التي تشكو التخمة اذا صح التعبير ، لان وجبات الطعام المتناولة في هذه البلدان وجبات غنية بالدسم او البروتيين المتأتي عن اللحوم والاسماك والحليب والجبنة [1] .

هذه هي نظرية دي كاسترو فهل تنطبق فصولها على واقعنا الديموغرافي ؟

لا نعتقد . لان اللبناني يتمتع بمستوى غذائي اقل ما يقال فيه انه حسن ، وهو اذا قيس ببلدان العالم الثالث لصح القول بانه جيّد . فوجبات الطعام التي يتناولها اللبناني تفوق بالتأكيد رقم الالفي حريرة ان لم تكن معادلة له . ولو حاولنا ايضاً الرجوع الى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية اي الازمنة التي كان اقتصادنا فيها اقتصاداً عائلياً يقوم على انتاج المؤونة لامكن التأكيد ايضاً بأن وجبات الطعام التي كان يتناولها اللبناني كانت غنية بالبروتيين . اما المجاعة التي حصلت في الحرب العالمية الاولى فانها امر عارض متأت من عوامل طقسية وخارجية قاهرة .

اذاً لا يمكن الاخذ بنظرية دي كاسترو لتفسير ظاهرة الزيادة السكّانية في لبنان برغم وجاهتها وابعادها الانسانية . فهل هنالك نظرية اخرى تطبّق على واقعنا ؟

ج — اجل هنالك نظرية اخرى في الموضوع ، شبيهة تماماً بنظرية دي كاسترو انما مصاغة بقالب نفسي . يقول اصحابها بان الزيادة الحاصلة في عدد سكان بلدان الشرق الاوسط مردّها الاوضاع الاجتماعية المتردية التي يعيشها ابناء هذه المنطقة . فابناء المنطقة محرومون من كل وسائل التسلية والرفاهية الموجودة لدى ابن اوروبا الغربية مثلاً ، وهم محرومون الى درجة انه لم يتبقّ لديهم من ملاذ الحياة سوى الزواج ملجأهم الرفاهي الوحيد . ومن هنا كانت الزيادة في عدد سكّان المنطقة ونحن منها . ايّد هذه النظرية الياس غناجه في كتابه « البنيات الهيكلية لاقتصاديات الشرق الاوسط » فما هي درجة صحتها بالنسبة الى لبنان ؟

---

(١) Les peuples soumis à l'action continue d'une alimentation déficitaire, a pu écrire Josué de Castro, loin de sentir diminuer leur appétit sexuel, manifestent une exaltation de cet instinct et un net accroissement de fécondité, *Géopolitique de la Faim*. p. 104.

ان هذه النظرية واقعية جداً وتنطبق على الكثير من بلدان العالم العربي والعالم الثالث ، وهي التفسير النفسي والاجتماعي لنظرية دي‌كاسترو ، الا انها بالنسبة الى لبنان لا يمكن تقبّلها على علاتها .

صحيح ان الزيادة الحاصلة في عدد السكان عندنا هي من فعل المناطق الزراعية الا أن مردّها أمور أخرى . فالمزارع اللبناني يتمتّع بسوية معاش لا بأس بها اذا قيست بالنسبة لما يتمتّع به غيره من ابناء العالم الثالث . وهو اذا كان محروماً من الكثير من وسائل التسلية او الرفاهية بالمفهوم الاوروبي لهذه الوسائل ، اي المسارح والسينما والتلفزيون والحدائق العامّة وما أشبه ، فان حياته العائلية والاجتماعية في القرية كانت ، الى أمد قريب ، من الامور التي يحسد عليها ، لما تنطوي عليه من تقاليد اجتماعية أقلّ ما يقال فيها ، بانها مسلّية ومرفّهة ، هذا عدا عن سموّها الاجتماعي والاخلاقي . فالحياة العائلية في القرية اللبنانية كانت هانئة ووديعة ومسلّية بما تقوم عليه من سهرات وحفلات الى درجة ان ضرب بها المثل خاصة في القرن الفائت حيث كان يقال « نيال من له مرقد عنزة في جبل لبنان » . وعليه لا يصحّ ان تطبّق هذه النظرية ايضاً على لبنان .

اما والتعليلات النظرية لا تصحّ كلياً لشرح أمر الزيادة السكّانية الحاصلة في لبنان ، فعلينا بالبحث عن الجواب في التعليلات العملية .

ثالثاً : التعليلات العملية

١ — **اسباب الزيادة** . تعود امور الزيادة الحاصلة في عدد السكّان عندنا الى ما يلي :

آ — طغيان القطاع الاولي في سبيل المعاش ، فأكثر من نصف السكان لا يزالون يعيشون من الزراعة . والفلاح بطبيعته يحبّ كثرة النسل ، لأن أولاده خير معين له في عمله . فهم يشكّلون عماد بيته من ناحيتين انسانية واقتصادية [1] .

ب — اللبناني بطبيعته محبّ للاولاد . وأكثر ، فان كثرة النسل مدعاة للتباهي بين الناس . وهذا ما يفسّر الزيادة السنوية الهائلة في عدد سكاننا . فقد قدّرت الدوائر الاحصائية عندنا ان معدل الولادات هو ٤٣،٣ ٠/٠٠ ، بينما معدّل الوفيات يتراوح بين

---

(١) كثيراً ما يسمع في القرى حديث من هذا النوع : « كبروا اولادنا وريشنا » أي أصبحت احوالنا بفضلهم حسنة . « فلان طلعوا ولادو مناح » . أي فلان لما كبر اولاده اصبحوا يردون عليه مالاً ...

١٢ و١٥.٪ . وبكلمة ثانية تبلغ الزيادة السنوية عندنا حوالى ٣,١٣٪ في حال اعتماد الرقم الادنى للوفيات و٢,٨٣٪ في حال اعتماد الرقم الاعلى ، وهذه نسبة جد مرتفعة تصنّفنا بين الدول الاكثر انجاباً في عدد السكّان في العالم .

ان عادة التباهي بالنسل عادة متأصّلة في ربوعنا . ولا ريب في انها عادة قديمة جدّاً ، تعود ربما الى الازمنة البعيدة ، حيث كانت نسبة الوفيات بين الاطفال مرتفعة ، فكان الازواج يكثرون من النسل لزيادة الامان من المستقبل ولضمان بقاء النسل . واللبناني يتباهى بكثرة النسل وخاصة الذكور منهم[1] . واننا نعتقد بان هذا هو السبب الرئيسي للزيادة الهائلة الحاصلة في عدد السكان يقابله القابلية المرتفعة على الانجاب لدى المرأة اللبنانية بصورة عامة . وان هذا السبب هو الذي دفعنا الى رفض كل التعليلات النظرية الآنفة الذكر وقولنا بانها لا تنطبق على واقعنا اللبناني .

ج — يضاف الى هذين السببين الوجيهين ، بأن وسائل الطبابة والوقاية الصحية تحسّنت كثيراً ، وهي ، في لبنان ، الأحسن والأمثل في منطقة الشرق الاوسط بكاملها ، بحيث انخفض عدد الوفيات لدى الاطفال عندنا بشكل ملموس . فبعد أن كانت تقدّر باربعين بالمئة فيما مضى أصبحت لا تتجاوز العشرة بالمئة في أسوإ الحالات .

د — ومن الاسباب الوجيهة الاخرى التي ساعدت على الزيادة في عدد السكّان عندنا على غير ما توقّعت التنبوءات العلمية ، كون لبنان شكّل منذ مطلع هذا القرن ملجأ للمضطهدين الذين وفدوا اليه واستوطنوه كالارمن والكلدان والسريان والاكراد والفلسطينيين وليس بامكاننا تقديم ولو رقم تقديري لعدد الذين وفدوا الى لبنان . فدخول الارمن لبنان يعود الى سنة ١٩١٤ ، وفي ذلك الحين لم يكن يوجد احصائيات . كل ما هو معروف انه دخل سوريا ولبنان حوالى ١٥٠٠٠٠ لاجئ أرمني ، هاجر ٣٠٠٠٠ منهم في سنة ١٩٢٧ الى الخارج فبقي ما ينيف على ١٢٠٠٠٠[2] . وقد كانت حصة لبنان كبيرة منهم . وأكثر فهو قد أفرد لهم أراضي وقرى أسكنهم فيها .

اذاً ، تجد الزيادة الحاصلة في عدد السكان عندنا تفسيرها في عاداتنا وتقاليدنا وحبّنا لكثرة الانجاب وتحسّن وسائل الطبابة والوقاية العامة عندنا ، واللاجئين المضطهدين

(١) عندما تسأل احد المواطنين ، خاصة في المناطق الجبلية والبقاع ، كم لديك من اولاد يقول كذا صبيان ، واذا كان لديه بنات فانه قد لا يأتي على ذكرهن . وكثيراً ما تسمع الحماة تقول لكنتها « انتي خلفي وانا بربي » .

(٢) سعيد حماده — النظام الاقتصادي لسوريا ولبنان فصل السكان ، بقلم روبرت فيدمر صفحة ٢٤ .

الذين وفدوا علينا وحازوا على الجنسية اللبنانية . اما وقد عرفنا ذلك فما هي النتائج المترتبة عن هذه الزيادة ؟

٢ — النتائج

ليست الزيادة بحدّ ذاتها مشكلة . المشكلة هو ان لا تكون هذه الزيادة متوافقة مع زيادة اخرى هي الانتاج خاصة الزراعي منه والاّ فان فئة قليلة او كبيرة ، وذلك عائد الى وضعية كل بلد من البلدان ، مدعوّة الى الحرمان والجوع وبالتالي الامراض على انواعها والزوال المفجع . ان ما جعل مالتوس يهلع للزيادة الحاصلة في عدد السكّان ، كونه انكليزياً قبل كل شيء وكون انكلترا بلداً غير زراعي ، وكون حزب المحافظين هو الحاكم في حينه وهو يمنع استيراد المواد الغذائية من الخارج .

وقد يكون البلد على العكس يشكو نقصاً في عدد سكّانه لان وضعه الانتاجي مضطرد التحسين كوضع الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية بصورة عامة . المشكلة المترتبة عن زيادة او نقصان السكّان ، **هي في كيفية ايجاد التوازن بين عنصري الانتاج اي الطاقة البشرية والبيئة بحيث تتجانسان فيتمكّن كل قادر على العمل من العمل وكل قادر على الاستهلاك من الاستهلاك** . وستكون دراستنا للاقتصاد اللبناني ، منصبة كلها على هذه النقطة بالذات . والموضوع قد استأثر باهتمام الكثيرين من مفكرينا من قبل وعلى رأسهم ميشال شيحا . ففي ٢١ آب ١٩٤٥ كتب مقـالا عنوانه « ١٥٠ لبنانياً بالكيلومتر المربع » جاء فيه :

« ان اولى واجبات الحكومة اللبنانية ، اية حكومة لبنانية يجب ان تنصبّ على معالجة مسائل كثافة السكّان واستثمار تربة البلاد . فلو كنا نقوم بربع ما يقوم بـه الصهاينة من جهد على حدودنا فلكان بامكان بلدنا ان يعيل مليونين من اللبنانيين بهنـاء وسعادة بديل ان يفكّر عدد كبير من مقيمينا بالهجرة الى أصقاع بعيدة وراء البحبوحة[1] » .

لاندري ماذا كان يقول ميشال شيحا لو كان ما زال حيّاً في سنة ١٩٦٧ ، وقد قفز عد السكّان الى المليونين ونصف المليون تقريباً وعدد المقيمين عندنا من غير اللبنانيين الى حوالى النصف مليون ولبنان يعيلهم مع كل ذلك ؟ ولا ندري ايضاً ماذا كان بوسع

(١) ميشال شيحا : *Propos d'économie libanaise*, pp. 22 et s.

الاب لوبريه ان يقول هو الآخر ، لو كان ما زال حيّاً ، عن الزيادة المذهلة في عدد سكاننا وهو الذي أوصى ، بأنه يتوجّب ان يرتفع مدخولنا بنسبة ارتفاع عدد السكّان نفسه لكي يبقى لنا مستوى الحياة ذاته الذي كان لنا في سنة ١٩٦٠ ؟

انها زيادة مذهلة حقا . وانها توجب العناية الحقة من قبل الحكومة اللبنانية ، خاصة وان المغتربات الافريقية لم تعد مغرية كما كانت من قبل ، وكثيرون هم مغتربونا الذين بدأوا يصفّون اعمالهم ويعودون الى الوطن الأم . **ومعالجة المشكلة لا تكون الاّ عن طريق الاستخدام الكامل لجميع مرافقنا الزراعية والصناعية والثالثية لكي يتأمّن العمل للعدد الاكبر من السواعد .**

كما ان أمر زيادة السكان ، في جوهره عندنا ناجم عن أوضاع اجتماعية معيّنة ، متعلّقة بعاداتنا وتقاليدنا الموروثة المحبّة لزيادة النسل والاكثار منه والاعتزاز بـــه ، وبمعتقداتنا الدينية المحبّة لهذه الامور . فالمشكلة اذاً ليست مشكلة اقتصادية بحتة أو عددية صرف حتى تعالج من هذه النواحي ، **انما هي اجتماعية** قبل كل شيء ومعالجتها تتمّ في هذا الميدان بالذات بحيث انه يتوجّب في نظرنا الاخذ بالآراء التالية :

اولاً — من ناحية دينية ، لم تعد المسألة تثير كبير صعوبة . ففقهاء الدين مسيحيين كانوا أم مسلمين ، أصبحوا يعلّلون أمر النسل ، لا من زاوية الاستسلام للقدرة الالهية وحسب ، بل ايضاً من زاوية التوازن الاقتصادي — الاجتماعي في المجتمع . فالزواج لم يعد فقط مؤسّسة انجاب الاولاد والاكثار منهم .

ولما كان اللبنانيون متديّنين [1] في غالبيتهم الساحقة ، فان مثل هذه النظريات الجديدة في الموضوع لا بد أن تؤثر على قضية الانجاب والتناسل عندهم . وانه يقع على عاتق مؤسّساتنا الدينية ان تقوم بقسطها في هذا المجال ، كما يقع على رجال الدين الترفّع والنظر للامر من زاوية المصلحة الوطنية اللبنانية لا من زاوية المصالح الطائفية والتوازن العددي بين الطوائف . **فالمصالح الطائفية مغايرة لمصلحة لبنان .**

ثانياً — وعلى الحكومة ايضاً ان تشرح الامر . وعملها اساسي في هذا الميدان وتأثيرها كبير بما تملك من وسائل اعلام ودعاية وتوجيه . وانه يجدر بوزارة الانباء ان تخصّص في البرامج الاذاعية والتلفزيونية اوقاتاً أكبر للاعتناء بالعائلة اللبنانية وتثقيفها

(١) من امثالنا العامية « كل انسان الله بيخلقلو رزقتو . كل انسان بيولد بتخلق رزقتو معو » .

وتبيان مضار الزيادة الكبيرة في افراد العائلة ، خاصة ابناء الطبقات الفقيرة ، وحثّها على تحديد نسلها [1] .

ثالثاً — وللتعليم أهمّيته . فعن طريق المدرسة يمكن ان نبني جيلاً واعياً لهذه الامور متفهّماً لها تمام الفهم . وهذا يستدعي تأميم التعليم من الحضانة حتى الجامعة ، ولنا عودة الى الموضوع فيما بعد .

رابعاً — ولا يغيب الأمر الاقتصادي عن الموضوع . فممّا لا ريب فيه أن تحسين الوضع الاقتصادي يؤدّي الى انقاص زيادة السكان والحدّ من نسبتهم المرتفعة . وهذا الامر يعود ، كما أسلفنا وقلنا الى سياسة انمائية شاملة تحسّن خاصة أوضاع الزراعة والصناعة الى جانب التجارة والمهن الحرّة المزدهرة في بلدنا ايما ازدهار ، أما كيف يقلّل الوضع الاقتصادي الجيّد من الانجاب فالمسألة بحثناها من قبل .

خامساً — ان الارقام التي استندنا اليها في تقدير عدد سكّان لبنان ليست ارقاماً مضبوطة مئة بالمئة . فتقديرات مصلحة النشاطات الاقليمية في وزارة التصميم تورد ان عدد المقيمين في لبنان حتى اول ١٩٦٤ بلغ الرقم ٢ ١٧٩ ٧٠٠ نسمة من أصلهم ٣٩٠ ٠٠٠ نسمة من الاجانب . اما دائرة الاحوال الشخصية فتورد ان مجموع المسجّلين في سجّلاتها حتى ٣١ كانون الاول ١٩٦٤ هو ٢ ٣٦٧ ١٤١ نسمة ، وان هنالك ٣٩٠ ٠٠٠ أجنبي . فهل يعقل أن يرتفع عدد سكان لبنان في مهلة ١٢ شهراً فقط حوالى نصف مليون نسمة؟ هذا غير معقول . المعقول ان الارقام غير صحيحة ، وعدد سكان لبنان أقلّ من التقديرات الرسمية .

القسم الثاني : هرم الاعمار

يقسّم علم الديمغرافيا السكّان الى ثلاث فئات ، وذلك بالنسبة الى شيئين سنّهم وقدرتهم العملية . فالفئة الاولى هي **فئة الاحداث** وتشمل السكّان المتراوحة اعمارهم بين اليوم الواحد والثماني عشرة او العشرين سنة . وهذه الفئة تمثّل قاعدة الهرم السكّاني في بلد من البلدان وتنبئ عن مستقبل البلد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بصورة عامة .

(١) يتوجب على الدولة ان تراقب البرامج التلفزيونية بحيث تأتي مثقفة ومسلية ومفيدة للشعب ، لا أن تبقى برامج يذاع منها افلام بوليسية وجاسوسية تفسد أخلاق الشعب .

فان كانت القاعدة كبيرة فمعنى ذلك ان البلد المعنيّ يواجه زيادة في عدد سكّانه ويتطلّب من الادارة تفكيرًا وعملاً لخلق أعمال جديدة تستوعب السواعد الجديدة. وان كان العكس هو الحاصل فذلك يعني ان البلد اما هو فقير يهجره أهله، ومستقبل رديء ينتظره، واما ان سكّانه حدّدوا نسلهم بحيث أخذ عدد الاحداث عندهم يتناقص كما حصل في فرنسا بين فترتي الحربين العالميتين ١٩١٤ و ١٩٣٩.

والفئة الثانية هي **فئة البالغين** الذين تتراوح اعمارهم بين الثامنة عشرة او العشرين والستين سنة. وهذه الفئة هي حاضر البلد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فعلى كاهلها يقوم عبء اعالة الفئة الاولى وتربيتها واعداد مستقبلها، وكذلك اعالة الفئة الثالثة التي لم يعد بامكانها الانتاج.

اما **الفئة الثالثة فهي الكهول** وهي التي تتعدّى اعمارها الستين سنة. وقد لاحظ الباحثون في الأمر ان العالم يقسم الى قسمين من ناحية السكّان ايضاً. فهنالك واقع البلدان المتطوّرة ذات النظام المالي حيث التقسيمات المنوّه عنها واضحة المعالم وحيث متوسّط عمر الانسان هو ٦٥ سنة. وهناك واقع البلدان المتخلّفة او ذات الاقتصاد المعيشي. حيث التقسيمات المنوّه عنها غير واضحة. فقاعدة الهرم اي الاحداث كبيرة جدًا. والسبب في ذلك يعود الى نسبة الولادات المرتفعة والتي تبلغ احياناً الأربعين بالألف سنوياً. ولذلك فالقاعدة كبيرة جدًا وتمثّل عادة أكثر من نصف السكّان، والى كون متوسّط عمر الانسان هو ثلاثين عاماً فقط بمعنى أن البالغين والكهول لا يمثّلون النصف الباقي تماماً.

اما وقد أوضحنا ذلك فما هي الحال بالنسبة الينا في لبنان؟

ان التقسيمات الثلاثية واضحة في لبنان تشبه البلدان المتطوّرة اقتصادياً من حيث الهرم، وتحمل في طيّاتها في الوقت نفسه مزايا البلدان المتخلّفة اقتصادياً وذلك من حيث قاعدة الهرم.

فالفئة الاولى اي الذين تتراوح اعمارهم بين اليوم والعشرين سنة تمثل ٥٢٪ من عدد السكّان. وهذه الصفة شاملة بلدان العالم الثالث كله وخاصة البلدان العربية. والفئة الثانية تمثّل ٤١٪ من سكان البلاد. وهذه نسبة مرتفعة تضعنا في مصاف البلدان المتطوّرة اقتصادياً. اما الفئة الثالثة وهي فئة الكهول فهي تمثل الباقي اي ٧٪ من عدد السكّان. بمعنى ان معدل العمر عندنا يناهز الخمسين عاماً، فبالنسبة للبلدان الزراعية

وضعنا الصحي أحسن منها بكثير وبالنسبة للبلدان العربية وضعنا كذلك أحسن منها حيث معدّل العمر هو أربعون عاماً لكنا لا نزال متأخرين بالنسبة الى البلدان الصناعية.

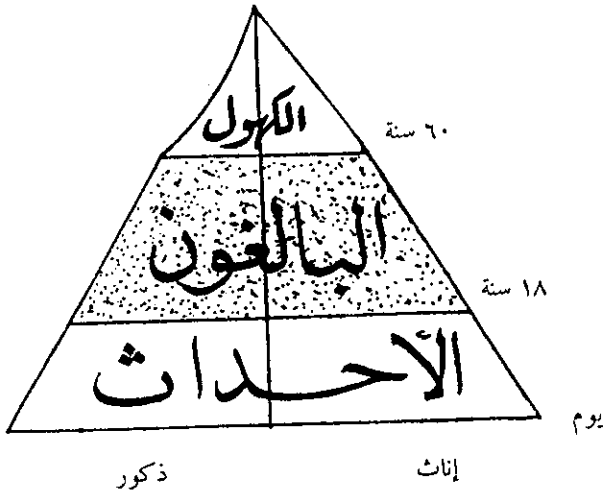

هذا الهرم يمثّل الوضعية السكّانية اللبنانية المعاصرة ففئة الأحداث تمثل اكثر من نصف البناء الهرمي، وفئة البالغين تمثل ٤١٪ والباقي للكهول، ومبدئياً يقسم الهرم الى قسمين متساويين قسم الذكور وقسم الأناث. فلقد دلّت الاحصائيات في العالم ان العدد متساوٍ بين الجنسين، وان النساء يعمّرن أكثر من الرجال. وان الولادات بين الاطفال مرتفعة أكثر لصالح الذكور غير ان الوفيات تضربهم اكثر من الاناث فتعود المعادلة الى وضعيتها. في لبنان الميزان راجح في كفّة الرجال حيث نسبتهم ٥١٪ ونسبة النساء ٤٩٪. يعود أمر ذلك الى تدنّي نسبة الوفيات عند الاطفال على ما يبدو، والى ربما، عدم تسجيل النساء، واخذًا بعين الاعتبار هذه الوضعية الاخيرة فانا قسمنا الهرم الى قسمين غير متساويين تماماً بحيث مالت دفّة الرجال اكثر بقليل.

ماذا يستنتج من هذا الهرم؟

أنّا بلد فتيّ، من ناحيتين: آ ـ سياسية حيث انّا استعدنا استقلالنا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهذا يتطلّب منا مجهوداً كبيراً لتركيز كياننا وبناء دولة الاستقلال

ب – واقتصادية حيث التبعات الملقاة على عاتق ادارتنا كبيرة هي الأخرى ، فعلى الدولة ان تخلق سنوياً اعمالاً جديدة لتستوعب الفيض من السواعد الطالبة العمل ، وعليها أن توجد اطراً فنية أكبر لتعليم الاحداث ، كما عليها أن تبني مـــدارس أكثر ، ومستشفيات أكثر ، وأن تشجّع حركة البناء لايواء عدد أكبر .

ج – انّا بلد نامٍ انسانياً بدليل معدّلات العمر والنقص في الوفيات ، فيتوجّب المحافظة على هذا النموّ من جهة وعلى تنسيقه اكثر فاكثر من جهة ثانية مع نموّنا الاقتصادي فلا ينقص مستوى عيشنا عمّا هو عليه حالياً بل يزيد .

د – انّا بلد يجب أن تستقرّ فيه الزيادة السكّانية حول الرقم ٢٥٠٠٠٠٠ لأن امكانياتنا الزراعية كما سنرى لاحقاً ، لا تفي بمتطلّباتنا الغذائية ، ولأن القطاع الزراعي ليس بامكانه ان يستوعب ويشغّل لوحده الزيادة الكبرى في اعدادنا ، فيجب انماء الصناعة فهي وحدها كفيلة بحلّ المشكلة . فمنذ مطلع هذا القرن واللبناني يحلّ مشكلة ايجاد العمل عن طريق الهجرة . والهجرة كانت شيئاً رابحاً حتى الحرب العالمية الثانية لكنها بعد هذا الحين لم تعد ، لأن الدولة أخذت تقوم في كل انحاء افريقيا ، كما والتوجيه الاقتصادي يعمّ الاميركتين . وان الزيادة التي نشهدها في عدد السكان هي وليدة أبناء القطاع الاولي بالدرجة الاولى وهذا القطاع لا يفي حتى بحاجة أبنائه . بمعنى ان البطالة المقنعة شيء عادي في اريافنا ، وان عدداً أكبر فأكبر من الزراعيين يحاول ان يتّجه الى القطاعين الثانوي والثالثي .

غير ان القطاع الثالثي أصبحت نسبته كبيرة وليس بامكان سوى القطاع الثانوي استيعاب الزيادة السكّانية والسواعد الطالبة العمل . ومن هنا الضرورة الملحّة ، لا بل الوطنية ، في انماء القطاع الصناعي في لبنان . وان تفحّصاً لاقتسام الناس للاعمال يدلّنا على مكمن الخطورة .

القسم الثالث : توزع السكان على القطاعات الاقتصادية

ما هي الاعمال التي يتعاطاها اللبنانيون وما هي نسبتهم العددية في هذه الاعمال ؟

حتى الاربعينات من القرن العشرين ، كان اللبنانيون يعتمدون في تحصيل معاشهم ورزقهم على الزراعة وتربية المواشي . كانت بلادنا زراعية بكل معنى الكلمة . وانّا نعتقد بأن ما بين ٨٥٪ و ٩٥٪ من آبائنا واجدادنا كانوا يعملون في حقل الزراعة .

اما القطاعان الثانوي والثالثي ، فقد كانا عبارة عن بعض الاعمال الحرفية واليدوية ، او ما يسمّى بالصناعة التقليدية ، كالحياكة ، والنول ، والحدادة ، والنجارة . والبناء ، والتجارة البسيطة ، وبعض الخدمات .

اما الصناعة الحديثة فلم تكن قد دخلت ارضنا بعد ولا حتى عوائدنا رغم ان الآلة دخلت العوائد الاوروبية منذ القرن الثامن عشر . فالنير العثماني كان يحجب عنّا كلّ ما يجري في العالم ويقف سدّاً منيعاً في سبيل تطوّرنا .

لكنه منذ الاربعينات بدأت التحوّلات الكبرى في بنيتنا الهيكلية الانسانية ، الاقتصادية . فمنذ ١٩٣٨ بدأت الصناعة تتركّز في بلادنا ، وبدأت معها حركة النزوح من الريف الى المدينة ؛ وأخذ القطاعان الثانوي والثالثي يمتصّان فائضاً من السواعد والادمغة من القطاع الاولي ، فاذا بوضعنا اليوم يشبه الى حدّ بعيد الاوضاع في البلدان الصناعية المتطوّرة اقتصادياً ونقول يشبه الى حدّ بعيد لأن تطورنا في هذا الحقل ما يزال في بداية الطريق .

والجدول الآتي يظهر وضعنا او تركيبنا الاقتصادي – الاجتماعي فيما بين وبعد الفترتين أي ما بين الحربين العالميتين وبعد الحربين في العام ١٩٧٠ .

الاعوام	القطاع الأولي	القطاع الثانوي	القطاع الثالثي
١٩١٩–١٩٤٣	٨٥٪	٥ ٪	١٠٪
١٩٤٣–١٩٦٠	٥٥٪	١٧,٥٪	٢٧,٥٪[1]
١٩٦٠–١٩٧٠	٥٠٪	٢٠٪	٣٠٪[2]

يلاحظ من هذا الجدول بأن التحوّل الذي طرأ على تركيبنا الاجتماعي– الاقتصادي هو حصيلة فترة الحرب العالمية الثانية والاستقلال . فما هو تفسير هذا التحوّل الكبير؟

عوامل عديدة كانت وراء هذا التحوّل أهمّها ما يلي :

(١) الفترة الاولى فترة تقديرية من عندنا . اما الفترة الثانية فهي مستقاة من تقارير بعثة ارفد . في الفترة الاولى لم تكن الآلة قد دخلت بعد ميدان العمل الى جانب الانسان ولذلك فانا لا نعتقد بان نسبة العاملين في حقول الصناعة التقليدية والحرف اليدوية يفوق الخمسة بالمئة والعشرة بالمئة في اقطاع الثالثي او قطاع الخدمات .

(٢) راجع المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ .

لقد كان ، لمدارس تحت السنديانة التي أنشأها اجدادنا في القرن الماضي ، وللبعثات والارساليات الاجنبية ، الأثر الاكبر في تطوّرنا من الناحيتين الانسانية والاقتصادية . فمن الناحية الانسانية خفّت درجة الجهل ونسبة الاميّة في ربوعنا بشكل ملموس ، حتى غدونا مضرب المثل في العالم العربي ، وغدا اسم لبنان مرادفاً لبلد الاشعاع والنور ، واذا بنا معدّين برأسمالنا الانساني هذا ، لخوض غمار المعركة مع التخلّف ، والخروج منها منتصرين في فترة وجيزة من الزمن ، ولخوض معركة التحرّر من العبودية وكل انواع الاستعمار ، لانه من الناحية الاقتصادية تكوّنت لدينا اطر جاهزة للعمل – نسبياً حسنة – في القطاعات الثالثية ومنها الادارية . وقد مكننا ذلك من عدم الاستعانة الكبيرة بالخبراء الاجانب لادارة شؤوننا السياسية والمالية وغيرها ، كما يحصل في الكثير من بلدان العالم الثالث . فلقد كان، لاقبال اللبناني على العلم منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وحبّه له ، الأثر الأكبر في تغلّبنا بمعركة الحياة . لان الجهل هو التخلّف بعينه . وكان له ايضاً أثره البالغ في معركة التحرّر في العالم العربي . **مدرسة تحت السنديانة كانت وراء استعادتنا للحياة .**

ومن العوامل التي مكّنت تطوّرنا ، انفتاح اللبناني على سبل الزراعة الشجرية واعتنائه بها ، خاصّة في جبل لبنان ، حيث أخضع الجبل العاتي لمشيئته عن طريق استعمال المدارج او الجلول ، الطريقة الفذّة من نوعها في سبيل حفظ التربة الصالحة للزراعة وعدم انجرافها مع سيول الشتاء . لقد تمكّن الفلاح اللبناني الجبلي من السيطرة على مجاري الطبيعة في أرضه . والتحكّم بها . وبذلك مكّن نفسه بنفسه من الانتقال من طور الاقتصاد المؤوني الى طور الاقتصاد التجاري . فهو لم يعد ينتج لسدّ رغباته الآنية الضرورية وحسب ، بل ايضاً لاشباع الرغبات المتنوّعة عنده ، والطموحة ابداً ودوماً . ولا غرو في ذلك ، فاللبناني تاجر بطبيعته ، قال في وصفه الجنرال ويغان ، في محاضرة القاها في حزيران من عام ١٩٢٤ في باريس أمام جمع من رجال المال والاعمال حاثّاً اياهم على المتاجرة معنا ، قال : « ان ذكاءه التجاري على درجة عجيبة من التطوّر. وهذه نقطة معروفة ليس من الضروري ان أتوقّف عندها أو أن أمعن في وصفها » .

ومن جملة اسباب التغيير ، ان لم يكن من اهمها في نظرنا ، هو طموح اللبناني غير المحدود واللامتناهي . فهو هذا الطموح ، كان وراء تغيير تركيبنا الاجتماعي وانتقالنا من طور الاقتصاد المعيشي الى طور الاقتصاد المالي وانفتاحنا الكبير عليه . وهناك عدة ظروف عربية ودولية ساعدت على نموّ لبنان ، اهمها الاضطرابات وعدم الاستقرار

السياسي في البلدان العربية وبروز لبنان كبلد الآمان والاطمئنان وخزّان ودائع اصحاب رؤوس الاموال ؛

وضع لبنان كهمزة الوصل التجارية بين المشرق العربي والعالم الغربي بصورة عامة ، وقدرة اللبنانيين على تأمين هذا الدور ببراعة وامانة ؛

كون النفط العراقي والسعودي يصب في بيروت ؛

وضع مرفأ بيروت الممتاز وحنكة اللبنانيين التجارية ومرونتهم ونعومتهم في المعاملات التجارية ؛

حياد لبنان السياسي بين دول الجامعة العربية ؛

تحوّل التجارة من مرافئ الاراضي المحتلة، وتحول اعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين اجلاهم الصهيوني عن بلدهم ، وتوظيفهم لاموالهم في لبنان ؛

وضع لبنان العلمي الخ ... الخ ... من الاسباب .

لكن انتقالنا من نظام الى نظام لا يعني مطلقاً انّا وصلنا القمة والهدف . فليس في الحياة الاقتصادية مكان للاستراحة او التوقف . الحياة الاقتصادية هي حياة العمل الدائب المستمر ، الذي يفرض التجدد الدائم المستمر في كل لحظة من لحظاته . ولكل طور من اطوار النظم او البنيات الاقتصادية مشاكله التي تتطلب الحل . ومشاكلنا في هذا الميدان واسعة ، اهمها :

ان ازدياد السكّان لدينا لا يزال مستمرّاً ، ويتوجب معالجة المسألة معالجة جذرية كما سبق واشرنا آنفاً . ومن جهة ثانية يظهر لنا بوضوح ، ان تركيبنا الاجتماعي لم يتكامل بعد بالصورة التي تكامل فيها في اوروبا الغربية واميركا الشمالية ، بمعنى ان نسبة كبيرة من ابناء القطاع الأولي[1] لا تزال مدعوّة الى الانتقال الى القطاعين الثانوي والثالثي . **انها فائض اليد العاملة** عندنا في الزراعة فنحن لا نزال نشكو البطالة المقنّعة في الحقل الزراعي . اي ان هنالك فائض سواعد في الارياف تطلب عملا ولا تجد . فلا تعرف غير سبيل الانتقال الى المدينة . والمدينة ليس بامكانها الاستيعاب لضعف القطاع الثانوي وتضخّم القطاع الثالثي ، ولذلك كانت الهجرة . غير ان الهجرة كما سنبيّن في بحث لاحق ليست الحل الأحسن .

---

(١) حوالى ٣٨٪ منه اذا اخذنا بعين الاعتبار كون القطاع الاولي يحوي ٥٠٪ من السكان ولا يساهم سوى بـ ١٢٪ من الانتاج القومي .

وتطوّرنا الاجتماعي يفرض ايضاً ان تتدخّل الدولة في الشأن الاقتصادي اكثر فاكثر . انها مدعوة الى اعتماد الاحصائيات العلمية كما هو الشأن منذ ١٩٥٩ ، اي منذ استدعاء بعثة ارفد ، والى التخطيط والتنظيم والتوجيه ، واعتماد البرمجة والتصميم، وحتى احداث المشاريع في القطاعات التي لم تتمكّن المبادرة الفردية من ذلك . فاذا كانت حكومة الولايات المتحدة الاميركية ليست مستحدثاً ، كما هي الحال في فرنسا وانكلترا في الكثير من القطاعات وكما هي الحال في الاتحاد السوفياتي في كل القطاعات ما عدا الزراعي منها، فلأنه لا حاجة الى ذلك، لان المبادرة الفردية سدّت هذه الثغرة . اما عندنا فلا نزال في بداية الطريق والطائرة تحتاج في بداية اقلاعها الى الربّان الماهر. لقد أجمع الاقتصاديون عندنا ، حتى أشدّهم تعلّقاً بالنظام الحرّ ، على مبدأ تدخّل الدولة واعتماد التوجيه .

وتدخّل الدولة في نظرنا ضرورة وطنية يحتّمها مستقبل لبنان .

فعدد العاطلين عن العمل عندنا يبلغ رقماً قياسياً . **واللبناني، ان لم يكن حرًّا في بلده ، معزّزاً في ارضه ، فان بلاد العالم قاطبة، مهما قدّمت له من سبل راحة ووسائل عمل وغنىً ومال ، فانها لا تعوّض له عن جزء ضئيل مما افتقده في بلده اي حرّيته .** واذا كنا قد اعطينا صورة اجمالية عن اقتسام الناس للاعمال فانما سنحاول الآن اعطاء صورة تفصيلية لذلك، تظهر مدى حاجتنا الى تدخّل الدولة في الشأن الاقتصادي . والجدول التالي يظهر ذلك جلياً ، وهو ايضاً مأخوذ عن احصائيات ارفد .

القطاعات المهنية	العدد			النسبة المئوية		
	ارباب العمل	العمال	المجموع	ارباب العمل	العمال	المجموع
الزراعة	١٢٥,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٦٨,٣	٣٥,٦	٤٨,٩
الصناعة: المشاريع اليدوية والبناء	١٢,٠٠٠	٨٥,٠٠٠	٨٧,٠٠٠	٦,٦	٢٨,١	١٩,٣
التجارة: النقل والمصارف	٢٦,٠٠٠	٥٣,٠٠٠	٧٩,٠٠٠	١٤,٢	١٩,٨	١٧,٥
خدمات متنوعة	٢٠,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٤٨,٠٠٠	١٠,٩	١٠,٥	١٠,٧
الادارة الحكومية		١٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠			٣,٦
المجموع	١٨٣,٠٠٠	٢٦٧,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪
العمال المياومون		١٣٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠			
المجموع	١٨٣,٠٠٠	٣٩٧,٠٠٠	٥٨٠,٠٠٠	٣١,٥	٦٨,٥	١٠٠ ٪

(١) حاجات وامكانيات التطور في لبنان . بعثة ارفد . صفحة ٥٥ .

يعود هذا الاحصاء الى سنة ١٩٥٩ . مجموع الذين يعملون عندنا ، ما عدا القوّات المسلّحة ، هو ٥٨٠,٠٠٠ . فلنفرضهم ٦٠٠,٠٠٠ من اصل ٨٠٠,٠٠٠ يبقى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة قادرة على العمل لا تجده[1] . وهذا رقم فظيع وقياسي بالنسبة لعدد سكّاننا . وليس هناك من تفسير للهجرة عندنا سوى هذا الجيش الكبير من العاطلين عن العمل . ولا يوجد سوى الصناعة او سياسة التصنيع الكفيلة بتشغيل السواعد العاطلة عن الحركة البنّاءة .

وللوصول الى التصنيع لا بدّ من تدخل الدولة في الموضوع . وقد أجمعت آراء الاقتصاديين على ذلك ، كما سبق وأشرنا . وأكثر فان دراسة أعدّها المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة العربية[2] خلصت الى القول، ان التنمية الصناعية اصبحت عماد سياسة الدولة الاقتصادية ، انطلاقاً من الواقع بان الصناعة هي التي تستطيع استيعاب الايدي العاملة الجديدة التي تزداد سنةً بعد اخرى ، وان التنمية الصناعية لا يمكن ان تتمّ الاّ بموازرة ومساعدة الدولة للقطاع الخاصّ ».

ما يجب استخلاصه من بحثنا في توزع السكان على القطاعات الاقتصادية هو الامور التالية :

ا — لقد اصبحت البنية الهيكلية للقطاعات الاقتصادية تشبه البنيات الهيكلية في البلدان الصناعية .

ب— ان تطوّرنا في هذا الحقل حصل أكثر ما يكون في القطاع الثالثي .

ج — انالقطاع الثانوي لا يزال ضعيفاً .

د — ان القطاع الاولي يشكو البطالة المقنّعة .

هـ — ان تطوّرنا لا يزال في حداثة عهده . وان القطاع الأولي مدعوّ للنقص أكثر فأكثر في العقدين السبعيني والثمانيني من هذا القرن ، وذلك متوقف بالدرجة الاولى على نموّ الصناعة .

و — ان الدولة مدعوّة للتدخّل في الشأن الاقتصادي وتوجيهه الوجهة الملائمة لوضع طاقتنا البشرية .

يبقى علينا ان نبحث في أمر آخر هو كثافة السكّان وتحركاتهم .

(١) لكن المسألة وجه آخر ، فال ٢٠٠,٠٠٠ هؤلاء يجب ان نحسب ان نصفهم نساء وعادة تشغيل النساء عندنا مكروهة . بمعنى ان ١٠٠,٠٠٠ يطلبون العمل ولا يجدونه وهذا ما يفسر هجرة حوالي ٧٠,٠٠٠ نسمة الى البلدان العربية ، بحيث ان عدد العاطلين عن العمل عندنا يجب ان يتراوح بين ٣٠ و٥٠ الفاً ولكن هذا الرقم فظيع هو الآخر .

(٢) راجع عدد النهار ٢١ /٥/ ١٩٦٧ .

القسم الرابع : الكثافة

للبنان ، رغم صغر مساحته ، ١٠٤٠٠ كيلومتر مربع ، خصائص جغرافية مميّزة من الناحية الانسانية . فهو على مفترق طرق بين افريقيا واوروبا وآسيا . فلا هو بالآسيوي كلّياً رغم وجوده على الساحل الشرقي من البحر الابيض المتوسّط ، ولا هو بالافريقي رغم جذوره التاريخية البعيدة في هذه القارّة ، ولا هو بالأوروبي رغم ارتباطه التجاري بها ، بل هو مزيج متوسطي – بالنسبة للبحر الابيض المتوسط – يربط القارّات الثلاث ببعضها البعض جغرافياً وثقافياً . يحدّه في الشمال والجنوب الشرقي سوريا ، وفي الجنوب فلسطين ، وفي الغرب البحر الابيض المتوسط . وهو مكوّن من سلسلتين من الجبال ، لبنان الشرقي ولبنان الغربي يتوسّطها سهل البقاع . ويبدو أن السلسلتين هما سلسلة واحدة في الاصل تكوّن بينها على مرّ الزمن وادي البقاع ولذلك كان الانحدار فيما بين السلسلتين الشرقية والغربية قوياً ، بينما كان الانحدار اكثر مرونة في السلسلة الغربية المواجهة للبحر . وهذا ما يفسّر عمران منطقة جبل لبنان اكثر من غيرها ، وما يفسّر طبيعة أهاليها التجارية لانفتاحهم الكلّي على العالمين القديم والحديث .

تبلغ كثافة السكّان عندنا ٢٢٧ شخصاً بالكيلومتر المربع الواحد ، هذا اذا اخذنا بعين الاعتبار عدد السكّان اللبنانيين المقيمين دون اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم ١٣٠ ألف نسمة وغيرهم من رعايا الدول العربية . اذ إن بعض التقديرات تورد ان عدد غير اللبنانيين المقيمين عندنا يناهز ٤٠٠ الف نسمة . عندها تصبح الكثافة ٢٧٠ شخصاً بالكيلومتر المربع الواحد – وهذه نسبة مرتفعة تضعنا في المراتب الاولى من حيث كثافة السكان في العالم العربي ، فكثافة السكّان في الاردن هي ١٧ شخصاً بالكيلومتر المربع و ٤ في المملكة العربية السعودية و ١٥ في العراق و ٢٨ في سوريا و٦٠٠ في مصر حول وادي النيل فقط ، وعليه نحتلّ المرتبة الاولى في الكثافة بين الدول العربية .

غير ان الكثافة كرقم مطلق قد لا تنبئ عن شيء كثير خاصة في عصرنا الحاضر . كان لها مدلولها يوم كانت كل الانسانية تعيش الانظمة المعيشية او الزراعية وفي بدء حركة التصنيع في بلدان اوروبا الغربية حيث رافق التصنيع زيادة ملحوظة في عـدد السكّان . يومها كانت الكثافة رمزاً لغنى او لفقر البلد المعني . لان الناس يتكاثرون

في الاماكن التي تدرّ عليهم الارزاق الكفيلة بمعاشهم ، ويقلّون او يهجرون الاماكن التي لا تمكنّهم من العيش . اما في عصرنا الحاضر ، فان الكثافة الكبيرة اصبحت تنبئ العكس . فالظاهرة السكّانية الملحوظة في القرن العشرين هي ان الزيادة السكّانية حصلت وتحصل في البلدان الفقيرة حيث اختل التوازن بشكل فاضح بين الطاقة الانتاجية الغذائية والطاقة البشرية . وهذا الامر حاصل كما سبق وأشرنا اكثر من مرّة في بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . فهي الاماكن التي تتعرّض لزيادة السكّانية الهائلة بينما يتعرّض انتاجها الغـذائي للنقص نسبة لزيادة الطاقة البشرية . متى يعود لمدلول الكثافة قيمته ؟

عندما تدرس الكثافة في كل بلد بالنسبة للمناطق فيه عندئذ تنبئ عن مدلولات اقتصادية واجتماعية قيّمة ، اذ إنها تدلّ على مواطن الغنى والفقر في البلد المعني ، لان السكّان في الواقع ، يتكاثرون في الامكنة التي تمكّنهم من العيش ويهجرون الفقيرة كما سبق وأشرنا .

وانطلاقاً من هذا المبدأ ، يلاحظ بأن غالبية السكان في لبنان تقطن السلسلة الغربية من جباله المواجهة للبحر الابيض المتوسط اكثر مما تقطن في المناطق الداخلية . فاذا عدنا الى كيفية توزّع السكان على المناطق يبدو لنا الامر واضحاً وجلياً . فالمحافظات تستأثر بالأعداد التالية :

اسم المحافظة	العدد	النسبة المئوية
بيروت	٣٣٠٩٩٥	٪١٤,٠
جبل لبنان	٦٧٨٦٨٧	٪٢٨,٧
الشمال	٥٥١٤٠٩	٪٢٣,٨
الجنوب	٤٥٨٩٥٨	٪١٨,٥
البقاع	٣٤٧٠٩٢	٪١٥,٠

ان مجرّد قراءة هذا الجدول تنبئ ان القاطنين في المناطق المواجهة للبحر اي على سفوح جبل لبنان من الشمال الى الجنوب ومن اعالي القمم حتى البحر يشكّلون الغالبيّة الساحقة ٨٥٪ ، بينما لا يقطن في المناطق الداخلية سوى ١٥٪ فقط ، هذا مع التسليم بان كل ابناء البقاع لم ينزح احد منهم الى المناطق الساحلية ولم يهاجر احد منهم ، بمعنى ان ١٥٪ رقم مبالغ فيه . على كل ما هو تفسير هذه الظاهرة السكنية ؟

تعود هذه الظاهرة الى اسباب عديدة منها ما هو جغرافي ومنها ما هو تاريخي ومنها ما هو اجتماعي .

فمن الناحية الجغرافية يبدو ان الوضع الفيزيائي لسلسلتي جبل لبنان مكّن ويمكّن من العيش اكثر في السفوح الغربية منه في السفوح الشرقية ومقابلها من السلسلة الغربية . فالسفوح الغربية لا تنحدر فجأة على البحر ، بل هي عريضة وتنحدر ببطء في الكثير من الحالات بحيث مكّنت من الاستثمار الزراعي ومن تربية المواشي وبالتالي من السكن .

وهو هذا التكوين الفيزيائي الناجم عن عدم الانحدارات العمودية السريعة في أغلب الامكنة من الجبل ، خاصة في الشوف والمتن وكسروان جعل الجبل ذا قابلية مرتفعة على الاسكان . بينما التكوين الفيزيائي المواجه لضفتي وادي البقاع في السفوح الشرقية المنحدرة بقوة وبشكل عمودي في أغلب الاحيان ، هو الذي منع نشوء القرى « العالقة في السماء » الاّ ما ندر ، كعيناتا والمريجات . كما ان تجمّعات السكن في المنطقة الشرقية من سهل البقاع تقع ليس في السفح الشرقي بل في أسفله وذلك من سرعين حتى رأس بعلبك .

ومن ناحية ثانية ، فان المناطق الغربية مناطق تكثر فيها الينابيع وتهطل فيها الامطار اكثر من المناطق الداخلية فهي لا تتعرّض للجفاف كما هي الحال في البقاع في أزمنة الصيف . وهذه الاسباب مكّنت من العيش الانساني ، ومن تعاطي جميع انواع الزراعة الشجرية ، ونشوء بعض الصناعات التقليدية قديماً ، كصناعة الحرير المستأصلة من شجر التوت ، ومن تربية المواشي ، ومن العمران بشتى معانيه ، وبالتالي من الاستثمار السياحي حديثاً . وهذه التسهيلات المناخية غير متوفّرة في البقاع والمناطق الشرقية عامة .

اما من الناحية التاريخية ، فهنالك اسباب انسانية جعلت من جبال لبنان[1] الغربية ، للمزايا التي عددنا ، ملجأ لكل مضطهد في الشرق . وهذا ما يفسّر وجود هذا العدد

(١) يقول فيليب حتي في كتابه تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، في وصفه لجبال لبنان : « وبما ان طبقات جبال لبنان مائلة على العموم وملتوية وعمودية اكثر منها افقية ، فقد نتج عن ذلك خليط من التلال والشواهق والاودية مما جعل المواصلات صعبة بين مناطق البلاد واقسامها ... ومثل هذه الاراضي كانت خلال العصور ملاجئ للافراد والجماعات الذين اختلفت ميولهم السياسية وعقائدهم الدينية عن أهل بيئتهم ... فجبال لبنان ... قد كانت خلال العصور موطن اللاجئين وقضاياهم الفاشلة . كما انها كانت آخر المناطق التي سقطت في أيدي الغزاة الأجانب » .

الكبير من الطوائف المسيحية والاسلامية فيه ، والتي شكّلت على مرّ الزمن وحدة انسانية ووطنية ، ودمغت لبنان بطابع الحرّية والديمقراطية ، واستقرار المؤسّسات فيه ، بعيدة عن الخضّات السياسية العنيفة . وانّا نعتقد بان للجبل فضلاً كبيراً في هذا الخصوص . فهو بوضعه الجغرافي والفيزيائي هذا ، مكّن الجماعات المضطهدة من العيش بأمان واطمئنان وممارسة شعائرها الدينية ومعتقداتها بحرّية تامة ، فاذا باللبناني مثال يقتدى به في العالم من حيث احترام عقائد الغير . وان هذه الممارسة للحرّية الدينية والمعتقدية ، مهّدت السبيل أمام لبنان المستقلّ ان يكون نظامه جمهورياً ديمقراطياً .

واخيرًا ، من جملة اسباب عدم السكن في المناطق الداخلية او الشرقية ، صعوبة المواصلات بين هذه المناطق والعاصمة ، ومركزة كل الادارات في العاصمة التي تحصر جميع أوجه النشاطات الاقتصادية والثقافية والمالية والعمرانية في البلاد . فالمطار ، والمرفأ ، والجامعات ، والمدارس ، اسباب عملت وتعمل في سبيل تركيز انساني اكبر فاكبر في المناطق الساحلية وخاصة بيروت ، وتمنع عن السكن في المناطق الشرقية التي يمكن تسميتها بالمناطق المحرومة الى جانب تخلّفها المزمن . أضف الى ذلك ان حالة الامن والاطمئنان في هذه المناطق من جملة اسباب قلّة الكثافة فيها ، لكنا بهذا الشرح نكون قد وصلنا الى نقطة ثانية من نقاط الموضوع الاّ وهي النزوح والهجرة .

القسم الخامس : النزوح والهجرة

كلمتا النزوح والهجرة كلمتان مترادفتان من حيث المعنى ، فهما تعنيان انتقال الناس من اماكنهم الاصلية الى أماكن جديدة اما ضمن بلدهم واما الى بلد آخر . لكنا للتمييز بين الحركتين : التحرّكات الداخلية والتحرّكات الى الخارج ، اطلقنا على الاولى اسم النزوح وعلى الثانية اسم الهجرة .

اولاً — النزوح

النزوح ظاهرة من ظواهر العصور الحديثة

لا يخلو بلد من تحرّكات داخلية بين سكانه ومن انتقال من مكان الى مكان . فالنزوح أمر معروف منذ ازمنة التاريخ البعيدة ، لكنه حتى ازمنتنا الصناعية الحديثة كان امرًا

افراديّاً مدفوعاً بعوامل عديدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي ، كالاقتتال والنزاع او الهرب من مناخ سيئ الى مناخ احسن .

اما في العصور الصناعية الحديثة ، اي منذ مطلع القرن التاسع عشر ، فانه يشكّل ظاهرة اجتماعية بارزة تدمغ المجتمعات الصناعية بطابعها وتدخل رويداً رويداً في المجتمعات الزراعية . فبعد ان كانت انكلترا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية بلداناً اكثر من ٨٥٪ من سكانها ريفيون أصبحت بلداناً لا يأوي الريف فيها اكثر من ٣٠٪ من السكان على الاكثر .

ونحن في لبنان لم نشذّ عن هذه الظاهرة الاجتماعية البارزة التي تميّز انتقال المجتمعات الانسانية من أنظمة زراعية معيشية الى أنظمة مالية متطوّرة . وقد بدأت الظاهرة تبرز عندنا منذ سني ١٩٣٩–١٩٤٠ حيث أخذ الناس ينزحون عن قراهم الى المدن يتركّزون فيها ، وحيث اخذت المدن الساحلية كبيروت وطرابلس وصيدا تتسع رقعتها ويتضخّم عدد سكّانها ، وحيث أخذت القرى الجبلية ، خاصة في المتن وكسروان والشوف تتحوّل بدورها الى مدن مزدهرة ، وقد لاحظت بعثة ارفد ذلك بوضوح عندما جاء في دراستها القول التالي : يرحّل اللبنانيون عن قراهم الى المدينة باعداد متزايدة .

كيف تتميّز هذه الظاهرة عندنا وما هي اسبابها وما هي نتائجها ؟ يميّز علماء الديمغرافيا بين سكّان البوادي او الأرياف وسكّان المدن . وليس من الضروري مطلقاً ان يكون جميع سكان المدن صناعيين وصيرفيين ومهنيين وسكّان القرى مزارعين .

فقد يكون قسم من سكّان المدن ممن يتعيّشون من الزراعة كالكثيرين من سكّان بعلبك وزحلة وطرابلس وصيدا ، وقد يكون اعتمادهم على المهن في تحصيل ارزاقهم ، المهمّ في الموضوع هو أن نسبة كبيرة من ابناء الريف عندنا نزحت نحو المدن . وقد اتخذت بعثة ارفد الرقم الاستدلالي ٤٠٠٠ نسمة لتميّز بين المدن والقرى . فالاماكن السكنية التي تضمّ أكثر من ٤٠٠٠ نسمة تعدّ مدينية والاماكن السكنية التي تضم ٤٠٠٠ وما دون تعدّ ريفية او قروية .

وقد قدّرت بعثة ارفد انطلاقاً من هذا الاساس بان ٥٠,٧٥٪ من سكان لبنان مدينيون و ٤٩,٢٥٪ قرويون ، استناداً الى الارقام التالية :

اسم المحافظة	القرويون	النسبة المئوية	المدينيون	النسبة المئوية
بيروت وضواحيها	—	—	٤٥٠ ٠٠٠	١٠٠
لبنان الشمالي	١٨٨ ٠٠٠	٥٥,٦	١٥٠ ٠٠٠	٤٤,٤
جبل لبنان	٣٠٢ ٠٠٠	٨١,١	٧٠ ٠٠٠	١٨,٩
لبنان الجنوبي	١٦٣ ٠٠٠	٦٨,٥	٧٥ ٠٠٠	٣١,٥
البقاع	١٦٣ ٠٠٠	٧١,٥	٦٥ ٠٠٠	٢٨,٥
المجموع	٨١٦ ٠٠٠	٤٩,٢٥	٨١٠ ٠٠٠	٥٠,٧٥[1]

ما القول في هذه الارقام ؟ انها تقريبية ، وانّا نعتقد بأن نسبة القاطنين في المدن تناهز ٦٠٪ من السكّان . والسبب الذي يجعلنا نذهب هذا المذهب هو ان النزوح الى المدن لم يتوقّف بل هو في تزايد مستمرّ خاصة في السنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، حيث كانت البلاد تعاني جفافاً ومحلاً في الانتاج الزراعي . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية لان بعثة ارفد بالذات ذهبت الى حدّ اعتبار جبل لبنان وبيروت وحدة سكنية وعندها اصبح سكان المدن اكثر من ثلثي سكان لبنان .

يتوجّب علينا اذاً ان نستخلص بانّا نتطوّر بسرعة في تركيبنا الانساني أكان من حيث النظام ام كان من حيث العمران المديني . وهذه الحقائق بارزة للعيان لا تتطلّب كبير برهان فلقد أجرى المهندس عبد العال[2] دراسة حول تطوّر السكان في مدينة بيروت ، أبرز فيها الأرقام التالية :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٦٠	٢٠,٠٠٠	١٩٣٥	٢٢٠,٠٠٠
١٩١٢	٨٠,٠٠٠	١٩٤٤	٢٣٧,٠٠٠
١٩٢٢	١٤٠,٠٠٠	١٩٦٠	٤٥٠,٠٠٠

هذا الرقم الاخير حسب تقدير بعثة ارفد

ففي مئة عام زاد عدد السكّان في العاصمة بنسبة مئوية قدرها ٢٢٥٠ ٪ ومع الاسف لا نملك ارقاماً مماثلة حول تطور سكان المدن اللبنانية الرئيسية اي طرابلس وزحلة وصيدا

(١) تقرير بعثة ارفد مرجع سابق ص ٥٣ .
(٢) راجع مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي ، عدد تشرين الثاني ١٩٥٩ رقم ٧٩ .

وصور وبعلبك . غير ان ما هو مؤكد هو نموّ السكن في هذه المدن رغم نزوح الكثيرين من ابنائها الى بيروت . وهذه الظاهرة عامّة خاصّة في البلدان الصناعية . وفي هذا الصدد يقول هنري جيتون[1] : « لقد ترجم تطوّر المدينة الصناعية في القرن التاسع عشر بنزوح السكّان من الارياف الى المدينة ، ولقد صعقنا بنموّ المدن المغرية للسكن كعواصم اليوم : لقد كانت شيكاغو قرية مؤلفة من ١٥٠ نفساً في سنة ١٨١٦ فاصبحت مدينة كبيرة تعد ٣٣٤ ٠٠٠ ساكناً في سنة ١٨٧١ و ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٣٣ ، وكانت لندن تعدّ حوالى المليون في سنة ١٩٠٠ ونيويورك ٨٠ ٠٠٠ نسمة فقط في مثل هذا التاريخ ، امّا في الستينيات فلندن الكبيرة تعدّ ٨ ٥٠٠ ٠٠٠ أي سدس سكّان بريطانيا ونيويورك ١٣ مليوناً ، وباريس الكبرى ٦ ٩٠٠ ٠٠٠ تقريباً . والظاهرة ملاحظة ايضاً في البلدان العربية بصورة عامة فالمدن تغري يوماً عن يوم عدداً اكبر يفد اليها من الارياف كالقاهرة وتونس والجزائر والدار البيضاء والرباط . لكن ما هو ملاحظ في هذه المدن الاخيرة من المغرب العربي الكبير هو حلول الوافدين جديداً عليها في مدن التنك . والى يومنا ما تزال بعض بقايا هذه المدن موجودة في بيروت بالقرب من اليونسكو وفي منطقة النهر[2] .

وما يجب ان يستأثر بالاهتمام هو دراسة ، ليس ظاهرة النزوح بحدّ ذاتها وحسب ، انّما الاشكال التي تتخذها . فاذا كان النزوح ظاهرة فما هي اشكاله ؟

اشكال النزوح

يتخذ النزوح عندنا شكلين : شكلاً عادياً معروفاً منذ القدم وشكلاً موسمياً تفرضه طبيعة المناخ عندنا .

١ – الشكل العادي للنزوح

هذا النوع من التحرّكات السكنية مرّ بمرحلتين : المرحلة الاولى هي مرحلة النزوح من جبل لبنان الغربي الى المناطق الداخلية . والمرحلة الثانية هي المرحلة الحاضرة مرحلة النزوح من المناطق الداخلية نحو العاصمة وبعض المدن الرئيسية في لبنان كطرابلس .

(١) هنري غيتون الاقتصاد السياسي ص ١٣٦ ، داللوز ١٩٦٢ .
(٢) والغريب في الامر ان هذه البيوت التنكية تحمل على سطوحها ساحبات (Antennes) تلفزيون ويا لغرابة المنظر !

آ – المرحلة الأولى

في هذه المرحلة وهي مرحلة تعود الى القرون الغائتة كان النزوح يتمّ من الجبل الى سهل البقاع ، وقد عرفت جبّة بشري بأنها مصدر لنزوح هائل منها الى البقاع . فالعشائر الحمادية[1] المنتشرة في سهول الهرمل وجرودها وفي الكثير من المناطق السهلية الغربية في البقاع يرجع اصلها الى بشري ، كما وان قسماً كبيراً من العائلات القاطنة في دير الاحمر وجوارها كذلك أصلها من بشري[2] وحركة النزوح نحو الداخل من الجبل لم تقتصر على جبة بشري بل تعدّتها الى مناطق جبلية اخرى كالعاقورة[3] وجبيل وضهور الشوير[4] وبسكنتا[5] والجنوب ، انما بنسب أخفّ . في القديم اذاً كان النزوح يتمّ من الجبل الى السهل البقاعي . فاكثر العائلات القاطنة في البقاع معروفة على ان اصلها من الجبل. هذا النزوح تغيّرت وجهته منذ الحرب العالمية الثانية . حيث تحول اما الى بيروت بشكل عام واما الى هجرة للخارج .

اما اسباب النزوح الى سهل البقاع فتعود الى ان اجدادنا كانوا يتعاطون الى جانب الزراعة تربية المواشي . ولم تكن منعطفات الجبل وأوديته لتكفي بالحاجة ، فكانت وجهتهم سهل البقاع المكان الفسيح لتربية المواشي ولتعاطي الاعمال الزراعية خاصة زراعة الحبوب .

ب – المرحلة الثانية : او المرحلة الحاضرة

منذ الحرب العالمية الثانية ، وبازدهار الاعمال التجارية والمهن الحرّة على انواعها والصناعة ، أخذ اللبناني ينزح نحو بيروت بشكل خاص والمناطق الساحلية بشكل عام . ويبدو هذا النزوح على الشكل التالي :

ابناء البقاع بصورة عامة ، وخاصة البقاع الشمالي ، ينزحون الى ضواحي بيروت كالحدث والاوزاعي والشيّاح وبرج البراجنة والحازمية وسن الفيل والدكوانة وبرج حمّود وجديدة المتن حيث يتعاطون الاعمال اليدوية والصناعية والزراعية . وكذلك يقصد ابناء

(١) كآل حماده وشمص ودندش وشريف وعلو وناصر الدين وزعيتر وجعفر ...
(٢) كآل كيروز ورحمة وجمجع وطوق وفخري وسكر وشواح وشيت وخوري حبيب وحدشيتي .
(٣) بشكل خاص في قريتي دير الاحمر وشليفا ، كآل عماد وآل العاقوري .
(٤ و ٥) في شليفا كآل المعلوف ، وطليا كآل ابو حيدر ، والهراوي في زحلة ، وسماحه او الخوري في الطيبة ...

الجنوب بيروت ويقطنون على الغالب المناطق الغربية من العاصمة والضواحي وبشكل خاص الشيّاح وبرج البراجنة والاوزاعي، ويقصد ابناء الشمال منطقة طرابلس وشكّا بشكل خاص وبيروت بشكل عام. اما ابناء جبل لبنان فنزوحهم موسمي كما سنرى ووجهتهم هي على الغالب بيروت، وهم يشكّلون على الاكثر امتداداً للعاصمة اي بيروت الكبرى.

٢ – النزوح الموسمي

يتخذ هذا النزوح الموسمي شكلاً جماعياً، ففي الفترة الواقعة بين تشرين الأول وتشرين الثاني ينزح اللبنانيون من الجبال الى السواحل، وفي الفترة الواقعة بين حزيران وتموز ينزح اللبنانيون من السواحل الى الجبال والمناطق البعيدة عن البحر.

اسباب هذا النزوح مناخية تعود الى ان السواحل دافئة نوعاً ما في فصول الخريف والشتاء، معتدلة في الربيع مع ميل للحرارة وحارة في فصل الصيف. ويعود بالعكس الى كون المناطق الجبلية في الشتاء قارسة البرد. ولذلك يقصد الكثيرون من اللبنانيين مناطق الجبل في مطلع الصيف ويعودون الى بيروت والسواحل في مطلع فصل الشتاء. ويتّخذ النزوح الموسمي الاشكال التالية: ابناء الساحل الجنوبي يقصدون جزين ومنطقتها، ابناء بيروت الشوف والمتن واعالي كسروان، وابناء الشمال اهدن والحدث وسير وبشري. وقليلون هم الذين يقصدون المدن البقاعية، لسببين، بعدها عن بيروت وعدم تمكّن الذين لهم اعمال يتابعونها في العاصمة من الوصول سريعاً الى أمكنة عملهم. والسبب الثاني كون المدن البقاعية غير مجهّزة كما هي الحال في الجبل لاستقبال افواج المصطافين.

هذه هي أشكال النزوح عندنا فما هي اسبابها وما هي نتائجها؟

اسباب النزوح

من أهمّ أسباب النزوح، العامل الاقتصادي. فالنازح يأمل تحسين وضعه. هذا هو تاريخ النزوح عندنا قديماً وحديثاً. قديماً كان وراء طلب المساحات الاكبر لتعاطي الاعمال الاولية من زراعة وتربية مواشي، وحديثاً وراء التجارة والاعمال الدائمة التي تدرّ دخلاً دائماً.

فما سهّل النزوح هو ازدهار التجارة والصناعة في المدن خاصة إبان الحرب العالمية الثانية حيث حقّق التجار ارباحاً خيالية مكّنت من توسيع رقعة الاعمال ومن جعل بيروت تستقطب اكثر فاكثر الايدي العاملة وتتوسّع بفعل توسّعها المالي.

اما السبب الثاني، والذي لا يقلّ أهميّة عن السبب الاول، فهو سهولة المواصلات بين العاصمة والملحقات بصورة عامّة والشوف والمتن وكسروان بصورة خاصة. وهذا ما يفسّر كون بعثة ارفد، ذهبت الى حدّ اعتبار محافظتي بيروت وجبل لبنان منطقة واحدة. وعقب سهولة المواصلات وفرة سبل المواصلات السريعة وتطوّرها الكبير. والملاحظة الهامّة في هذا الصدد هي انه اصبح بامكان أي لبناني ان يصل الى بيروت بمدّة لا تزيد عن الثلاث ساعات بالسيّارة الصغيرة، عدا عن وجود عدد وافر من سيّارات النقل الصغيرة والكبيرة التي تؤمّن بشكلٍ دائم سير المواصلات بين العاصمة وكل قرية او دسكرة من قرى المحافظات اللبنانية. وهذا ما جعل بيروت تستأثر بغالبيّة التجارة. وبهذا الخصوص لا بدّ من القول بأن عدد الذين يفدون الى العاصمة في النهار اذا ما أضيف الى عدد القاطنين فيها مسجّلين لدى دائرة النفوس ام غير مسجلين، يجب ان يصل الى ٨٠٪ من مجموع سكّان البلاد. زد بأن العاصمة تحصر سبل المواصلات البحرية والجويّة اي المرفأ والمطار فيها عدا عن البرّية. فهي همزة وصل لبنان بالخارج انسانياً واقتصادياً، وهي المرآة التي تعكس نشاطه ونشاط الشرق العربي انسانياً واقتصادياً.

والسبب الثالث ان بيروت أخذت تحتلّ اهمّيتها منذ أن حلّت فيها الارساليات الاجنبية كالجامعة الاميركية وجامعة القديس يوسف وغيرها من الارساليات، وقيام المدارس والمعاهد الوطنية فيها بشكل عجيب، فكان لا بدّ لها ان تحتلّ مركز الصدارة الثقافية ليس بالنسبة للبنان وحسب انما بالنسبة للشرق العربي بأسره. ولا بد من القول بان الكثير من المدن اللبنانية مدينة بازدهارها لوجود المدارس فيها كطرابلس وجونية وزحلة.

ولولا وجود المدارس والجامعات في بيروت وبقية مدن الساحل فان حركات النزوح الموسمي كان يجب ان تكون نصف سنوية، لا ربع سنوية في المناطق الجبلية مقابل ثلاثة ارباع السنوية في المناطق الساحلية وعلى الاخص بيروت.

سبب رابع أعطى لبيروت فاعلية الاستقطاب السكاني الهائل، هو كونها العاصمة

الادارية . فهي مركز رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النواب والادارات الرئيسية وجوازات السفر والمعاملات الكثيرة ، كالتنظيم المدني مثلاً ، فملاحقة القضايا العامّة والخاصة تستلزم المجيء الى بيروت . فالنظام الاداري عندنا نظام مركزي يحصر المسؤوليات باجهزة الحكومة لا بيد الموظفين في الملحقات . فسلطة القائمقام والمحافظ محدودة ويتوجّب الرجوع دائماً الى بيروت للبتّ في الامور المهمّة . فتعيين الناطور والحاجب في مدرسة يجب ان تبت فيه الوزارة في بيروت لا من يمثّلها في الملحقات . وقد كان هنالك تفكير في شيء من اللامركزية ، لكنّ الامر بقي محاضرات واقتراحات لم تعرف النور بعد .

والى جانب هذه الاسباب الوجيهة هنالك عوامل عديدة ومتفرقة دفعت الى هذا النزوح الهائل نحو بيروت ، منها عوامل محلّية كإقدام احدهم على قتل ابن قريته ونزوحه مع أهله الى العاصمة ، او لعوامل سياسية كنزاع بين فريقين يتغلّب فريق منهم على فريق آخر فينزح تدريجياً أبناء الفريق المغلوب ، او لعوامل صحية ...

هذه هي أهمّ اسباب النزوح ، ويحتلّ مركز الصدارة الأوليّة فيها السبب الاقتصادي يليه السبب الثقافي .

نتائج النزوح

كان للنزوح الهائل الذي عرفه لبنان منذ الاربعينات نتائجه البالغة الأثر وذلك من ناحيتين اقتصادية واجتماعية .

١ – نتائج النزوح من الناحية الاقتصادية :

النتائج على هذا الصعيد كثيرة ومتعدّدة وهي :

تنوّعت الاعمال بحيث اتسع مجالها افقياً وعمودياً . افقياً اذ برز التقسيم الثلاثي بوضوح بحيث أخذ الناس يتعاطون الى جانب الاعمال الاوليّة المعروفة قديماً الاعمال الثانوية الحديثة والاعمال الحرّة على تنوّعها ، وعمودياً بحيث برز الى الوجود كائن اقتصادي جديد مهمته القيام بعمل واحد في نطاق تخصّصه .

نشطت حركة البناء بشكل ظاهر لايواء العدد الاكبر من الوافدين الى المدينة وارتفعت الاسعار من جراء ذلك بشكل عام وشملت جميع المواد والخدمات . لان

ارتفاع الطلب على البناء يعني زيادة الطلب على الاراضي والترابة والحديد والخشب والادوات الصحّية والرمول والحجارة وسبل المواصلات والآلات العمرانية واليد العاملة .

وكان من جراء ذلك ان ارتفعت اسعار الاراضي بشكل ملموس وظاهر في بيروت وضواحيها والمدن الساحلية بشكل عام . اما في الداخل فان ارتفاع اسعار الاراضي لم يكن بذات النسبة التي ارتفعت فيها الاسعار في بيروت[1] ، واذا كانت اسعار المواصلات لم ترتفع فانما لارتفاع مناسب في كمّية سبلها ووسائلها .

وكان من جراء النزوح الهائل **الى بيروت ان اتسعت رقعتها اتساعاً كبيراً** فاتصل عمرانها بالضواحي وأصبحت تعدّ هي وجبل لبنان وحدة سكنية او منطقة واحدة . وكان من جراء هذا الاتساع الهائل لبيروت ان حركة العمران لم تتوقّف عليها وحسب بل شملت جميع الضواحي الجبلية والمدن الساحلية . فوجه لبنان الاستقلال هو وجه البناء والتجدّد الشاملين .

وكان للنزوح الموسمي **نتائجه العمرانية** في جبل لبنان من اقصى شماله حتى اقصى جنوبه . فحركة البناء فيه قائمة على قدم وساق . وهي هذه الحركة جعلته موئلاً للراحة والاستجمام . وهكذا ترعرعت عاليه وبحمدون وصوفر وبكفيا وضهور الشوير وبرمانا الخ... بعد ان كانت حتى سنة ١٩٥٠ قرًى صغيرة غير ذات شأن .

ومن النتائج الاقتصادية البارزة ايضاً ان **شكل الطلب والعرض تغيّر** . فبعد ان كان الطلب فردياً ذرياً ضعيفاً كما هي الحال في النظام المعيشي المؤوني أصبح بصورة كبيرة جماعياً قوياً منصبًّا لا على الضروريات المباشرة كالمأكل والملبس والمبيت بل على ما كان يعد من الكماليات قديماً وأصبح من الضروريات حديثاً كالانارة الكهربائية وايصال المياه الى البيوت والمفروشات الحديثة والبرّادات ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي والعيني كالهاتف والراديو والتلفزيون ...

وتغيّر شكل الطلب وارتفاعه وتنوّعه امور تستدعي قيام مشاريع كبيرة تلبّي الحاجات المتزايدة ونموّ القطاع الثالثي ليؤمن الخدمات على انواعها . ومن هنا انه اذا

---

(١) يحكى ان اسعار الاراضي في ضواحي بيروت في سني الحرب وحتى ١٩٤٨ تقريباً كانت من التدني بشكل لا يصدق ، فتر الارض المربع لم يكن يساوي اكثر من ليرتين ، بينما هو حالياً يصل الى معدل ١٢٥ ليرة لبنانية للمتر الواحد . اما في بيروت فانه ارتفع بشكل هائل حيث انه يساوي في الوسط التجاري منها ما لا يقل عن الخمسة آلاف ليرة لبنانية .

كان الطلب قد تغيّر فانما العرض ايضاً . فبعد ان كان العرض هو الآخر ضعيفاً أصبح قوياً ومنبثقاً من تجمّعات اقتصادية كبيرة هي المشاريع الصناعية والتجارية الكبيرة المركزة — نسبياً — التي نشأت عندنا منذ الاستقلال وتطوّرت .

وتغيّر شكل الطلب والعرض من فردي الى جماعيّ يعني الدخول في حلبة النظام المالي ، كما يعني بروز الرأسمالية الوطنية الناجمة عن العمل الجماعي المتكاتف المتكامل وقيام المؤسسات المصرفية الوطنية . وهذا ما يفسّر في نظرنا نشوء الصناعات الخفيفة عندنا كصناعة النسيج والالبسة والمعلّبات الغذائيةالى جانب قيام المصارف والمتاجر الكبرى .

وختاماً كان للنزوح أثره الكبير في حياتنا بحيث إنـــه كان الدافع الى انتقالنا من طور نظامي اقتصادي الى طور نظامي آخر .

٢ — نتائج النزوح من الناحية الاجتماعية :

ان النتائج في هذا الحقل لا تقلّ أهميّة عن النتائج على الصعيد الاقتصادي وبالامكان وصفها على النحو التالي :

نشأ ، على انقاض الاقطاعية الزراعية القديمة المتوارثة عن العهود التركية المظلمة ، المجتمع اللبناني الحديث السائر رويداً رويداً نحو محو آثار القرون الماضية عن طريق التكامل والتعاضد الاجتماعيين ، نتيجة اقتسام الناس للاعمال وتنوّع هذه الاخيرة ، ممّا يولد تضامناً اجتماعياً مبنياً على العمل والانتاج ، وممّا يدفع دفعاً نحو سياسة اقتصادية اجتماعية ترمي الى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وهذا ما جنحت الدولة اللبنانية اليه منذ ١٩٥٩ او ما يشاع انها تجنح نحوه .

وبديل الطبقتين الوحيدتين اللتين تميّزان المجتمعات الزراعية ، اي طبقة الملاكين وهي قلّة ، وطبقة الفلاحين وهي الكثرة الساحقة من ابناء الشعب ، تنوّعت طبقات اللبنانيين وذلك بالمفهوم العملي والانتاجي ، بحيث أصبح مجتمعنا يضمّ طبقة متوسطي الحال وهي الغالبية من الشعب المكوّنة من المزارعين والصناعيين والتجّار واصحاب الحرف اليدوية والمهن الحرّة والموظفين . وهي هذه الطبقة التي تكوّنت بعد الاستقلال ، تمثّل في نظرنا ، همزة الوصل بين الطبقة الموثرة والطبقة الفقيرة ، وهي هذه الطبقة أمّنت للبنان استقراره السياسي والاجتماعي وازدهاره العمراني والاقتصادي بفضل عملها وجدّها . فتنعّم

لبنان باستقرار لم ينعم به بلد عربي آخر . فكان ملجأ وملاذاً للمال والرجال ناهيك عن احتكاك الافكار .

وكان من نتائج النزوح الذي استدعته الاعمال الصناعية . ان نشأت ولأول مرة في تاريخنا القديم والحديث **طبقة عمّالية مركّزة** في ضواحي بيروت وشكا وطرابلس وصيدا وزحلة ، تعتمد في تحصيل معاشها على عملها اليومي المتواصل وكدّ يمينها الدائم . فتغيّر بذلك وجه لبنان الحياتي والعائلي . الحياتي لان العامل لم يعد مديناً للارض والاقطاعي في تحصيل لقمة عيشه . ولم يعد بالتالي مرهوناً له فتحرّر من ربقته . والعائلي لنشوء كيان جديد لها مبنيّ على الاسرة بمفهومها الحديث ، اي المؤلّفة من الاب والام والاولاد حتى سنّ البلوغ او الرشد ، بديل العائلة الكبرى القديمة المبنيّة على الصلة العشائرية او القبلية ، والقائمة في تحصيل معاشها على النظام العائلي المؤوني . **طبيعة الاجر هي التي بدّلت وجه لبنان** . ففي النظام الزراعي يقبض الاجير غالباً أجره سلعاً بينما هو يناله عملة في المدينة . والعملة كما هو معلوم عنها هي الحرّية المطبوعة ، لأنها تتيح لمالكها ان يتصرّف بها كما يشاء وان يحصل على الارزاق التي يشاؤها ، انها مصدر قدرة بيديه . والقدرة هي الحريّة بعينها .

وكان للنزوح أثره على **عقليتنا** ايضاً . فبعد ان كان آباؤنا واجدادنا يعيشون منكفئين على ذواتهم بعيدين عن مجريات الحوادث الانسانية وبالتالي عن التطوّر . أصبحنا نماشي التطوّر ونعايشه ونحاول مواكبته واللحاق به . والسبب في ذلك هو انتقالنا من النظام المعيشي الى النظام المالي .

فابن المدينة مزيج من الموظفين ، والمثقّفين ، ورجال الاعمال والمال ، وأصحاب المهن الحرّة ، والعمّال ، والطلاب ، والاتصال مع الاجنبي . وهذا المزيج حركة دائمة من التفاعل والتطوّر الداخلي والخارجي ، لأنه على صلة بمجريات الحوادث الاجنبية والمحلّية . فبيروت لكونها كل هذا المزيج **هي في الواقع منبر الرأي الحرّ للعالم العربي كلّه . فليس من قضية قامت في ارجاء العروبة الآ وكان لها اصداؤها البارزة عندنا ونتائجها** .

وكان للنزوح أثره في **تحقيق الوحدة الوطنية** بين اللبنانيين . فبعد ان كنا قبل حركة النزوح . نعيش في مناطقنا طوائف طوائف شبه منغلقين على انفسنا . أخذت الاعمال الدائمة في المدن تصهرنا وتقرّبنا بعضنا الى بعض وتشدّ من رابطتنا القومية . كما أخذ السكن

الواحد يعطي أثره فاذا بنا ينشأ عندنا انسان جديد بكل معنى الكلمة . هو الانسان المواطن عقلاً وقالباً وفكرًا . لا ابن الطائفة او العشيرة او ما أشبه . وان **الوحدة الوطنية هذه اصبح لها قواعدها الاقتصادية** المعتمدة على الرأسمالية الوطنية وطبقة الملاكين الصغار المتعلّقين ببلادهم المتشبثين باستقرارها وأمنها وسلامتها . وطبقة الفلاّحين والمتعاطين جميع انواع العمل الاولي الذين ذاقوا حلاوة الانتاج الزراعي التجاري ، هذا الى جانب الحركة النقابية الوطنية وغيرها وغيرها من الاوضاع الاجتماعية الجديدة .

ولا بدّ في معرض بحثنا هذا ان نعلّق على بعض الآراء المتشائمة التي نقرأها في بعض الصحف من آونة الى أُخرى وفي بعض الشعر الزجلي وغيره كالتمثيليات التي يطلقها بعض السذّج . فلقد كتب الكثيرون من مفكّرينا المخضرمين في الصحف والمجلات ناعين القرية ، متباكين على مصيرها الاسود بعد ان هجرها آهلوها ، داعين النازحين للعودة اليها والسكن فيها ومعاودة ممارسة الاعمال الزراعية . ونظم شعراء الزجل ملاحم في هذا الموضوع . هؤلاء المتشائمون هم من البقايا القديمة التي لم تفقه بعد روح العصر . فالنزوح لم يجرّ الوبال على لبنان بل بالعكس فقد كان له **الأثر الأكبر في تحوّلنا من مجتمع راكد الى مجتمع عامل نشيط** نامٍ ، عدا عن انه عمل في تحقيق الوحدة الوطنية التي كانت وليدة عرق جبين اللبناني وشغله . وأكثر من ذلك فالنازحون لم ينسوا مساقط رؤوسهم . فاللبناني عاطفي جـدًا وفيّ لأهله وأقاربه وأصدقائه . فهو ما أن يجمع بعض الاموال حتى تراه يهرع الى مسقط رأسه يشيّد فيه بناء لمصيفه مع عائلته . فالنزوح ان كان قد عمّر المدن الساحلية فانّما هو عمّر ويعمّر القرية ايضاً خاصة في الجبل . لكن ما يُخشى منه في هذا الباب هو أن لا يعتمد الفلاح اللبناني على الوسائل التقنية في الزراعة ، ويبقى النزيف مستمرًا نحو المدينة والهجرة ، عندها تصحّ نبوءات المتشائمين ويخرب الريف .

وبعد ، كان للنزوح أثره الكبير من الناحية الاجتماعية على مجرى حياتنا ، بحيث انها انتقلت من طور الانغلاق الى طور الانفتاح على العالم كله . واذا كانت هذه نتائج النزوح فما هي الحال بالنسبة الى الهجرة .

الجامعة اللبنانية
مكتب [illegible] الإدارية
ومركز [illegible]

ثانياً — الهجرة

اسباب الهجرة وحدّتها

الهجرة أمر قديم كقدم لبنان . انها وهو توأمان لا ينفصلان . فاللبناني بتحفّزه وتوثّبه الدائمين لسبر غور المجهول واستعداده الحيوي لتحسين وضعه المادي ، فتح طريق التقدّم للانسان منذ ان كان الانسان . فاليه يعود فضل اكتشافين كبيرين . الاكتشاف الاول هو اختراع الابجدية التي حوّلت مجرى التاريخ الانساني من العيش الجماعي الغريزي ، اذا صحّت الكلمة وجاز التعبير ، الى الحياة الاجتماعية الراقية الدائمة التطوّر والتقدّم. وان هذا الاكتشاف لا يعادله اكتشاف ، لا ولا حتى الانطلاق الى الفضاء الخارجي ، فهذا الاخير مدين للاول بوجوده . امّا الاكتشاف الثاني فهو قهر البحر وامتطاء امواجه رغم عدم ثباتها واخضاعها بالتالي للمشيئة الانسانية . فلقد شكّل هذا الاكتشاف بداية العلاقات الدولية بين الشعوب ، القائمة على التبادل الانتاجي والفكري . هذا اللبناني الذي اعطى الانسانية هذين التراثين الكبيرين ، كيف لا يهاجر وهو من هو في غرام التوق الدائم للبحث عن المجهول ؟ وكيف لا يهاجر وهو من هو في حبّ بلاده يودّ لو جمع خيرات الدنيا كلّها وأودعها فيها ؟

الهجرة في لبنان اسطورة وحكاية ومغامرة أكثر منها علماً واقتصادًا . في الواقع هذه هي الهجرة عندنا ، وكأنما هي مرضوعة مع الحليب او جزء من دمائنا . وهي قد همدت بعض الوقت وفي عصور الظلام لتستفيق من جديد في أواخر القرن التاسع عشر متخذة طابع القوّة والزخم . فلنحاول ان نجد لها تفسيرات علمية .

يبقى السبب الاساسي من الناحية الاقتصادية للهجرة هو السعي لتحسين الوضع المادّي والمعاشي للانسان . فالمهاجر يبحث عن شيء أضاعه او افتقده في بلاده الا وهو العمل . وقد مرّ معنا ان لبنان يعاني بطالة مقنّعة كبيرة لم يسدّ فراغها سوى الهجرة، مع الأسف .

وقيل في بدء حركة الهجرة انها كانت مدفوعة بعامل الهرب من نير الحكم العثماني الطاغي . في ذلك ولا ريب صحة كبيرة . لكن الهجرة لم تتوقّف بعد زوال الاستعمار التركي بل ازدادت حدّة وقوّة خاصة بعد نيل لبنان الاستقلال . تفسير ذلك هو السبب الاقتصادي . وأكثر فان الهجرة أصبحت عندنا شيئاً مألوفاً وكأنها عادة مستحبّة ، او مغامرة ناجحة يتصوّر المقدم عليها أنه بمجرّد وصوله الى البلد المقصود سيحصل

على الثروة والمال ويرجع الى بلده موفور الجاه . هذه هي الهجرة في بلدنا ، وهذه هي صورتها الاوّلية .

والهجرة على كلٍّ أمر معروف في كل بلدان العالم ، وخاصّة العالم القديم اي حوض البحر الابيض المتوسّط . فالى جانب لبنان هنالك سوريا واليونان وايتاليا في شرقي المتوسط وتونس والجزائر والمغرب في غربيه الشمالي ، وهي بلدان مصدّرة للرجال[1] . اليوناني والايتالي كانت وجهتها قبل الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة من القارة الاميركية بشكل خاص واميركا اللاتينية بشكل عام ، كما كانت وجهتها ايضاً ليبيا ومصر . امّا المغربي والتونسي والجزائري فهجرتهم حديثة العهد نسبياً وهي منصبّة على اوروبا الغربية وخاصة فرنسا وبلجيكا والمانيا حيث يشكّل السواد الاعظم منهم يدًا عاملة في المشاريع الصناعية والمناجم .

يبقى السوري فوجهته كانت منصبّة على اميركا اللاتينية بشكل خاص . اما اللبناني فوجهته في الهجرة هي كل انحاء الدنيا ، افريقيا وآسيا واوروبا واميركا . وقد جاء في احصاء لدوائر الخارجية يعود الى اواخر الخمسينات من هذا القرن ، ان عدد المهاجرين بلغ الرقم ١٠٨٩٠٤٠ نسمة موزعة كما يلي :

القارة والبلد	العدد	المجموع
اميركا الشمالية :		
الولايات المتحدة الاميركية	٤٠٠٣١١	
كندا	١٥٥٦٧	٤١٥٨٧٨
اميركا الجنوبية :		
البرازيل	٣٠٤٨١٩	
الارجنتين	١٥٠٢٦٣	
المكسيك	٢٠٠٢٢	
كوبا	٢٠٠١٣	
الاورغواي	١٥٠٨٢	
كولومبيا، الاكوادور، فنزويلا	٤٢٣٠٨	

(١) وهنالك بلدان اخرى تعد مصدرة للهجرة هي ايرلندا والصين والهند .

الشيلي والبراغواي	١٠٠١٩	
مختلف	٢٠٠٥٣	٥٨٢٥٧٩
اوروبا :		
مجموع البلدان	٢٠٢٣	
جزر الكناري	٣١٥	٢٣٣٨
الشرق الاقصى :		
استراليا	١٢٢٥١	
نيوزلندا	١٦٠٠	
الفيليبين	٣٨	١٣٨٨٩
افريقيا :		
السنغال	١٠٠٧٠	
غينيا الفرنسية	٣٠٠٨	
شاطئ العاج	١٨٥٤	
الداهومي	٥٩	
النيجر	١٥٠	
ليبريا	٢٦٩٧	
السودان الفرنسي	١٢٠٠	
سيراليون	٢٩٠٠	
شاطئ الذهب	٢٢٠٠	
افريقيا الاستوائية	٣٠٠	
الحبشة	٥٢٠	
اريتره	٦٠	
السودان	١٦٠٠	
مصر	٣٣٠٠٨	
اتحاد جنوب افريقيا	٦٠٢٠	
دول المغرب	٣٥٠	
التوجو	١٦٥	
زامبيا	٦٥٠	
نيجيريا	٦١٥٠	
غينيا البرتغالية	١٠٥٠	

الكمرون	١٥٠	
تانغانيكا	١١٥	
كينيا	٥٩	٧٤٣٥٦
المجموع الكلّي :		١٠٨٩٠٤٠

هذه هي النشرة التفصيلية لمواطن هجرتنا . والانطباع الاولي عنها انها هائلة . واذا قيست بعدد سكّاننا فلبنان يحتلّ المرتبة الاولى بين بلدان العالم المصدّرة للهجرة لأن ثلث ابنائه ان لم يكن أكثر مهاجرون، فلكأنما فرض على الأم اللبنانية ان ترسل ابناً من اصل ثلاثة الى المهجر لكي يتمكّن من العيش . فاذا كانت الهجرة مغامرة فإنما هي مأساة ايضاً تعيشها كل أسرة لبنانية .

وقد قدّرت بعثة ارفد معدّل الهجرة عندنا بثلاثة آلاف نسمة سنوياً مجرية الاحصاء التالي : في الفترة الواقعة بين ١٨٦٠ و ١٩٠٠ بلغ معدّل الهجرة السنوية ٣٠٠٠ نسمة، وبين الاعوام ١٩٠٠ و ١٩١٤ ارتفعت الى معدّل ١٥٠٠٠ نسمة ، وبين الاعوام ١٩٢١ و ١٩٣٩ عاد المعدّل السنوي ليهبط بعض الشيء مستوياً حول الرقم ٤٤٠٠ رحيل سنوي وهو يستوي حول الرقم ٤٠٠٠ منذ اواخر الستينات . وقد استندت بعثة ارفد على الجدول التالي :

الفترة	عدد المغتربين	النسبة السنوية
١٩٠٠–١٨٦٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠
١٩١٤–١٩٠٠	٢١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
١٩٣٩–١٩٢١	٨٠٠٠٠	٤٤٠٠
١٩٥٩–١٩٥١	٢٥٥٠٠	٢٨٥٠

ان هذه الارقام ، لم تأخذ بعين الاعتبار هجرة اللبنانيين الى البلدان العربية . ففي سنة ١٩٦٠ قدّرت بعثة ارفد عدد المهاجرين بسبعين الفاً . وانّا نعتقد بأن هذا الرقم لم يعد صالحاً بدليل ان الهجرة تزداد خاصة الى ليبيا حيث يقدّر عدد المهاجرين اليها بأكثر من ١٧٠٠٠ نسمة ، وانا نعتقد بأن الرقم الاجمالي قفز من ٧٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ ان لم يكن اكثر . ويقصد مواطنونا أكثر ما يكون في البلدان العربية الكويت وقطر والعراق والسعودية ومؤخراً ليبيا وابو دبي وقطر، مع هجرات خفيفه الى بقية الاقطار.

واذا تفحّصنا مواطن الهجرة أكثر فأكثر ، نلاحظ بأن غالبية المهاجرين من ابناء

الجنوب تقصد افريقيا السوداء خاصة تلك التي كانت واقعة تحت الحكم الفرنسي ، بينما يقصد ابناء الشمال وعلى الأخص ابناء بلدة مزيارة المناطق التي كانت تحت الحكم الانكليزي . ولوحظ في الآونة الأخيرة ان الهجرة تتّجه اكثر ما يكون الى استراليا بينما هي تنخفض وجهة القارّة الاميركية، وهي شبه معدومة بالنسبة الى أميركا الشمالية والسبب في ذلك ان الولايات المتّحدة لا تقبل الاّ عدداً معيّناً من طالبي الهجرة اليها ويتوجّب تقديم طلب مسبق يوافق عليه فيما بعد . ونظراً لقيام الدولة في افريقيا وجلاء الاستعمار عنها ، فان نسبة الهجرة اليها خفّت كثيراً ، لا بل أخذ الكثيرون من مهاجرينا يصفّون اعمالهم ويعودون الى الوطن الأم . ولذلك تتّجه الهجرة حالياً نحو البلدان العربية خاصة البلدان النفطية واستراليا .

هذا عن الهجرة واسبابها فماذا عن نتائجها ؟

نتائج الهجرة

النتائج المترتبة عن الهجرة يجب بحثها من زاويتين زاوية البلد المقصود وزاوية البلد المهجور .

اولاً – من ناحية البلد المقصود :

المهاجر مغامر ، والمغامر نشيط . فهو لا يتوانى عن القيام بأي عمل في سبيل تحقيق هدفه الا وهو تجميع الثروة، فالولايات المتحدة الاميركية عمّرت بهمّة المهاجرين اليها من العالم القديم، وكذلك كندا، وكذلك بلدان اميركا الجنوبية انّما بمستوى أقلّ . بصورة عامة يفيد البلد المقصود من عمل المهاجرين اليه ، خاصة اذا كان البلد المعنيّ لا يزال خاماً كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية وكندا . وبهذا الخصوص فلقد شكّل مهاجرونا عنصر عمل مفيد فعرفوا كيف يعملون فافادوا واستفادوا والشهادات في هذا الحقل كثيرة . وهم بصورة عامة يتعاطون اعمال التجارة .

ثانياً – بالنسبة للبلد المهجور :

لقد كان للهجرة بالنسبة الينا نتيجتان في هذا الحقل نتيجة ايجابية ونتيجة سلبية سنستعرضها فيما يلي :

مرّ معنا ان لبنان يشكو زيادة سكّانية سنوية تتراوح بين ٢,٥ و ٣,٥ ٪ ، وان هذا الرقم كبير ، ومرّ معنا ان لبنان يشكو بطالة مقنّعة في القطاع الأولي ، وبطالة كبرى في القطاعين الثانوي والثالثي تقدّر بـ ١٢٠٠٠٠ نسمة تقريباً اي ثمن السكان البالغين . جاءت الهجرة تخفّف من حدّة البطالة والمشاكل الاجتماعية الناجمة عنها . كانت الهجرة ، ولا تزال ، حلاً يهبط علينا من السماء[1] .

كان للهجرة أثر كبير في انماء دخلنا القومي . فلقد شكّلت الهجرة معيناً لا ينضب لفريق كبير من ابناء لبنان خاصة ابناء الجبل . فالمهاجر لم ينس بلده . وقد شكّلت الأموال التي ارسلها ولا يزال خير معين لعمران الكثير من المناطق . حتى ان فيليب حتي يقول في هذا الصدد بأن بيوت القرميد في قرانا ، طبعاً قبل ١٩٥٠ ، كانت تدلّ على ان صاحبها مهاجر . لكن اموال المهاجرين لم تساعد فقط على بعض النواحي العمرانية فهنالك الكثيرون من المهاجرين الذين ساهموا في الكثير من المشاريع المالية كالمصارف والمشاريع التجارية والصناعية عدا عن الاعانات الكبيرة التي تفد منهم للمشاريع الخيرية والمدارس والمياتم . فاللبناني جسده في المهجر وقلبه في لبنان .

وشكّل مهاجرونا خير سفراء للبنان والعالم العربي في البلدان التي حلّوا فيها فكسبوا الصداقات الدولية الواسعة وكانوا خير دعاية لوطنهم وقضاياه المصيرية وما ذلك الاّ لدماثة خلقهم وذكائهم الفذّ وكدّ يمينهم ، فعرفوا كيف يحفظون الودّ للبلد الذي فتح لهم ذراعيه دون ان ينسوا مسقط رأسهم . وبهذا حمل مهاجرونا الكثير من الدول التي حلّوا على ارضها ، خاصة دول اميركا اللاتينية ، على عدم الاعتراف بمغتصب ارض فلسطين . لكنه اذا كانت الهجرة حتى الآن أظهرت أوجهاً ايجابية بالنسبة الينا ، فانما لها وجهها السلبي الذي لا يقلّ اهميّة عن الوجه الايجابي . فلقد خلّفت الهجرة وراءها المآسي والاحزان وآلام الفراق ، فليس من عائلة الاّ ولها في المهجر قريب او صديق . **وكأنما حكم على الكثيرين منا ان يترعرعوا في موطنهم، وعندما يشتدّ عودهم يجني ثمار كدّ يمينهم موطن آخر غريب عنهم .**

وللهجرة وجه آخر بشع يحتم على لبنان ان يجد له حلاً ، لان الوجه البشع هو أخطر مشكلة تواجهنا . فمن الاسباب التي تدعو للهجرة ، عدا مشكلة البطالة المزمنة ، ان

(١) غير ان هذا الحلّ او هذه النعمة لا بدّ لها ان تزول أو أن تخفّ قوّتها وتتضاءل وعليه يجب البحث في حلّ آخر في بلدنا نحن .

اللبناني نجح في الخارج فكان طالباً مجلّياً ، وطبيباً بارعاً ، ومهندساً لامعاً ، وتاجراً ناجحاً ، فاحتلّ مراتب اجتماعية عالية وسياسية فذّة ، بينما هو لم يتمكّن ان يكون كل ذلك في وطنه . فكثيرون من ابنائنا الغائبين عنّا يعدلون عن المجيء او العودة الى مسقط رأسهم للمساهمة في بناء دولة الاستقلال ، وفي ذلك خسارة كبيرة لنا ، من ناحيتين ، انسانية وتقنية . انسانية لأننا نفقد عنصراً فعّالاً في عملية الانماء ، وتقنية لأن عالم المنتصف الثاني للقرن العشرين هو عالم الاختصاص والتفوّق الآلي ، انه عالم المهندسين والخبراء على جميع المستويات . فكثيرون هم طلابنا الذين تلقّوا العلوم في الخارج وبرعوا فيها ، يحجمون عن العودة الى بلدهم بعد ان يكون ذووهم قد ضحّوا بكل نفيس في سبيل ايصالهم الى ما وصلوا اليه . لبنان يدفع الثمن والغير يجني المنى . والحلّ لهذه المشكلة لا يمكن ان يكون الاّ على صعيد الدولة لا على صعيد الافراد .

القسم السادس : الدخل القومي في لبنان

تعود اول دراسة للدخل القومي في لبنان الى سنة ١٩٥٠ ، ويعود الفضل فيها الى البرت بدر ، الذي اعتمدت دراساته منطلقاً لحسابات الدخل اللبناني ، بمعنى ان الحسابات الحالية للدخل القومي عندنا حتى عام ١٩٦٤ كانت تعتمد كأساس او كمنطلق حسابات البرت بدر مضيفة اليها التعديلات الطارئة[1] .

ويقول تقرير بعثة ارفد انه من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٧[2] ، سجّل الدخل القومي ارتفاعاً قدره ٤٤٪ على اساس السعر العادي اي سعر السوق ، و٣٥٪ على اساس السعر الفعلي أي مطروح منه ارتفاع الاسعار الطارئ في المدّة نفسها . بمعنى ان الدخل القومي في لبنان ارتفع بنسبة هندسية قدرها ٤,٤٪ سنوياً .

واذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكّانية المعادلة ٢,٣٪ فانما تكون الزيادة الدخلية عندنا بمعدل ٤,٤٪ — ٢,٣٪ = ٢,١٪ سنوياً .

وقد سجلت القطاعات الاقتصادية اللبنانية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٠—١٩٥٧ الزيادات التالية في الانتاج ، محسوبة باسعار السوق :

(١) راجع تقرير بعثة ارفد الجزء الأول ، ص ٧٥ وما يليها .
(٢) تجدر الاشارة ايضاً الى الدراسة التي أصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في البلدان العربية بعنوان « دراسة التطور الاقتصادي في البلاد العربية» .

الزراعة	+	١٥ ٪
الصناعة	+	٣٤ ٪
البناء	−	٤,٥ ٪
العقارات	+	٤٤,٨ ٪
المواصلات	+	٨١,٨ ٪
التجارة	+	٥٦,٣ ٪
المال	+	١٢٧,٥ ٪
الادارة العامة	+	٥٠ ٪
خدمات متفرقة	+	٤٨ ٪
المعدل العام	+	٤٤ ٪ [٣]

وبالارقام كان مجموع الانتاج القومي القائم وحسب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية كما يلي :

القطاعات الاقتصادية	السنة ١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
التجارة	٣٠٠	٣٣٧	٣٣٣	٣٤٤	٣٦٨	٤٠٧	٤١٠	٤٦٩	٣٦٥	٤٦٨
الزراعة	٢٠٦	٢١١	٢١٦	٢٢١	٢٢٦	٢٢٣	٢٣١	٢٣٨	٢١٩	٣٣٠
الصناعة	١٤١	١٤٧	١٥٥	١٦١	١٦٦	١٧٥	١٨٣	١٨٩	١٨٩	٢١٨
المداخيل العقارية	٩٦	٩٧	٩٨	١٠١	١١٢	١١٦	١٣٠	١٣٩	١٥٥	١٩٤
الخدمات	٤٤٠	٤٨٦	٤٨٩	٥١٧	٥٥٩	٦٤٢	٦٥٠	٧٠٨	٥٦٢	١٨٠
البناء	٤٣	٣٥	٤٨	٤٧	٦٠	٦٠	٥٠	٤١	٣٨	٦٩
الادارة	٧٢	٦٤	٦٤	٧١	٧٣	٨٣	٩٥	١٠٨	١١٣	١٥٢
المواصلات	٤٤	٤٦	٤٥	٥٠	٦٠	٧٥	٧٨	٨٠	٥٧	٦٨
المال	٤٠	٤٦	٥٠	٥١	٥٧	٧٠	٨٠	٩١	٩٣	١١٠
مجموع الدخل القومي بملايين الليرات	١٠٤٢	١٠٨٦	١١١٥	١١٦٨	١٢٥٦	١٣٧٤	١٤١٧	١٥٠٣	١٣٢٥	١٧٨٣

اذا اخذنا بعين الاعتبار هذه الارقام لاحظنا ولا ريب تقدّماً ملموساً في الدخل متزايداً سنة عن سنة . سوى ان هذه الارقام تقريبية وليست في غاية الدقة .

(٣) تقرير بعثة ارفد صفحة ٧٧

يبقى ان نعرف مبلغ الدخل القومي الاجمالي والافرادي . وبصيغة اخرى كم ينتج كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وما هو مردود او دخل كل فرد من الافراد العاملين في هذا القطاع ؟

مرة اخرى نستعين بارقام وجداول بعثة ارفد . فقد أحصت هذه البعثة في سنة ١٩٥٧ الانتاج القومي والدخل القومي عند الفرد كما يلي :

القطاع	الانتاج القومي بآلاف الليرات	٪	عدد العاملين بالالف	٪	الانتاج القومي على اساس الشخص الواحد لل	٪
الزراعة	٢٣٨	١٥,٥٨	٢٢٠	٤٨,٩	١٠٨٢	٠,٣٢٤
الصناعة والصناعة اليدوية	١٨٩	١٢,٦٠	٥٤	١٢	٣٥٠٠	١٠,٤٨
البناء	٤١	٢,٧٠	٣٣	٧,٣	١٢٤٢	٠,٣٧٢
المواصلات	٨٠	٣,٣٠	٢٤	٥,٣	٣٣٣٣	١,٠٠٠
التجارة	٤٦٩	٣١,٢٥	٥٣	١١٨,٨	٨٨٤٩	٢,٦٤٩
المصارف	٩١	٦	٢	٠,٤٤	٤٥٥٠٠	١٣,٦٢٣
خدمات متنوعة	١٤٨	٩,٨٥	٤٨	١٠, ٧	٣٠٨٣	٠,٩٢٤
الادارة	١٠٨	٧,٢	١٦	٣,٦	٦٧٥٠	٢,٠٢١
العقارات	١٣٩	٩,٢٥	—	—	—	—
المجموع	١٥٠٣	١٠٠	٤٥٠	١٠٠	٣٣٤٠	١ ١٠٠٠

ما القول في هذه الارقام ؟

انها تقريبية وليست دقيقة ، بمعنى انه لا يمكن الاعتداد بهـا اعتداداً كلياً ، انها مجرّد مؤشّر يعطي ملامح صورة عن واقع لا أكثر .

لم تصبح الارقام في لبنان صحيحة نسبياً الا منذ عام ١٩٦٤ تاريخ صدور اول دراسة جديّة عن المحاسبة القومية عندنا عن مديرية الاحصاء المركزي التابعة لوزارة التصميم والمحاسبة القومية . والدراسة تقرير شامل بالارقام عن تطوّر الاقتصاد اللبناني في فترة معيّنة هي السنة . ومتوفر لدينا حتى الآن احصائيات سني ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ كما هو مفصّل ادناه عن الانتاج القومي القائم باسعار السوق .

(١) تقرير بعثة ارفد ، مرجع سابق صفحة ٨٧

الانتاج القومي القائم بملايين الليرات حسب السنين وبنسبة المساهمة المئوية لكل قطاع من هذا الانتاج

اسم القطاع	١٩٦٤	٪	١٩٦٥	٪	١٩٦٦	٪	١٩٦٧	٪
القطاع الاولي	٣٨١,٠	١١,٩	٤٠٩,٢	١١,٦	٤٤١,٧	١١,٤	٤٢٦,١	١١,١
الطاقة المولدة والمياه	٦٩,٤	٢,٢	٧٧,٨	٢,٢	٨٧,٥	٢,٢	٩٣,٣	٢,٤
الصناعة والحرف اليدوية	٤١٠,٦	١٢,٨	٤٦٢,٤	١٣,١	٥١١,٩	١٣,٤	٤٩٢,٦	١٢,٨
البناء	١٧٨,٣	٥,٦	٢٠٠,٤	٥,٦	٢٣١,٢	٥,٨	١٩٥,٥	٥,١
النقل والمواصلات	٢٥٨,٢	٨,١	٢٩٠,٨	٨,٢	٣٠٩,٥	٨,٠	٣٢٩,٤	٨,٦
الاسكان	٢٥٠,٠	٧,٨	٢٦٩,١	٧,٦	٢٨٤,٠	٧,٦	٣٠٠,٠	٩,١
الخدمات المالية	١٠٨,٠	٣,٤	١٢٤,٥	٣,٥	١٤١,٠	٣,٦	١٤٩,٢	٣,٩
خدمات متنوعة	٢٧١,٥	٨,٥	٣٢٠,٢	٩,٥	٣٥٧,٣	٩,٢	٣٣٦,٥	٨,٨
التجارة	١٠٢٨,٢	٣٢,١	١٠٨٥,٢	٣٠,٨	١١٨٣,٤	٣٠,٦	١١٦٠,٥	٣,٠٤
الادارة	٢٤٤,٨	٧,٦	٢٨٣,٨	٨,١	٣١٩,٢	٨,٢	٣٣٦,٨	٨,٨
المجموع	٣٢٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٥٢٣,٤	١٠٠,٠	٣٨٦٦,٧	١٠٠,٠	٣٨٢٠,١	١٠٠,٠[1]

هذا وقد بلغ الدخل القومي الصافي في لبنان في السنوات الاربع المذكورة ، اي الانتاج القومي القائم مطروح منه الضرائب غير المباشرة واستهلاك رأس المال ملايين الليرات التالية :

السنة	المبلغ
١٩٦٤	٢٨٦١,٤
١٩٦٥	٣١٥٤,٢
١٩٦٦	٣٤٦٠,٠
١٩٦٧	٣٤٤٢,٩

اي بنقص قدره ١٧,١ مليون ليرة لبنانية عن عام ١٩٦٦ .

وهذه هي المرّة الاولى التي يحدث فيها نقص في دخلنا القومي في لبنان بعد سنة ١٩٥٨ . والواقع ان هنالك أوجه شبه بين السنتين ، فالاولى جرى فيها اقتتال أهلي عطّل موسم الاصطياف ، والثانية وقعت فيها الحرب العربية الاسرائيلية وعطّلت على لبنان ايضاً موسم اصطيافه ، وكان قد سبقها في تشرين اول ١٩٦٦ توقّف بنك انترا عن

(١) المصدر : المحاسبة القومية لعام ١٩٦٦ ، بالفرنسية ، صفحة ١٢ والمجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ صفحة ٣٠٨ و ٣٠٩

الدفع ، وتلبّك المصارف اللبنانية ، وانكماش السيولة النقدية وتقلّص الادخارات ، وانكماش التثمير وهروب الرساميل الى الخارج . والواقع ان الانخفاض في الدخل اي ١٧,١ مليون ل. ل. عن السنة الفائتة ليس كبيراً اذ كان الكثيرون يتوقعون انخفاضاً اكبر . وانا نعتقد بان عام ١٩٦٨ كان عام معاودة تحسّن في الدخل القومي رغم المصاعب التي اخذت تنتاب لبنان منذ ١٩٦٦ .

اما وقد ألممنا بكمّية الانتاج القومي ونصيب كل قطاع منه ، وكمّية الدخل القومي الصافي ، يبقى ان نعرف كيف يتوزّع هذا الدخل على القطاعات الاقتصادية .

اذا اخذنا الدخل القومي لعام ١٩٥٧ يكون متوسط الدخل الفردي في لبنان حوالى ١٠٠٠ ليرة لبنانية ، واذا اخذنا الارقام الجديدة اي ارقام المحاسبة الوطنية يكون معدل دخل الفرد عندنا منذ سنة ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٧ على التوالي : ١١٤٥ ل.ل. ١٢٦٢ل.ل. ١٣٨٤ ل. ل. و ١٣٧٧ ل. ل. هذا اذا اعتبرنا ان عدد سكّان لبنان هو مليونان ونصف المليون وان هذا العدد لم يتغيّر من سنة لسنة . ان هذه الارقام المناهزة كمعدل وسطي لـ ١٣٧٠ ل. ل. كدخل فردي صافٍ تعادل دخلاً قدره ٤٢١ دولاراً اذا قيس سعر الدولار بـ ٣٢٥ ق. ل.

يضعنا هذا المعدل في درجة وسط بين الامم المتطوّرة والامم غير المتطوّرة ، الا انه في الواقع اقرب الى الاخيرة منه الى الاولى . أي ان لبنان ما زال أقرب الى التخلّف منه الى التطوّر ، وهذا منطقي . وهذا على الصعيد الامي . لكن ماذا على الصعيد الداخلي؟ أي ماذا عن توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع اللبناني ؟

اذا عدنا الى الجداول التي بنتها بعثة ارفد ، نلاحظ بان العاملين في حقول المال هم الذين يحصلون على اكبر حصّة من الدخل القومي . فمعدل انتاجية الفرد الواحد في قطاع المال تناهز ٤٥٥٠٠ ل. ل. بينما هو ٨٨٤٩ ل. ل. للتاجر و ٣٥٠٠ للصانع و ٣٣٣٣ للعامل في حقل المواصلات ، وتأتي الزراعة في نهاية المطاف . وتفسّر هذه الارقام ارتفاع عدد المصارف عندنا وتضخّمها السرطاني والازمات العنيفة التي انتابتها .

سوى ان هذه الارقام ارقام متوسطية هي الاخرى . فكما انه لا يصيب كل لبناني ١٣٧٠ ل. ل. في السنة ، كذلك ليس كل عامل في حقل المال يصيبه ٤٥٥٠٠ ل.ل. وقد تبيّن لبعثة ارفد أن هنالك :

٩ ٪ من اللبنانيين يمكن وصفهم بالمعدمين الذين لا يتعـدى دخلهم الفردي السنوي ١٢٥٠ل.ل.
و٤٠ ٪ من اللبنانيين الفقراء الذين لا يتعدى دخلهم الفردي السنوي ٢٥٠٠ل.ل.
و٣٠ ٪ من اللبنانيين المتوسطي الحال الذين لا يتعدى دخلهم الفردي السنوي ٥٠٠٠ل.ل.
و١٤ ٪ من اللبنانيين الميسورين الذين لا يتعدى دخلهم الفردي السنوي ١٥٠٠٠ل.ل.
و٤ ٪ فقط من اللبنانيين الاغنياء الذين يتعدى دخلهم الفردي السنوي ١٥٠٠٠ل.ل.

مما لا ريب فيه ان مثل هذا التفاوت الدخلي في لبنان مريع ويشكّل خطراً كبيراً على استقرار البلد ومستقبله السياسي والاقتصادي والاجتماعي . بمعنى انه لا بدّ من تغيير جذري في توزيع المداخيل ومثل هذا التغيير يتطلّب تغيير البنية الاقتصادية اللبنانية لتصبح بنيةً انتاجية تعيل المزارع والصانع . فلبنان حسب هذه الاحصائيات هو مجتمع الأربعة بالمئة وكحدّ اقصى هو مجتمع الثمانية عشرة بالمئة لكنه ليس مجتمع المئة بالمئة من اللبنانيين .

وحتى اذا اخذنا ارقام المحاسبة الوطنية الصادرة حديثاً لتبين لنا ان هنالك تفاوتاً كبيراً في توزيع الانتاج القومي وفي توزيع الدخل القومي الناجم عن هذا الانتاج . فـ ٥٠ ٪ من السكان يتعاطون الزراعة لا ينتجون سوى ١١,٥٪ من الانتاج القومي القائم و ٢٠٪ لا يحصلون الا على ١٦٪ من هذا الانتاج و ٣٠٪ يحصلون على ٧٠٪ من هذا الانتاج . **ومعنى ذلك انه لا يوجد توازن لا في الانتاج ولا في الدخل . وويل لشعب فقدت العدالة في ربوعه .**

القسم السابع : نظرة عامة حول اوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية

سبق لنا وأشرنا الى التبدّل الجوهري الذي طرأ على الكيان الاقتصادي اللبناني وكيف انتقلت بلادنا من نظام معيشي مؤوني الى نظام مالي تبادلي تجاري . وكيف ان لبنان هو البلد الوحيد ، على حدّ معرفتنا وعلمنا ، الذي تمكّن من كسر طوق التخلّف الاقتصادي . لكن هذا الواقع لا يمنع من القول بان هنالك حقائق كثيرة لا تزال تشدّنا الى الاوضاع الاقتصادية المتخلّفة . ولذلك فلا بدّ من التساؤل ، بعد ان تناولنا بالدراسة حتى الآن اوضاع السكّان من ناحيتي العدد والدخل هل نحن متطوّرون اقتصادياً ام لا ؟

هناك دلائل تدعم الوضع المتطور وهنالك دلائل تدعم الوضع المتخلّف . ولنتفحص الامور :

اولاً – من حيث الدخل القومي وكيفية توزعه الى الافراد :

اذا اخذنا في هذا الحقل مقياس الدخل القومي ، ومعدل الدخل الفردي بصورة اجمالية يمكن القول بانّا بين بين. واذا اخذنا واقع توزيع المداخيل تبدو لنا فروقات يمكن تسميتها بطبقية مريعة . فاكثر من نصف السكّان لا يحصلون على المعدّل الدخلي العام . وهذا يعني ان نصف الشعب لا يزال يعيش على هامش الحياة المالية . وعليه فنحن والحالة هذه اقرب الى التخلّف منّا الى التطور .

ثانياً : البطالة المقنعة :

هنا المعضلة الكبرى ونقطة ضعفنا العظمى .

مبدئياً يجب ان يكون في لبنان ٢٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل ليس من اصلهم سوى ٢٠٠٠٠ بطّال . ومع ذلك لوحظ ان لبنان يشغّل حوالي ٣٠٠٠٠٠ سوري و ١١٠٠٠ فلسطيني و ٢٠٠٠٠ اردني و ٢٠٠٠ مصري يتعاطون الاعمال الزراعية والبناء والاشغال اليدوية والحرفية وغيرها من المهن .

ان من يقارن بين هذا العدد الضخم من ابناء الجاليات العربية الذين يشتغلون عندنا ، وبين العدد الكبير من البطالين اللبنانيين ، لا بدّ له ان يصاب بالحيرة . فالمسألة تبدو غير منطقية ولأول وهلة . لكن فلنحاول اعطاءها تعليلها .

ان الكثيرين من اللبنانيين **يأنفون من العمل اليدوي** . وهذه اكبر ظاهرة تخلّف لان كل الاعمال المنتجة ، وغير المخالفة للاخلاق ، اعمال شريفة . ان هذه الظاهرة ، ظاهرة تخلّف نفسي وخلقي ، لا ظاهرة تخلّف اقتصادي . وهذه الظاهرة هي التفسير المنطقي لاستعانتنا بهذه الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة من ابناء الدول العربيـة الشقيقة .

ان اقسى نوع من انواع التخلّف هو الأنَف من العمل . فاذا كان اللبنـاني يطمع بالثروة فالثروة ليست بكمّية المال التي يمتلك بل بكمّية الجهد الذي يبذل . ونحن من هذه الناحية نشكو الكثير من معالم التخلّف . ومن المعيب حقاً ان يمارس اللبناني جميع الاعمال في الخارج ولا يعمل في بلده .

ثالثاً – من حيث التجهيزات التقنية والصحية :

يقصد بذلك الاختصاصيين والمؤسسات المساعدة للاعمال الاقتصادية من علمية وصحية والتي بدونها لا يمكن لبلد من البلدان ان يتقدّم ويتطوّر .

فاذا اخذنا بعين الاعتبار الاعداد التالية ١٥٠٠ طبيب ، ١٦٠٠ مهندس يعمل ١٣٠٠ منهم في لبنان و٨٠ كيميائي و١٠ جيولوجيين ، و٥٠ عالماً رياضياً والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والحقوق والسياسة والأدب ، اذا اخذنا بعين الاعتبار عدد هؤلاء لأمكن القول انّا بلد متطوّر ونعدّ في طليعة بلدان العالم الثالث .

لكنّا اذا عدنا الى كيفية توزّع هؤلاء الاختصاصيين في انحاء الجمهورية اللبنانية وعلى محافظاتها الخمس لوجدنا بان بيروت تشكو التخمة بينما تشكو المحافظات الاربع الباقية الهزال . وذلك يعني في مجال بحثنا ان بيروت تستقطب التطوّر ، كل التطوّر ، في لبنان ، بينما باقي المحافظات تشكو التخلّف .

والعامل الاهمّ في موضوع التجهيزات هو شبه انعدام البحث العلمي المتواصل . فالحقوقي والطبيب والمهندس والكيميائي الخ... بصورة عامة ينقصهم مواصلة البحث والاكتشاف ، في وقت ينتقل فيه العالم الى نوع جديد من النظم الاقتصادية وسبل العمل . فاذا كان العالم قد انتقل فيما مضى من طور البداوة الى طور الاستقرار الزراعي ، ثم الى النظام الزراعي – التجاري ، فالى النظام الصناعي ، فانما هو ينتقل في هـذا المنتصف الاخير من القرن العشرين الى النظام المالي الصناعي الالكتروني . ولا يمكن ان يقال بانا تأخّرنا كثيراً للحاق بالركب . فنحن لا تنقصنا الادمغة انما ينقصنا التنظيم . فالمهاجر تعجّ باللبنانيين المتفوّقين في شتى الميادين ، مثالنا على ذلك الدكتور مايكل دبغي ، انه واحد من مئات . فأي متى يتمكّن اللبناني ان يقدّم للعلم والانسانية في ارض لبنان ما يقدّمه خارج ارض لبنان ؟

هذا هو التحدّي الاكبر لنا كدولة مستقلّة وكشعب يطمح الى الحياة .

رابعاً – من حيث البناء والعمران :

اذا اخذنا بعين الاعتبار مقياس البناء والعمران فالبلد ورشة كبيرة من البناء . انما ما نشكو منه انما هو فقدان التخطيط المدني السليم في كل انحاء لبنان ونقصـان شروط الوقاية الصحية في المحافظات ، وما يترتّب عن ذلك من مضاعفات جمالية وهندسية وصحية .

خامساً – من حيث الحياة الاجتماعية :

اما من حيث الحياة الاجتماعية فان الروح العشائرية القبلية ما تزال مسيطرة على الكثير من تصرفاتنا . وان هذه الروح تعيق تقدّمنا الاجتماعي – الاقتصادي أيّما اعاقة ، وهي أخطر بكثير من التعصّب الطائفي ، لانها مبنية على المصلحة الشخصية الانانية . ثم ان الطائفية مظهر عشائري لا يمتّ الى الدين بصلة . ولذلك فان لبنان تقدّم كثيراً رغم وجود الطائفية فيه ، انما التقدّم كان في المناطق التي خفّت فيها الروح العشائرية او القبلية .

سادساً – في الميدان الصناعي :

نحن نشكو التخلف اكثر ما يكون في هذا الميدان . فاقتصادنا لا يزال اقتصاد سلم لا يأخذ بعين الاعتبار مطلقاً ان الاوضاع قد تتغيّر يوماً . ولكي يتوفّر لنا المدفع والزبدة يجب تقوية الصناعة واعتماد التكنولوجيا في حياتنا .

سابعاً – واخيراً لا بدّ من قول كلمة في تجهيزاتنا الصحّية :

في هذا الميدان نبدو متطوّرين .

فاذا كان لكل	١٠٠٠	فرنسي	طبيب واحد
فانما لكل	١٦٠٠	لبناني	طبيب واحد
بينما لكل	٤٠٠٠	بوليفي	طبيب واحد
ولكل	٥٨٠٠	غواتيمالي	طبيب واحد
ولكل	٦٥٠٠	هوندوراسي	طبيب واحد
ولكل	٢٠٤٠٠	كونغولي	طبيب واحد
ولكل	٥٧٠٠٠	نيجيري	طبيب واحد
ولكل	٥٧٠٠٠	هندي	طبيب واحد
ولكل	٧١٠٠٠	اندونيسي	طبيب واحد

اما مستوى الصحة في لبنان فهو الآخر لا بأس به . اذ يبدو ان الامراض السارية والانتقالية خفّت كثيراً عما كانت عليه في مطلع هذا القرن او في القرون الفائتة . وقد كان السلّ احدى الآفات الكبرى التي كانت تصيب اللبنانيين . ففي سنة ١٩٦٤ كان عدد الاصابات في الامراض السارية ٩١٠ اصابات مقابل ١٥٣٧ في سنة ١٩٦٣ .

ويحتلّ مرض السلّ المرتبة الاولى بين الامراض السارية بـ ٣٨٥ اصابة ، ويليه شلل الاطفال بـ ٢١٩ اصابة والدفتريا بـ ٩٦ اصابة ، والتهاب السحايا بـ ٨١ اصابة ، والحمّى بـ ٣٤ اصابة ، والزحار بـ ٣٠ اصابة ، والبلهارسيا بـ ٢٨ اصابة ، والملاريا بـ ١٤ اصابة والقرع بـ ١٠ اصابات ، والتسمّم الغذائي بـ ٦ اصابـات ، والامراض الاخرى بـ ٧ اصابات [١] .

لا نملك مع الاسف ارقاماً عن الماضي ، لكنّا نعتقد بان الصحة العامّة تحسّنت كثيراً عما قبل وحتى ان الامراض التي ذكرنا خفّت كثيراً ولم تعد تشكّل آفات بل مجرّد اصابات .

خلاصة القول ، يبدو من دراستنا لاوضاع السكان العامة العددية والاجتماعيـة والتجهيزية والثقافية والصحية والدخلية ، ان لبنان تقدّم كثيراً ، وتمكّن من كسر طوق التخلّف الاقتصادي ، وبذلك اصبحت الآلة الاقتصادية اللبنانية تسير على خط النظام المالي المتطوّر ، انما فرض ذلك مشاكل جديدة اخذت تتعاظم يوماً عن يوم وتتطلب الحل على الصعيد الحكومي كما سنلمس ذلك في مجال دراستنا للقطاعات الاقتصادية .

(١) التقرير السنوي للاحصاءات الحيوية والصحية عن سنة ١٩٦٤ الذي تصدره وزارة الصحة العامة ، دائرة الاحصاءات الحيوية والصحية .

الفصل الثاني

القطاع الأولي أو أوجه النشاط الزراعي

يشمل مفهوم القطاع الاولي الزراعة والغابات وتربية المواشي والصيد . سندرس هذه النشاطات لكنا قبل ذلك سنلقي نظرة عامة على القطاع الاولي محاولين وضع اليد على أهمّ مشاكله الخاصّة والعامّة .

القسم الاول : نظرة عامة على القطاع الاولي

ما يزال القطاع الأولي يحتل المرتبة الاولى في حياتنا الاقتصادية ، لا من حيث الانتاج القومي والدخل القومي ، بل من حيث عدد العاملين فيه . فهذا القطاع يعيل اكثر من ٥٠٪ من السكّان و « يشغّل » حوالى ٢٥٠٠٠٠ يد عاملة بصورة دائمة او متقطّعة ، وقد كان الى زمن يسير ، مطلع الاربعينات ، يعيل اكثر من ٨٠٪ من السكّان .

طابعنا الاقتصادي العام ، او تركيبنا الهيكلي الاقتصادي ، ما يزال اذاً غالبة عليه الصفة **الزراعية البدائية** ، وانا نعتقد ان هذه الصفة ستزول تدريجياً في العشر او العشرين سنة المقبلة . هذا أمر حتمي ، يدفعنا الى الاعتقاد به امور عديدة .

فجغرافية لبنان ، جغرافية جبلية تؤهله لاعمال ثانوية وثالثية اكثر بكثير ممـا تؤهله الاعمال الزراعية الواسعة المدى والنطاق وذات المردود الانتاجي الكبير . فالاراضي الصالحة للزراعة لا تشكّل سوى ثلث مساحة البلد ، واللبنانيون رغم نشاطهم الهائل لا يستعملون من المليون هكتار التي تتألّف منها بلادهم سوى ٣٩٠٩٢٣ هكتاراً [١] .

وهذه نسبة قليلة تفسّر حاجتنا الدائمة الى استيراد المواد الغذائية الاساسية كالحنطة والماشية . فانعدام السهول الكبيرة الفسيحة ، وتكوين البلاد الجبلي ووجود الكثير من

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ ص ٨٥

الأودية والشواهق غير القابلة للزراعة ، والانحدارات القوية في الكثير منها ، وضيق الرقعة ، كل ذلك يقف حائلاً دون اقامة المزارع الكبيرة ذات المردود الانتاجي الكبير .

والى جانب معطيات الجغرافية ، التي تشكّل عقبة في وجه النشاط الأولي الواسع النطاق ، هنالك ايضاً معطيات المناخ وكمّية الأمطار التي تهطل في مدار السنة ، والأنهر ، فالمناطق الجبلية وهي مستثمرة بشكل جيّد لا تسمح باقامة المزارع الكبيرة ولا باقامة المشاريع الضخمة لتربية المواشي ، بل هي تسمح بغرس الاشجار ، وفي هـذا النطاق لم يقصّر اللبناني البتة . هذا عن السلسلة الغربيـة لجبال لبنان ، اما السلسلة الشرقية **فهي جرداء** لعدّة اسباب : انعدام السكن فيها وبالتالي انعدام العناية ، عدم وجود الينابيع ، اقتلاع الاشجار منها في الحرب العالمية الاولى من قبل المستعمر التركي خدمة لاغراضه العسكرية ، والاجهاز عليها من قبل الاهالي فيما بعد وكون غالبية المطر تستأثر بها السلسلة الغربية .

يبقى من لبنان سهل البقاع وقد لقّب فيما مضى باهراء روما . وسهل البقاع ، سهل خصب بصورة عامة ، قابل لزراعة الحبوب من نجيليات اي القمح والذرة البيضاء والصفراء والشعير ، وقرنيات ذات حبوب اي الفاصوليا والفول والعدس والحمّص والبازلا والكرسنة والترمس والفصّة والباقية ، ودرنيات ونباتات جذرية كالبطاطا والبصل والتوم ، والمزروعات الصناعية كقصب السكّر والشمندر السكّري والتبغ والقطن وفستق العبيد والسمسم واليانسون .

لكن هذا السهل لا يفي بحاجات لبنان الغذائية . عدّة اسباب لذلك اهمها ما يلي : قلّة الامطار التي تصيبه في فصل الشتاء وانحباس المطر كلّياً من أيار حتى ايلول ، وتعرّض ارضه بالتالي للجفاف فالمردود الانتاجي الضئيل ؛ قلّة الينابيع وبالتالي قلة الاراضي المروية . يضاف الى ذلك ان الفلاح البقاعي بصورة عامة وخاصة في المناطق الشمالية والشرقية ، لم يتمكّن بعد من استثمار ارضه كما يجب ان تستثمر ، اما للعقلية العشائرية التي ما تزال مسيطرة واما للجهل واما لقلّة الرأسمال ، واما ، وهذا هو السبب الرئيسي ، لقلّة الاراضي المروية .

والى جانب هذه الاسباب الوجيهة لضآلة المردود الانتاجي الزراعي في البقاع وبالتالي عدم كفايته للحاجات الغذائية اللبنانية ، هنالك اسباب اخرى . فلقد قسّمت الدوائر الزراعية ، خارطة البقاع الى ثلاثة اقسام ، فمنطقة زحلة ، تتراوح نسبة الاراضي المزروعة

فيها بين ١٠ و ٢٠٪ من مجمل مساحتها ، وترتفع هذه النسبة الى ما بين ٢٠ و ٣٠٪ في المنطقة الواقعة جنوب زحلة او البقاع الجنوبي ، ويبقى البقاع الشمالي حيث تتراوح نسبة الاراضي المزروعة فيه مـا بين ٤٠ و ٥٠٪ من مجمل مساحته . وبكلمة ثانية يستوي معدّل نسبة الاراضي المستعملة للزراعة في سهل البقاع كله ما بين ٣٠ و ٤٠٪ من مجمل مساحته . وهذه نسبة ضئيلة تبرز عمق المشكلة الزراعية الغذائية التي نتعرّض لها . هنالك فائض انتاجي في الزراعة ، غير ان هذا الفائض كامن في ميدان المنتوجات الشجرية لا في المنتوجات الغذائية الاساسية كالقمح مثلاً . ومن هنا ان طابعنا الزراعي الهيكلي العام يجب اعادة النظر فيه بصورة جدية ليتوافق مع متطلباتنا الحياتية ويمكننا من الاكتفاء الذاتي . فان أي انقطاع في حركة التجارة مع اوروبا واميركا الشمالية ، وان أي حرب تقع وتقطع عنا حركة الاستيراد ، يعرضاننا لخطر أكيد . فنتائج حرب ١٩١٤–١٩١٨ ، ما زالت ماثلة امام أعين الكثيرين من آبائنا واجدادنا .

هذه اسباب تدفع اللبنانيين الى التفتيش عن موارد رزق جديدة في القطاعات الاخرى ، وفي كثير من الاحيان على حساب القطاع الأولي . لكن ليست هذه كل الاسباب . **فهنالك مشكلة الريّ** التي تتعرّض لها اراضينا الزراعية ، فتأتي لتزيد من حدة المشكلة . الاراضي المزروعة او المستعملة ، ليست كلها مروية انما جزء يسير منها . فحسب تقدير بعثة ارفـد هنالك ٧٣ ٧٠٠ هكتار مرويٍّ من أصل ٣٨٦ ٥٠٠ هكتار ، وحسب تقدير وزارة الزراعة لعام ١٩٦٣ هنالك ٦٧٤٨١,٧٩ هكتارًا مرويًّا من اصل ٣١٣ ١٤٦,٩٩ هكتارًا . وهو حسب احصاء ١٩٦٧، ٦٣٩٧٩ هكتارًا من اصل ٣٩٠ ٩٢٣ هكتارًا اي ١٧٪ فقط [1].

فالجهل من جهة، وقلة الاراضي الزراعية من جهة ثانية ، وضآلة الاراضي المروية، اسباب ساعدت وتساعد على ضآلة المنتوج الزراعي وبالتالي ضآلة نسبة الدخل الزراعي في مجمل الدخل القومي . فمستوى هذا الدخل هو الادنى في مجموع المداخيل التي يتألّف منها الدخل العام . فلقد اوردت بعثة ارفد ان الدخل الزراعي لعام ١٩٥٧ قدّر بـ ٢٣٨ مليون ليرة اي بمعدّل ٨٠٠ ل. ل. للشخص الواحد في القطاع الاولي . وهذه ايضاً حجة من اقوى الحجج التي تدفع المزارع الى النزوح من الريف الى المدينة للعمل فيها .

---

(١) انظر تقرير بعثة ارفد والمجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٣ صفحة ٥٥ والمجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨ صفحة ٥٨ .

حيث اسباب العمل وارتفاع المنسوب الدخلي أرفع بكثير ، او الى الهجرة للبلـــدان الاجنبية .

كل هذه الاسباب التي أوردنا تؤيّد اذاً وجهة نظرنا القائلة بأن القطاع الأولي يلاقي صعوبات كثيرة تدفع بابنائه تركه الى اعمال اخرى ثانوية او ثالثية .

على ان هذه الحجج ، يجب الا تعني مطلقاً نقض ما ذهبنا اليه في بداية هذه الابحاث عن نشاط اللبناني والاعجوبة اللبنانية . فاللبناني ، خاصّة في جبل لبنان استثمر ما يمكن استثماره وانتج ما يمكن انتاجه ، لكن ضعف التربة اللبنانية[1] الانتاجي بصورة عامة ، والاسباب التي أوردنا ، وحبّه في تحسين وضعه المعاشي ، وتطوّر العصر ، وانفتاح لبنان على التجارة والخدمات والصناعة ، كل ذلك دفع ويدفع الى هجـــر الزراعة .

والى جانب هذه الصفات المميّزة للقطاع الاولي ، هنالك صفات اخرى . فالقطاع الزراعي قطاع ذو وجهين . فهنالك **المزارع ذات النهج البدائي** في طرق الاستثمار ، وهنالك **المزارع الحديثة** التي تعتمد التقنية والعلوم الزراعية في طرق استثماراتها . وانّا نعتقد بان نسبة المزارع الحديثة تناهز او تتراوح بين ٦٠ و ٦٥٪ . فالمناطق الجبلية والبقاع الجنوبي بصورة عامّة مناطق زراعية حديثة ، وهي تمثّل أكثر من ٦٥٪ من مجموع الاراضي الزراعية . وان نسبة الاراضي الزراعية الحديثة ، او المزارع العصرية ، آخذة بالازدياد . ولا بدّ هنا من التنويه باعمال المشروع الاخضر وما يقوم به من مجهود في سبيل تحسين اوضاع الاراضي الزراعية . لكن عمل المشروع الاخضر الاستصلاحي لوحده غير كافٍ . فالفلاح كما هو معلوم ، انانيّ جداً وعقليته غير قابلة على التطوّر بسرعة ، وهذا أمر يعود الى طبيعة الاعمال الأولية وفرضها نمطاً معيّناً من الحياة . ولذلك فان الاستصلاح ، ما لم يكن مرافقاً برقابة فعّالة لا يعطي النتائج المرجوّة منه . **والمقصود بالرقابة ، تقسيم المناطق الزراعية الى دوائر معلومة المساحة واقامة جهاز مؤلف من مهندس زراعي ومعاونين له ، يشرفون على العمل في دائرتهم ويراقبون الفلاحين ويمدّونهم بالارشادات اللازمة لتحسين انتاجهم الزراعي وتطبيق الوسائل الفعّالة في ذلك .** وانا نعتقد بانه ما لم يصر الى انشاء هذه الوحدات لا يمكن ، خاصة في المناطق البقاعية ، تحسين الانتاج الزراعي وتطوير الزراعة . كما انه يجب تشجيع التعاونيات الزراعية من

(١) انظر تقرير بعثة ارفد الجزء الاول ص ١٢٠

انتاجية وتصريفية . فمثل هذه التعاونيات تنمّي الروح الاجتماعية والعمل الجماعي والفوائد من ذلك كثيرة من جميع النواحي الانتاجية والدخلية .

وهناك مشكلة الري التي سبق وأشرنا اليها ، وهي أهمّ المشاكل التي يتعرّض لها القطاع الأولي ، والتي تسبّب له ضآلة المنتوج وبالتالي ضآلة الدخل . وقد مرّ معنا ان أقل من ثمن الاراضي الزراعية فقط مروي وما تبقّى بعل .

والجدول التالي يظهر ذلك بوضوح وهو غني عن التعليق :

المحافظة	الاراضي المروية	الاراضي البعل	الاراضي غير المستعملة
جبل لبنان	١٠ ٥٣٥	٥١ ١٩٤	٣٦ ٩٦٦
الشمال	١٧ ٦٣٦	٤٦ ٥١٠	١٣ ٧٠٩
الجنوب	١٠ ١٧٣	٨٨ ٠٢٢	٤٤ ٤٠٦
البقاع	٢٥ ٧٣٥	١٤١ ٢١٨	٧٩ ٦٦٤
المجموع بالهكتارات	٦٣ ٩٧٩	٣٢٦ ٩٤٤	[1]١٧٤ ٧٤٥

يظهر هذا الجدول الذي وضعته الدوائر الزراعية في عام ١٩٦٧ بعض الفروقات مع جدول كانت قد وضعته بعثة ارفد وتبيّن منـــه أن مجموع الاراضي المروية هو ٦٧ ٤٨١,٧٩ هكتاراً بينما مجموع الاراضي البعل هو ٢٤٥ ٦٦٠,٢٠ هكتاراً . فالاراضي المروية لم ترتفع نسبتها بل انخفضت اما الاراضي البعل فهي التي ارتفعت نسبتها .

ويمثّل الرقم ٣٢٦ ٩٤٤ هكتاراً ٨٣٪ من مجموع الاراضي الزراعية في لبنان اي ان نسبة الاراضي المروية هي ١٧٪ فقط وهذا قليل جداً بالنسبة لبلد يعدّ من أغنى بلاد العالم بالانهر والمياه الجوفية . وهذا ما يفسّر في الواقع مدى تخلّف قطاعنا الزراعي.

وهذه الارقام ، كما قلنا غنيّة عن التعليق . وهي تبرز ولا ريب عمق المشكلة الفلاحية عندنا وزخم النزوح نحو المدن . فان الكثيرين من المزارعين والملاكين يهملون اراضيهم لضآلة المردود الانتاجي . وان تفسير كون ٣٠ أو ٤٠٪ من اراضي البقاع الخصبة مستثمر فقط عائد الى قلّة المياه ولا ريب. **ومسألة الريّ ليست عويصة الحل في بلاد كبلادنا . فلبنان خزّان مياه . لكن مياهه تذهب هدراً .** فالعاصي وهو من الانهر الكبيرة ، لا نستفيد منه الا بشيء لا يكاد يذكر . اما انهر السلسلة الغربية فهي تنحدر بسرعة

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ صفحة ٨٥

نحو البحر ، فلا نستفيد منها ؛ اذ يوجد في لبنان حوالى ١٥ نهرًا دائماً منها ١٢ نهرًا ساحلياً تنبع في السلسلة الغربية من جبل لبنان ثم تجري رأساً نحو البحر مشكّلة خطًّا عموديًّا مع الساحل **متّبعة أقصر مجرى** . وهذه الانهر هي من الشمال حتى الجنوب النهر الكبير ، نهر الاسطوانة ، نهر عرقة ، نهر البارد ، نهر ابو علي ، نهر الجوز ، نهر ابراهيم ، نهر الكلب ، نهر بيروت ، نهر الدامور ، نهر الأولي ونهر الزهراني . وهنالك نهر العاصي قرب الهرمل في البقاع الشمالي ونهر الحاصباني في أقصى الجنوب البقاعي ونهر الليطاني ، هذا الى جانب ينابيع كثيرة وجداول كرأس العين في بعلبك والبردوني وغيرهما[1] .

يجب ان ينصبّ الجهد على بناء السدود المائية ففي ذلك حلّ لمشكلتين : الري من جهة والكهربة من جهة ثانية . فبناء السدود لا يساعد على رفع المنسوب الانتاجي الزراعي وحسب وبالتالي دخل المزارعين ، ويعيد للريف اعتباره وللجهد الفلاّحي قيمته ، بل هو يساعد ايضاً على كهربة البلاد وتصنيعها . وهذا ما نحتاج اليه أكثر فأكثر .

ولا بدّ هنا من التنويه بمجهودات الكثيرين من اللبنانيين ، الذين عمدوا الى حفر الآبار الارتوازية للحصول على حاجتهم من المياه وتطوير مزارعهم .

كما ان الدولة رصدت الكثير من الاموال ، حوالى ١٥ مليون ل. ل. ، لحفر بعض الآبار الارتوازية في المناطق البقاعية ، لكن عدم الرقابة ضيّع الكثير من هذه المجهودات ان لم يكن كلّيتها .

ان في حلّ مشكلة الريّ حلّ لمشاكلنا الأساسية ، فاقتصادنا ما زال لا يمكن تسميته لا باقتصاد الزبدة لانه لا يفي بحاجاتنا الغذائية ، ولا باقتصاد المدفع لانه ليس اقتصادًا صناعياً . ولقد أظهرت حوادث حزيران ١٩٦٧ والاعتداءات الاسرائيلية على البلدان العربية ، ومطامعها التوسعية في لبنان ، حاجتنا الماسة الى اقتصاد يكون اقتصاد زبدة ومدفع ، اي اقتصاد يؤمّن لنا الرفاهية في زمن السلم ويؤمّن لنا التفوق العسكري والتقني في زمن الحرب او على الاقل القدرة الدفاعية .

هذا عن المشاكل التي يتعرّض لها القطاع الاولي . لكنّا حتى الآن لم نتعرّض لكيفية الاستثمارات .

يعرف القطاع الاولي ثلاثة انواع من الاستثمارات الحقوقية . الاستثمار المباشر الذي يقوم به المالك بنفسه ، والمزارعة اي المشاركة في الارض حيث يسلّم المالك لأحد الفلاحين

(١) راجع المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨ الصفحة ١٦

أرضه لاستثمارها . وتكون حصّة المالك وحصّة الفلاح محدّدة حسب العادات والتقاليد المرعية في المنطقة . ففي الشمال يقال للشريك المرابع ، نسبة لكونه ينال ربع المحصول لقاء ما يقدّمه من أتعاب . اما في البقاع فيحصل الشريك على نصف المحصول عندما يقدّم عمله فقط بينما يقدّم المالك البذار ، ويحصل على ثلثي المحصول عندما يقدّم هو البذار الى جانب عمله .

اما الطريقة الثالثة فهي الإيجار او الضمان ، حيث يتنازل صاحب الأرض عن استثمار ارضه لمدّة سنة لفلاح آخر لقاء أجرٍ متّفق عليه مسبقاً يدفع اما غلّة واما نقودًا .

ويشكو القطاع الاولي الكثير من النواقص ، خاصّة في حقل المال . فمصرف التسليف الزراعي سلّف كبار الملاكين واحجم عن تسليف الصغار منهم بصورة عامّة . فاستعمل اولئك الاموال المستقرضة في مجالات تثميرية اخرى غير الزراعية . كما أحجم الكثيرون من المستغلّين عن ردّ اموالهم للمصرف . وهنا نجد ان الرقابة الحكومية لازمة . وان وحدات التطوير والارشاد والمراقبة الزراعية ضرورة ماسّة لحماية اقتصادنا وانتاجنا .

هذه صورة عامة عن القطاع الأولي في لبنان ، يبقى أن نعرف الثروة الزراعية التي يتألّف منها القطاع الاولي .

تتألف هذه الثروة ، أو المجالات العملية من :

آ — المحصولات الزراعية

ب — الغابات

ج — الثروة الحيوانية .

القسم الثاني : المنتوجات الزراعية

هناك تنويع كبير في الانتاج الزراعي اللبناني عائد الى طبيعة بلادنا الجغرافية وتنوّع مناخاتها . وانتاجنا الزراعي هذا يمكن تقسيمه الى اربعة اقسام هي الزراعات السنوية غير الصناعية او الاستهلاكية ، الزراعات الشجرية ، الزراعات الصناعية ، والزراعات المتنوعة وقد أدخلناها ضمن الزراعات الاستهلاكية .

اولاً — الزراعات السنوية الاستهلاكية

يشمل هذا النوع من الزراعات انواعاً كثيرة من الانتاج الزراعي . وهذه الزراعات متنوّعة لكنها معدّة كلّها للاستهلاك . وسنعطي لمحة اجمالية عنها لننتقل فيما بعد الى دراسة اهمّها .

فهنالك النجيليات ذات الحبوب، اي القمح والذرة البيضاء والذرة الصفراء والشعير ، والبقول ذات الحبوب ، أي الفاصوليا اليابسة والفول اليابس والعدس والحمّص والبازلا والكرسنّة والترمس والفصة والباقية.

والدرنيات والنباتات الجذرية كالبطاطا والبصل اليابس والثوم اليابس ، والخضار ذات الاوراق اي الملفوف والخسّ والسبانخ والسلق ؛

والخضار ذات الجذور اي الجزر والفجل واللفت والقلقاس ؛

والقرنيّات المعدّة للتغذية اي اللوبيا والفول الاخضر ؛

والخضار ذات الاوراق والاثمار اي البطيخ والشمام والكوسى والخيار والباذنجان والباميا والبندورة والخرشوف (الارضي شوكي) والقرنبيط .

كل هذه الانواع من المزروعات هي مزروعات استهلاكية وقد تراوحت مساحات الاراضي الزراعية المخصّصة للزراعات الاستهلاكية ، ما بين عامي **١٩٥٩** و **١٩٦٨** ما يلي من الهكتارات :

المساحات المزروعة بالهكتار حسب نوع المزروعة

السنة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
نجيليات ذات حبوب	١٠٤٢٠٠	٩١٥٠٠	٨٩١٠٠	٩٠٣٠٠	٧١٨٠٠	٩١٧٠٠	٩٦٢٠٠	٨٨٤٢٤	٨٤١٣٦	٨٥٧٠٤
قرنيات ذات حبوب	١٥٧٣٠	١٣٧٣٥	١١٨٨٠	٨٩٩٥	٨٦٧٠	١٢٦٨٠	١٤٣١٥	١٧٦٥٢	١٣٧٦٣	١٣٩٨٦
درنيات ونباتات جذرية	٧٢٥٦	٦٦٦٠	٧٥٨٠	٨٣٢٠	٩٣٠٠	٩٢٥٠	٧٠٢٠	٩١٣٣	١٠٤٧٦	١١٤٩٦
خضار ذات اوراق وسوق	١٨٦٠	١٦٧٠	١٧٠٠	١٨٠٠	١٩٥٠	٢٣٢٥	٢٤٧٥	٢٥١٩	٣٠٣٥	٣٠٥٣
خضار ذات جذور	٧٧٠	٧٦٥	٨١٠	٨٤٠	١١٥٠	١٣٠٠	١٣٠٠	١٦٠٥	٩٦٨	٩٦١
قرنيات معدة للتغذية	٢٦٥٠	٢٢٠٠	٢١٠٠	٢٣٠٠	٢١٠٠	٢٣٢٥	٢٣٤٨	٢٣٨٢	٢٧٠٤	٢٩٠٠
خضار ذات اوراق وثمار	٨٣٢٠	٧٧٤٥	٨٠٠٥	٩٧٢٥	١٢٣٢٥	١٣٦١٥	١٤٣٢٥	١٤١٣٧	١٢٥٧٤	١٢٨٨٠
زراعة الأشجار	٧٨١١٥	٨٤٧٠٠	٨٧٠١٠	٨٨٨١٠	٨٩٢٥٠	٨٦١٧٩	٨٥٠٢٢	٧٥٢٢١	٧٤٣٢٨	٧٥٢٥٤

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨ صفحة ٨٦ وما يليها .

ما هو ملاحظ من هذه الارقام ان مساحات الاراضي المستعملة للزراعات الاستهلاكية مرّت بفترتين . فترة ما قبل ١٩٥٩[1]، وفترة ما بعد ١٩٥٩ . في الفترة الاولى كانت المساحة المخصّصة لهذه الزراعات ترتفع باستمرار . ما عدا سنة ١٩٥٨ ، لتصل الى اعلى حد في سنة ١٩٥٩ ، ثم لتعود فتهبط فيما بعد . والسبب او الاسباب في ذلك تعود الى قلّة الاراضي المروية من جهة خاصة وان الكثير من هذه الزراعات الاستهلاكية تتطلّب مياهاً ، كالخضار ، ومنها ان سني ١٩٦٠ – ١٩٦١ – ١٩٦٢ كانت سنين قليلة المطر[2]، ثم لان زراعة النجيليات من جهة مقابلة وهي تستأثر بأكثرية المساحة للزراعات الاستهلاكية اخذ المزارعون يعرضون عنها في سبيل زراعات اخرى أكثر مردوداً دخلياً .

هذه صورة اجمالية عن الزراعات الاستهلاكية . انما لا بدّ من التوقّف عند القمح لانه مادة اساسية بالنسبة الى حياتنا اليومية، فالخبز وهو يستخرج من القمح، يؤلّف الشكل الاساسي لوجبات طعامنا ، فالطلب على الخبز عندنا ليس طلباً جامداً وحسب انما هو تصاعدي اذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكّانية وعدد الوافدين الى لبنان والغرباء القاطنين فيه . وقد لوحظ ان انتاج القمح ينخفض ، وبدلاً من أن ترتفع المساحات المعدّة لزراعته ، فهي تشكو الهبوط كما هو مبيّن في الجدول التالي :

السنة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
المساحة بالهكتار	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٦٨٠٠٠	٧٢٢٠٠	٦٥٠٠٠	٦٨٨٠٠	٦٨٦٠٠
الانتاج الكلي بالاطنان	٦٢٠٠٠	٧٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٦٧٢٠٠	٤٠٠٠٠	٦٨٥٠٠	٧٥٢٠٠
المردود بالهكتار	٠,٩	١	٠,٧	٠,٩	٠,٦	١	١,١

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المساحة بالهكتار	٥٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٦٤٠٠	٦٨٠٧٩	٦٦٥٢٢	٦٨٠٥١
الانتاج الكلي بالاطنان	٦٠٠٠٠	٥٩٥٠٠	٥٥٠٠٠	٦٩٩٩٢	٦٧٦٩٠	٤٧٦٧٣
المردود بالهكتار	١,١	٠,٩	٠,٧	١	١	٠,٧

الملاحظ في هذا الجدول ان المساحات المفردة لزراعة القمح تشكو نقصاناً دائماً ، وهذا شيء يؤسف له ، كما ان الانتاج لم يرتفع معدّله وهو لا يفي بحاجة البلاد . هل الامر عائد الى المياه ، او عوامل الطقس ، او الاسعار ، او كل هذه الاسباب مجتمعة ؟ قد يكون الطقس هو المسؤول كما هي الحال في السنين ١٩٥٨ و ١٩٥٩

(١) راجع بخصوصها المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٣ .
(٢) راجع المجموعة الاحصائية اللبنانية لسنة ١٩٦٤ و ١٩٦٨ صفحة ٩٠ ومايليها .

و ١٩٦٠ . الاّ ان الاعراض عن زراعة القمح وتخفيف المساحات المفردة له أمر يستحقّ النظر . ويتطلّب الدراسة والتدخّل الحكوميين اكثر فأكثر . وانّا نعتقد ان هنالك سببين رئيسيين لذلك ، ارتفاع تكاليف زراعة القمح وانخفاض اسعاره من جهة ، واقبال الكثيرين من المزارعين على تعاطي زراعات غير مفيدة من جهة ثانية .

واذا كنا قد توقّفنا عند القمح دون غيره ، فلان السبب كما قلنا هو كونه من المواد الاساسية الضرورية ، ولأن انتاجه لا يفي بحاجة البلاد اليومية او السنوية كما هو مبيّن من الارقام التالية :

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٦٨
كمية الحنطة المستوردة	١٧٧٨٨٠	٩٨٤٠١	٣٤٠٤٧٢	٢٢٨٣٧٤	٢٥٠٩٠٩	٢٤٦٦١٢
ثمنها بآلاف الليرات	٣٨٤٥٨	١٩٣٣٢	٦٢٨٤٦	٤٩٤٥٧	٥٢١٩٧	٤٩٨٧٤[1]

هذا عدا عن مستورداتنا من الشعير والذرة والارز ودقيق الحنطة ، كما هو مفصّل في الجدولين التاليين :

اولاً — المستوردات بالاطنان :

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الشعير	٥٤٨١١	٤٧٣٦١	٧١٤٩٤	٥٥٢٨٦	٣٨٨٥٨	٣٧٩١٨
الذرة	٢٣٩٢٢	٣٩٦٧٢	٣٦٨٨٥	٥٧٨٤٢	٥١٤٩١	٧٤٨٤٩
الارز المقشور	١٦١٥٩	١٦٦٣٧	١٩٠٤٧	٢١٢٨٢	٢٥٩٨٢	١٧٥٢٠
دقيق الحنطة	٣٠٠٤٢	٢٧٠٥٥	١٩٦٣٥	٢١٦٠٤	٣٤٧٢١	١٥٨٨٧

ثانياً — قيمة المستوردات بالاف الليرات اللبنانية :

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الشعير	٧٦٣٣	٧٢١٥	١٠٩١٠	١٠٩٨٢	٧٩٠١	٦٢٥٥
الذرة	٤٤٨٠	٧٩٨٥	٧٤٦٧	١٢٠٨١	١١٥٤٤	١٤٠٥٨
الارز المقشور	٨٢٣٠	٨٣١٠	٩١٣٣	٩٨٠٤	١٣٨٩٢	٩٧٢١
دقيق الحنطة	٧٩٨٩	٧٢٩٢	٥٥٠٢	٥٧٧٤	٩٦٠٤	٤٤٢٦[2]

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨ صفحة ٣٦٢
(٢) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ صفحة ٣٦٣ وما يليها .

وهكذا يتضح من هذه الارقام ، ان حاجاتنا الغذائية تسير بتزايد مستمرّ بينما يسير انتاجنا الغذائي بتناقص مستمرّ . والمشكلة في الموضوع ليست في انّا نستورد المواد الغذائية الضرورية فكثيرة هي البلدان التي تستورد المواد الغذائية . المشكلة هي في كوننا بلداً زراعياً ورغم ذلك نستورد المواد الغذائية الاساسية ، وهي في كوننا لسنا بلداً صناعياً بل بلد خدمات . فاذا ما وقعت حرب وسدّت منافذ التجارة علينا ، وانقطع سبيل خدماتنا ، فان الكارثة ستكون أفجع من كارثة ١٩١٤–١٩١٨ ، وهـذا ما يجب ان نتنبّه اليه في وقت يزداد خطر العدو الرابض على حدودنا الجنوبية والطامع بنا .

يجب ايجاد حلّ لمشكلة القمح ، لان انتاجه ضرورة وطنية . فنحن بحاجة لاستيراد ثلاث مرات ما ننتجه سنوياً . اي ان انتاجنا من القمح يكفينا لمدة ثلاثة اشهر . عمق العدوان الاسرائيلي في صيف ١٩٦٧ يبرز عمق المشكلة الغذائية عندنا .

ثانياً — الزراعات الشجرية

اذا كانت الاراضي اللبنانية في جغرافيتها الجبلية وفي وضعيتها الراهنة في البقاع لا تمكّن من مزيدٍ من الانتاج الزراعي الاستهلاكي ، فانما هي تعوّض في مجال الزراعة الشجرية . فلبنان بستان للفواكه على انواعها . تكوينه الجغرافي ، وطبيعة جباله وسواحله ، أهّلاه لأن يكون بستاناً . وقد عرف اللبنانيون كيف يستثمرون هذه المعطيات فحوّلوا لبنان الى جنّة فواكه . فالارض اللبنانية تنتج : الحمضيات ، التفّاح ، الإجاص ، السفرجل ، الأكي دنيا ، المشمش ، الكرز ، الدراقن ، الخوخ ، التين ، الرمّان ، القريز ، اللوز ، الجوز ، الصنوبر ، الموز ، البلح ، العنب ، والزيتون ؛ اذاً ما لذّ وطاب من ثمار وفواكه . والملاحظ ان المساحات المخصصة للزراعة الشجرية طرأ عليها تزايد مستمرّ حتى سنة ١٩٦٣ لتعود فتنقص بعض الشيء .

السنة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
المساحة بالهكتار	٧٢٧٣٥	٧٤٧٤٥	٧٦٧٥٠	٧٨١١٥	٨٤٧٠٠	٨٧٠١٠	٨٨٨١٠

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المساحة بالهكتار	٨٩٢٥٠	٨٦١٧٩	٨٥٠٢٢	٧٥٢٢١	٧٤٣٢٨	٧٥٢٥٤

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٣ صفحة ٦٠ و ٦١ والمجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ صفحة ٨٨ و ٨٩. على ان هناك تبايناً في ارقام ١٩٧٣ فهي ٩٢٢٥٠ في المجموعة الاولى و ٨٩٢٥٠ في المجموعة الثانية.

ما هي اسباب هذا النمو المطرد في الزراعة الشجرية حتى ١٩٦٣ ثم انكفائها واستقرارها فيما بعد ؟

هناك العديد من الاسباب :

آ — فمعطيات السلسلة الغربية من جبالنا والساحل **معطيات زراعية شجرية** اكثر من أي شيء آخر . فالسواحل مؤهّلة لزراعة الحمضيات والموز والأكي دنيا ، وبعض الزراعات الربيعية او الصيفية كالخيار والبندورة وما اشبه ، ومردود الهكتار الواحد للموز هو ١١,٥ طناً و ١٢ طناً للاكي دنيا . اما الجبال فقد اظهرت قابلية كبرى لزراعة التفّاح والهكتار الواحد يعطي مردوداً قدره ٦,٥ اطنان . اما الزيتون فامره قديم كقدم لبنان. وهو قابل للزراعة في كل ارجائه الساحلية والجردية والسهلية . والزيتون ، هو وشجر الارز ، من اقدم اشجارنا ويمكّن من تموين العائلة بالزيت والزيتون والصابون .

في القرن الفائت كانت زراعة التوت[1] هي الغالبة في جبالنا ومرتفعاتنا لكن هذه الزراعة زالت بفعل الحرب العالمية الاولى ، ثم بفعل المزاحمة القوية من المنتوجات الحريرية الاجنبية . فلقد كانت زراعة التوت زراعة صناعية تمكّن من استخراج الحرير . وقد حلّ محلّها زراعة التفّاح ، التي عرفت اقبالاً منقطع النظير منذ سنة ١٩٤٥ . فلقد ارتفعت المساحات المخصّصة للتفاح ارتفاعاً كبيراً وزادت كمّيات انتاجه كما يلي :

السنة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
المساحة بالهكتار	٧٣٧٥	٨١٥٠	٩١١٥	٩٥٠٠	١٠٠٠٠	١١٢٧٥	١١٣٠٠
الانتاج بالطن	٢٩٠٠٠	٣٧٠٠٠	٤٢٠٠٠	٦٥٠٠٠	٥٣٠٠٠	٨٥٠٠٠	٨٠٠٠٠

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٦٨
المساحة بالهكتار	١١٥٠٠	١١٤٣٨	١٠٩٦٠	١٠٩٦٠	١٠٨٥٠	١١٣٢٠
الانتاج بالطن	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١١٥٠٨٠	١٠٤٠١٠	١٥٧٠٢١	١٦٢٩٠٧[2]

ب — والى جانب المعطيات الجغرافية فهنالك **المعطيات التجارية** . فالزراعة الشجرية رابحة اكثر بكثير من الزراعات الاستهلاكية . فاذا كان هكتار الارض ينتج طناً من الحنطة فانه ينتج ٦,٥ أطنان من التفّاح ، و١٢ طناً من الاكي دنيا . واذا كان متوسط

(١) كانت زراعة شجر التوت تشمل مساحات قدرها ١٨ الف هكتار .

(٢) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٣ صفحة ٦٠ و ٦١ وما يليهما والمجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ صفحة ٨٨ و ٨٩ وما يليها .

سعر كيلو القمح ٣٠ قرشاً فان متوسط سعر كيلو الاكي دنيا ٦٠ قرشاً والتفاح ٦٠ قرشاً والبرتقال ٤٠ قرشاً الخ ...

ج — اسواق الفاكهة اللبنانية شبه مؤمّنة . فلبنان بستان الشرق الاوسط كله . والمنتجات اللبنانية هي بدون مزاحم ولا يعيق تصديرها الى البلدان العربية الا العلاقات السياسية بيننا وبينها، بحيث ان التصدير ينشط يوم تكون هذه العلاقات حسنة ويهبط يوم تكون متوتّرة .

ولربّ قائل لماذا لا تصدّر حمضياتنا وفاكهتنا الى اوروبا ؟ بالامكان تصديرها ، انما هي تلقى مزاحمة من حمضيات دول المغرب العربي واسبانيا ، ويلقى تفاحنا المزاحمة من ايتاليا . انما ليست هذه هي كل العوائق انها **في انعدام الاسطول البحري التجاري اللبناني والدعاية المنظّمة لمنتجاتنا في الخارج .**

هذه هي الاسباب التي دفعت وتدفع الفلاح اللبناني الى اعتماد المزروعات الشجرية بديل المزروعات الاستهلاكية .

والمزروعات الشجرية ، كما مرّ معنا مزروعات تفيض عن حاجاتنا الاستهلاكية المحلية . وهي من اهم منتوجاتنا المعدّة للتصدير . والارقام هي خير معين ودليل . سنستعين بجدولين الأول لكميّة البضائع المصدّرة ، والثاني لقيمة البضائع بالليرات اللبنانية .

اولا — جدول بكمية البضائع المصدرة بالاطنان :

السنة	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
موز	١٥٣٢٢	١٦٣٩٧	١٥٥٥٧	١٢٧٩٨	١٣٨٦٨	٩٤٠٧	١٠٥٦٥	١٠٠٤٥	٦٧١٩
برتقال ويوسفي	٦٣٣٧٨	٤٩٨٥١	٦٨٨١٧	٧٥٣٤٠	٧٠٧٦٩	٨٠٣٤١	٧٦٠٥٧	٨١١٥٠	٩٦٨٨١
ليمون حامض	١٧٧٣٦	١٨٣١٦	١٨٣٩٢	٢٨٠٥٤	٢٣٤٩٣	٣٤٧٧٧	٣٧٠٥٥	٢٥٢٤	٣٣٨٩٧
عنب طازج	٥٠٢	٤٨٤	٨٨٠	١٢٧٩	١٥٥١	٢٥٣٨	٢٨٥٣	٥٢٥٤	٤٣١٣
لوز	٧٨	١٥	٥٦	٢٥	٢٣	٣١	٤٤	٤٣	٣٩
تفاح	٤١٦٩٠	٤٥٠٢٥	٥٠٣١٣	٤٣٤٩٩	٦٣٩٢٧	٧٩٨٣٥	٧٧٦٩٨	٨٥٣٧٨	١٣٢٤٣٣
اجاص	٩١٢	٢٠٠١	١١٤٩	٩٢٦	٣١١٧	٢٤٤٦	١٣٧١	٣٨٥٩	٦٤٥٨
سفرجل	١٥٢	٥٠٨	٨٨٧	٤٢٣	١٢١	٤٤٨	١٥٩	٦٩٥	١٤٩٩
دراقن	١٠٣٢	٢٥٦٦	٢٤١٣	١٤٢٠	٢٩٦٥	١٤٣٤	١١٨٨	٣٠٩٠	٢٩٢٨
خوخ	٧٨٦	١٢٧٦	٥٤٣	٤٢٣	٧٧٢	٦٤٩	٥٠٦	١٠٤٤	١٤٩٩
اكي دنيا	١٨٠٤	١٦٧٥	٢٠٨٧	٢٢٧٧	٢٤١٦	١١٢٩	٢٣٦٤	٢٠٨	١٦٣٥ [1]

(١) المجموعة الاحصائية ١٩٦٣ صفحة ١٥٦ و ١٩٦٨ صفحة ٤١٣

ثانياً — جدول بقيمة البضائع المصدرة بالاف الليرات اللبنانية :

السنة ١٩٦٠ / نوع الفاكهة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
موز	٤٧٦٢	٥١٨٨	٥٠٧٧	٤٠٤٨	٤٤٥٨	٣٤٦٤	٤١٢٣	٣٣٤٥	٢١٤٨
برتقال ويوسفي	١١٥٥٧	٨٣٦٥	١٠٤٠٧	٩٧٠٣	١١٩٩٠	١٢٦٤٥	١٣٨٢٤	١٥٨١٥	٢٠٥٢٧
ليمون حامض	٤٥٠٨	٥٣٠١	٤٤٠٨	٦٩١٠	٥٣٢٩	٧٤٥٥	٩٣٧٠	٦٥٨	٩٣٥١
عنب طازج	٢١٣	٢٢٠	٢٩٧	٣٨٢	٤٧٩	٧٩٣	١٤١١	٢١٣٦	١٧٤٠
لوز	١١٩	٤٥	٨٩	٤٨	٣٥	٣٩	٥٤	٩٨	٥٤
تفاح	١٥٣٤٠	١٦٨٢٠	١٥٥٤٦	١٢٧٥٧	١٦٨٧٨	٢٠٠٠٣	٢٦٣٢٢	٣٤٣٠٠	٣٩٠٣٣
اجاص	٤١٧	٧٤٥	٣٧٢	٣٦٤	٩٣٢	٧٥٠	٦٧٧	١٧٥٥	٢٣٦٧
سفرجل	٢٥	٦٦	٩٧	٥٦	١٦	٩١	٢٨	١٢٠	٤١٠
دراقن	٣٣٩	٥٧٩	٤٨٧	٣٥٧	٥٢٢	٣٠٢	٣٢٥	٩٥٥	٨١٣
خوخ	١٩٢	٢٥٤	١١١	١٠٩	١٣٩	١٤٦	١٥٨	٣٦٩	٤١٠
اكي دنيا	٥٨٦	٦٤٥	٥٨٦	٦١٨	٧٠٩	٣٠٩	٧٤٦	١٣٢	١٦٢٩ [1]

تتراوح قيمة صادراتنا من الفواكه سنوياً بحوالى ٣٧ مليوناً من الليرات تشكّل ثروة لا يستهان بها بالنسبة للبنانيين من ابناء الجبل والساحل . حبّذا يوم يتمكن لبنان من ان يكفي نفسه بالمواد الزراعية الاستهلاكية .

وبعد ، اذا كانت الزراعة الاستهلاكية لا تفي بحاجتنا ، فانما يعوّض لبنان جزئياً عن ذلك بمنتجاته الشجرية .

ثالثاً — الزراعات الصناعية

انها الزراعات التي يمكن استهلاكها مباشرة كالعنب والزيتون ، والتي يمكن استخراج مواد اخرى منها كالزيت والنبيذ ، والتي يمكن ادخالها في صنع او تكييف ارزاق اخرى كالعنب واليانسون لاستخراج العرق .

هذه الزراعات هي قصب السكّر ، والشمندر السكّري ، والتبغ ، والقطن ، وفستق العبيد والسمسم ، واليانسون . هذا حسب تصنيف وزارة الزراعة لها[2] .

لكن هذا التصنيف ناقص من ناحية الكرمة والزيتون . اذ ان العنب والزيتون ارزاق استهلاكية وصناعية في آنٍ واحدٍ .

(١) نفس المصادر الآنفة الذكر في الصفحة السابقة.
(٢) راجع المجموعة الاحصائية اللبنانية ١٩٦٣ و ١٩٦٨

وهذا التصنيف ناقص ايضاً من ناحية الفاكهة اللبنانية . فهذه الأخيرة تمكّن من الاستهلاك المباشر ، والتصنيع عن طريق تحويلها الى عصير او مشروبات كالتفّاح ، والبرتقال ، او تحويلها الى مواد غذائية كالمربيّات المستخرجة من المشمش والتفّاح والسفرجل ، او الى مواد مصنّعة عن طريق التركيب والتحويل الكيميائي .

سيقتصر بحثنا هنا على الزراعات حسب ورودها في المجموعة الاحصائية اللبنانية استناداً الى تصنيف وزارة الزراعة لها ، مضيفين اليها الكرمة والزيتون ، الصنفين اللذين تعرّضنا لهما لماماً في بحثنا عن المزروعات الشجرية .

وسيتناول بحثنا المساحات المفردة لهذه الزراعات ، كمية الانتاج السنوي ، معدّل المردود بالهكتار وقيمة الصادرات . وسنستعين بالارقام لانها خير ناطق ومعبّر :

اولاً — جدول المساحات المزروعة بالهكتار :

السنة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
قصب السكر	٢٤٠	١٠٠	٨٠	٧٠	٧٥	٥٠	٥٠	٢٥	٢٥	٨	٩
شمندر سكري	٥٥٠	٩٠٠	٨٥٠	٨٠٠	١٠٠٠	٨٧٠	١٨٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢١٠٠	٢٤٩٩
تبغ	٣٩٩٠	٤٠٠٠	٤٠١٠	٤٠١٠	٤٢٠٠	٤٦٥٨	٦٧٥٠	٦٥٥٠	٦٦٠٣	٦٧٧٨	٧١٨٣
فستق عبيد	١٤٠٠	١٢٥٠	٦٥٠	١٥٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٤٠٠	٢٥٢٠	٢٥٢٨	٢٨٢٥
سمسم	٨٠٠	٨٥٠	٥٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٤٠٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٤٦	١٣٨
يانسون	٥٠	٤٠	٤٠	٤٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٣٠	٢٠
دوار الشمس									٨٣	١٤٩٤	٢٨٨٨
عنب	٢٢٥٠٠	٢٣٠٠٠	٢٤٠٠٠	٢٤٢٠٠	٢٤٥٠٠	٢٥٠٠٠	٢٣٨٤٧	٢٣٨٤٧	١٤٦٦٤	١٥٢٢٣	٥٣٤٣
زيتون	٢٢٥٠٠	٢٢٦٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٥٠٠	٢٨٦١٨	٢٦٦١٨	٢٦٩٦٥	٢٦٨٣٧	٢٦٨٦٣

(١) راجع المجموعة الاحصائية اللبنانية ١٩٦٨ صفحة ٨٦ وما يليها .

ثانياً – جدول الانتاج بالاطنان من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٨

السنة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
قصب السكر	٢٠٠٠	٢٧٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٨٤١	٨٣٨	١٩٥	٢٢٦
شمندر سكري	١٢٥٠٠	١٨٠٠٠	٢١٩٠٠	٣٠٠٠٠	٣١٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٣٧٧٠	١٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١١٨٩٥٢
تبغ	٣٧٣٠	٣٢٩٠	٤٠٠٠	٤٢٠٠	٤١٩٨	٦٠٠٠	٥٧٦٤	٦٢٥٠	٦٣٧٨	٦٦٠٢
فستق عبيد	١٧٥٠	٨٥٠	٢٠٠٠	٣٥٠٠	٥٢٠٠	٥٠٠٠	٥٢٠١	٤١٠٨	٣٢٣٩	٣٣٠٢
سمسم	٨٥٠	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٣٦٠	١٤٠	١٥٠	١٥٠	١٠٩	٩٧
بالنسون	٤٠	٤٠	٤٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٧	٢٦
دوار الشمس	–	–	–	–	–	–	–	٤٤	٥٣٠	١٦٧٥
عنب	٨٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٨٣٨٠٠	٧٥٩٨٨	٨٨٣٢١	٨٣٦٠٨
زيتون	١٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٩٠٠٠	٢٩٣٧٦	٦٧٧٧٣	١٣٢١٨٤

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨ صفحة ٩٠ وما يليها.

ان ما يشجع على تعاطي هذه الزراعات كونها مغلة ومرتفعة السعر . فمردود قصب السكر هو ٤٠ طناً بالهكتار الواحد ، والشمندر السكري ٣٥ طناً ، وفستق العبيد ٥,١ طناً ، والعنب ٣,٥ طناً ، والزيتون ٢ طن . . . وعليه يمكن الاستنتاج انه اذا لم يكن لبنان مؤهلاً للزراعات الاستهلاكية فليؤهل للزراعات الصناعية والشجرية .

اما العنب فان الارقام فيه تحيّر فبعد ان عرفت المساحات المخصصة له اوجها في سنة ١٩٦٥ عادت لتنقص فجأة بنسبة ١٠٠٠٠ هكتار في سنة ١٩٦٦ . هنالك عدة تفسيرات للعملية : اما ان الاحصائيات كانت مغلوطة فيما مضى وصحّحت في عام ١٩٦٦ ، واما ان المزارعين اقلعوا عن زراعة الكرمة وقلعوا اشجارها وهذا لم يحدث في لبنان على حدّ علمنا . واما ان المرض قضى عليها وهذا هو الاصح . وما هو معلوم حالياً هو ان العنب يزداد الاقبال على زراعته خاصة عنب المائدة ، لا بل ان هناك تحوّلا من زراعة التفاح الى زراعة العنب، وانه حتى الآن لم تحدث ازمة تصريف بهذا الصنف الآ في حوادث تشرين ١٩٦٩ عندما أقفلت سوريا حدودها معنا لمدة شهر تقريباً .

زراعة القطن عرفت بعض التجارب حتى ١٩٥٨ ثم اقلع عن زراعتها. الشمندر السكري زادت المساحة المفردة لزراعته كما سجّل انتاجه ارتفاعاً مطرداً وما ذلك الا لوجود معمل للسكر في البقاع يستهلك كمّية كبيرة من هذا الانتاج .

ما يجب الاعتناء به هو زراعة التبغ . فالاراضي اللبنانية بصورة عامة صالحة جداً لمثل هذا النوع من الزراعات أكان ذلك في الشمال ام في الجنوب ام في البقاع ام في الجبل . المشكلة قائمة كلها مع ادارة الحصر ، التي لا تفهم سياستها . فالانتاج الاجنبي لا يفوق بجودته منتجاتنا ، يغرق اسواقنا في الوقت الذي نتمكّن فيه من كفاية الاستهلاك المحلي وتحسين جودة الانتاج وتشغيل آلاف المواطنين وتخفيف كاهل النزوح من الريف الى المدينة والهجرة الى الخارج . **يتوجب اعادة نظر كلية في ادارة الحصر وتأميمها كلّياً للدولة ، والعمل على الحدّ من استيراد المصنوعات التبغية الاجنبية عن طريق تطوير صناعة اللفائف عندنا وتجويدها وتوضيبها التوضيب الحسن . انّا لا نفهم كيف يسمح باستيراد الدخان الاجنبي بينما دخاننا ليس من يشتريه !**

القسم الثالث : تربية المواشي

من طبيعة الاعمال الزراعية ، البدائية منها والمتطوّرة، ان يستعين الفلاح بالحيوانات اما لمساعدته في اعماله الزراعية ، كالا بقار والحمير والبغال ، واما لحاجاته الغذائية

كالاغنام والماعز والابقار والطيور الداجنة ، واما كما هو من ميزات الزراعة المتطوّرة لاغراض تجارية صرف ، كاقامة المزارع الكبيرة لتربية الابقار والاغنام للاستفادة من حليبها وصوفها ولحومها ، والطيور الداجنة للاستفادة من لحومها وريشها . ولا يبدو هذا النوع الاخير ممكناً بدرجة كبيرة الا بتطوير القطاع الزراعي تطويراً « آلياً » يسمح بالاستغناء عن الحيوانات في الحراثة والحصاد والدرس ، وبايصال الطرقات المعبّدة الى كل الاماكن للاستغناء عن خدمات الحيوانات كالحمير والبغال والخيل والجمال ، وبتحسين حالة المراعي اللبنانية التي لا تفي بالحاجة .

ممّ تتألف الثروة الحيوانية في لبنان ؟

اولاً – الغنم والماعز

جاء في احصائيات ١٩٦٨ ان ثروة لبنان من الماعز لسنة ١٩٦٦ تبلغ حوالى نصف المليون رأس او بالضبط ٤٤٢٣١١ رأساً « موزعة كما يلي: ٦٢٧٦٥ رأساً في جبل لبنان ٥٨٣٣١ في لبنان الشمالي و ٩٦٩٤٩ في لبنان الجنوبي ١٣٩٢٦٥ في البقاع .

بينما بلغ ما تملكه من اغنام في السنة ذاتها ١٩٩٥٤٠ رأساً موزعة كما يلي : ١٨٧٠٢ في جبل لبنان و ٣٢٩٠٦ في لبنان الشمالي و٢٤٣٢٧ في لبنان الجنوبي و١٢٣٦٠٥ في البقاع[1] .

عدد الماعز هو ضعفا عدد الاغنام . يعود ذلك الى طبيعة بلادنا الجميلة ، وكون الماعز يعيش في الجبال أكثر من الاغنام ، وكونه اقدر منها على تحمّل شتاءها القارس وتسلّق الوديان والأوعار ورؤوس القمم ، خاصة وان الاغنام عندنا هي من الضأن ، اي غير القابلة للتحرّك بسرعـــة . ويعود الامر ايضاً الى ان الجبليين يجدون في تربية الماعز اقل كلفة من الاغنام . زد على ذلك انه توجد لها المراعي ، وكثيرة هي الخلافات التي تنشب بين الأهلين على هذه المراعي لان الماعز يخرّب وراءه ويقضي على الشجيرات والاحراج . وقد فكّرت الدولة اكثر من مرة بابادته نهائياً .

والماعز يؤاتي بعض العوائد المحلية خاصة في الجبال ، فلحمه هبر لذيذ في صنع الكبّة النية وهي الأكلة الوطنية عند اللبنانيين عامة والجبليين على الاخص ، ولذلك فانه يشكل شيئاً من صميم الجبال .

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ ص ١٠١

وللماعز بعض الفوائد فهو يدرّ الحليب ويصنع منه الجبنة والقريشة واللبنة ، ويساعد العائلة في صنع « البلس » او السجّاد الجبلي الاسود وعدلة القمح وما أشبه ، « ونكوبه » مفيد للمزروعات الشجرية الساحلية . لكنه اذا كان ابناء الجبل يستسيغون لحم الماعز فان ابناء المدن والسواحل قلما يستسيغونه وهم يفضلون الاغنام عليه . ومنافع الاغنام كثيرة ، فهي لا تأتي على الثروة الشجرية ، ويمكن الاستفادة من حليبها واصوافها الناعمة في الكثير من الصناعات كحياكة الملبوسات والسجّاد ، عدا عن لحومها . لكن العدد الذي اوردته وزارة الزراعة عن ثروتنا بالاغنام والماعز ، ينبئ عن نقص كبير في ثروتنا من هذين الصنفين . فهذا العدد لا يفي بحاجة البلاد من اللحوم ، خاصة وان الغالبية الساحقة من اللبنانيين تستسيغ لحوم الاغنام ونوعاً معيناً منها هو الضأن او صاحب الألية ، واكثر من ذلك فان ثروتنا الحيوانية تسير بتناقصٍ مستمر كما هو مبين في الجدول التالي :

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
الماعز	٤٧٠٨٨٧	٤٤١١٦٤	٤٤٢٣١١
الاغنام	٢٢٢٠٨٨	٢١٩٥٣٩	[1]٢١٣١٧٢

مهما يكن من هذا الامر ، فان لبنان يستورد الكثير من حاجاته بالاغنام وحتى بالماعز كما هو مفصل في الجدول التالي :

السنة		١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الضأن :	الكمية المستوردة بالاطنان	٢٥٩٢٣	٢٨٦٤١	١٩٤٧٠	٢٨٥٢٦
	القيمة بآلاف الليرات	٣٥٧٩٤	٤١٦٨٤	٣٢٣٧٨	٣٨٨٥٢
الماعز :	الكمية المستوردة بالاطنان	٥٢٤٦	٥٧٤٠	٥١٣٤	٢٦٨٦
	القيمة بآلاف الليرات	٥٤٣٧	٦٣٣٤٠	٦٦٩١	٣٨٠٥
المجموع بآلاف الليرات اللبنانية		٤١٢٣١	٤٨٠١٨	٣٩٠٦٩	[1]٤٢٦٥٧

نستورد سنوياً بمعدل ٤٠ مليون ليرة من الاغنام والماعز . هذا يعني الحاجة الماسّة لاقامة المزارع الكبيرة لتربية الاغنام . وسهل البقاع يؤاتي كثيراً هذا النوع من النشاط

(١ و٢) المجموعات الاحصائية اللبنانية للاعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٧ و١٩٦٨

الزراعي . وتشكّل سوريا وتركيا البلدين المصدرين الرئيسيين للاغنام بالنسبة لنا ، ويليهما العراق وموخراً الارجنتين وبعض البلدان الاوروبية .

ثانياً – الابقار

اذا كان البلد يعاني نقصاً كبيراً في الاغنام فهو يعاني نفس الشيء بالنسبة للابقار الا انه سجّل تقدماً ملموساً في امتلاكه لهذا النوع من الماشية كما هو مبيّن في الجدول التالي :

السنة	١٩٥٨	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
الابقار الحلوب	–	٥٤٣٦١	٥٨٠٣٩	٥٦٤٤٥
الابقار الأخرى	–	٣٧٦٣٣	٤٥٧٤٠	٤٨٣٨٠
المجموع العام	٦٠٠٠٠	٩٢٠٠٤	١٠٣٧٧٩	[1]١٠٤٨٢٥

والابقار اكثر فائدة من الاغنام ، – رغم تفضيلنا للحم الغنم على لحم البقر واستهلاكنا الاول اكثر بكثير من الثاني – فالابقار تصلح لمساعدة الفلاح في امور الزراعة كالحراثة والدرس وتدرّ الحليب ويستفاد من لحومها وجلودها . وقد لوحظ بعض التغيير البسيط في اذواق اللبنانيين من حيث تذوّق لحوم البقر والاقبال على استهلاكها خاصة في بيروت . على ان الموضوع ليس مهماً من هذه الناحية وحسب فحاجتنا للحليب والالبان والاجبان حاجة مطردة الزيادة . فنحن نستورد سنوياً بكمّيات كبيرة هذه الاصناف ، كما هو ملاحظ في الجدول التالي :

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الحليب العادي	٧٤٦	٥٥١	٧٨٨	٢٣٤٢	٦٩٢
زبدة	٤٠٣١	٤٩٦٢	٤٢٥٨	٤٦٧٢	٤٢٤٨
سمن	٣٠١٠	٣٧٧٩	٣٥١٧	٣٨٢٩	٣٩٧٠
جبن	١٠٢٧٧	٩٨٥٧	١١٩٧٤	١٣٢٠٣	١٢٩٥٢
المجموع بآلاف الليرات اللبنانية	١٨٠٦٤	١٩١٤٩	٢٠٥٣٧	٢٤٠٥٦	[2]٢١٨٦٢

(١) المجموعات الاحصائية اللبنانية للاعوام ١٩٦٤ و١٩٦٧ و١٩٦٨

(٢) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ صفحة ٣٦٠ و ٣٦١ . وسلطان حيدر ، الانتاج الحيواني الانماء الوطني والانماء الزراعي في لبنان صفحة ١٨٥ ، منشورات ندوة الدراسات الانمائية لسنة ١٩٦٩

في الاصناف الثلاثة التي عدّدنا ، الغنم والماعز والبقر ، لا تفي ثروتنا منها بحاجاتنا للحوم والمواد الغذائية المستخرجة منها .

وفي هذا الصدد يقول سلطان حيدر ، في البحث الذي قدّمه للمؤتمر الوطني للانماء الوطني والانماء الزراعي في لبنان المنعقد في ١٧ و ١٨ و١٩ نيسان ١٩٦٩ في كليّة الحقوق بالجامعة اللبنانية ، والذي نظّمته ندوة الدراسات الانمائية : « وقد استورد لبنان ، خلال الخمس سنوات الاخيرة ، اربعة اخماس كميات اللحوم المستهلكة وثلاثة اخماس ما نستهلكه من الحليب ومشتقاته » ، هذا بالاضافة الى الاسماك والمعلّبات والبقايا الحيوانية والشحوم والدهون والجلود »[1] ... ويغلب التشاؤم بصورة عامة على الكاتب من المستقبل الذي يراه نوعاً ما داكناً[2] .

ثالثاً – مزارع الدجاج

منذ مطلع الخمسينيات اتّجه نشاط الكثيرين من اللبنانيين ، مزارعين وغير مزارعين الى تربية الدواجن تربية عصرية لا بل صناعية . فلقد سهّلت الفقّاسات الآلية[3] قيام مزارع الدجاج الكبيرة ناقلة صنع الدجاجة ، اذا صحّ التعبير ، من طوره الطبيعي البطيء الى طوره الآلي السريع ، اي من طور الانتاج الذرّي الى طور الانتاج الوفير . واذا بمزارع الدجاج عندنا تجتاح البلاد ويتسابق المزارعون والملاكون والتجّار والموظّفون على انشائها ، تماماً كما استفاقوا على زراعة التفّاح وتطعيمه بالغولدن والستاركن .

وفي لبنان ثلاثة انواع من مزارع الدجاج : الصغيرة وهي تعد ٣٠٠٠ طير والمتوسطة وهي التي يتراوح عدد الطيور فيها بين خمسة وسبعة آلاف طير والكبيرة وهي التي تتعدى العشرة آلاف طير .

وقد قدّرت بعثة ارفد في سنة ١٩٥٩ عدد الطيور المتوفّرة في لبنان باربعة ملايين طير من اصلها نصف مليون دجاجة بيوض . وقد قفز هذا العدد قفزة هائلة فوصل الى ١٦ ٥٣٧ ٩٠٠ طير في سنة ١٩٦٨ من اصلها ٣ ٠٣٧ ٩٠٠ طير بيوض و١٣ ٥٠٠ ٠٠٠ طير غير بيوض . ومزارع الدجاج موزّعة في جميع انحاء البلاد كما هو مفصّل في الجدول التالي لاحصاء ١٩٦٨ :

(١ و٢) المرجع ذاته صفحة ١٨٣ و١٨٤

(٣) يقوم عمل الفقاسة الآلية بعد وضع بيض خصيص فيها ، على تحويله في ظرف ٢١ يوماً الى صوص اي انها تقوم مقام ما نسميها بالدجاجة القرقة .

المحافظة	الدجاج البيوض	غير البيوض	المجموع
الشمال	٣٠٣٨٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	٣٠٠٣٨٠٠
جبل لبنان	١٠٦٣٣٠٠	٤٥٩٠٠٠٠	٥٦٥٣٣٠٠
الجنوب	٦٠٨٠٠	٨١٠٠٠٠	٨٧٠٨٠٠
البقاع	١٦١٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠	٧٠١٠٠٠٠
المجموع	٣٠٣٧٩٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠	[1] ١٦٥٣٧٩٠٠

فمن سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٤ ارتفع عدد الدجاج بنسبة ٤١٣٪ وكانت بعثة ارفد قد اوصت في تقريرها ان يصار الى توضيب مزارع الدجاج ودراسة اقامتها ، وتطبيق احسن الوسائل التقنية في سبيل ذلك ، وانشاء تعاونيات المزارع للذبح وتنتيف الريش والتوضيب والنقل والتصدير ويبدو ان هذه التوصيات قد طبّقت عملياً من قبل القطاع الخاص ، كما ان حركة التصدير الى الخارج لا بأس بها كما هو مفصل في الجدول التالي :

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨

السنة	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الطيور الحية : كمية التصدير بالاطنان	٩	٢٢	٤٢	١٢٤	٢٢٥	٢٦٢	٢٩٧	٥٢٠	٩٠٩
قيمة الصادرات بآلاف الليرات	١٤٥	٢٩١ +	٤٤٥ +	٩٧١ +	٢٢٢٩ +	٢٦٨٠ +	٣٣٤٨ +	٣٢٤٠ +	٣٠٧ +
الطيور المذبوحة : كمية التصدير بالاطنان	١٠	٢٢	٤٠	٢٧	٥٨	١١٧	١٥٧	١٧٨	١١
قيمة الصادرات بآلاف الليرات	٣٠	٧٤ +	١١٧ +	٧٤ +	١٤٨ +	٣١٧ +	٢٧٥ +	٣٣٩ +	٢٨ +
المجموع بآلاف الليرات اللبنانية	١٧٥	٣٦٥	٥٦٢	١٠٤٥	٢٣٧٧	٣٩٩٧	٣٦٢٣	٣٥٦٩	٣٧٥

ففي ظرف تسع سنوات ارتفعت قيمة الصادرات من ١٧٥ الف ليرة الى خمسة ملايين من الليرات وما نيف .

وكانت بعثة ارفد قد خشيت على سوق الطيور من الانهيار والتأزّم كما حصل للتفّاح ، لكن الارقام التي اوردنا جاءت تدحض هذه المخاوف . والاسباب في نظرنا عديدة .

ان الاستهلاك المحلي للدجاج استهلاك كبير ، خاصة وان البلاد بلاد سياحية ومتطلّبات الفنادق والمطاعم والمقاهي في بيروت والجبال كثيرة ، ومما ساهم في زيادة الطلب المحلّي على الدجاج ارتفاع سعر اللحوم وانخفاض سعر الدجاج نسبياً . فمتوسط سعر كيلو الدجاج بالمفرق يناهز الـ ٢٥٠ قرشاً . اضف الى ذلك ان حاجة البلاد الى البيض مرتفعة ، فحتى سنة ١٩٦٣ كنا نستورد هذا الصنف من الخارج . ففي سنة ١٩٦٠ استوردنا بحوالى ٣ ملايين ليرة ، وفي سنة ١٩٦١ بحوالى ١١,٥ مليوناً ، وفي سنة ١٩٦٢ بمليونين ونصف ولم يهبط معدّل الاستيراد الا في سنة ١٩٦٣ حيث لم نستورد سوى بـ ٥٥٠ الف ليرة وبـ ١٢٢ الف ليرة سنة ١٩٦٤ وبـ ١٤٤ ليرة سنة ١٩٦٦ اما صادراتنا فقد سجلت ارتفاعاً مطرداً فهي ارتفعت من ١٩٠٣٠٠٠ ل.ل. في سنة ١٩٦٣ الى ٢٤ ٢٦٩٠٠٠ ل.ل. في سنة ١٩٦٨ اي بارتفاع قدره ١٨٠٪ . وخير مستورد لمنتوجاتنا من الطيور الداجنة هي البلاد العربية خاصة الكويت والسعودية .

رابعاً – انواع اخرى من الثروة الحيوانية

والى جانب الاصناف التي عدّدنا كان يملك لبنان في عام ١٩٦٨ انواعاً اخرى من الثروات الحيوانية فهنالك ١٣٦١١ خنزيراً و ٤٣٣ جملاً ، و ٢٨٣١٠ حمير ، و ٣٥٠٤ ابغال ، و ٢٩٤٤ رأس خيل و ٢٣٣٤٢ ارنباً و ٤٣٦٦٣ قفير نحل [1].

كما لا يزال هنالك من يتعاطى تربية دود القزّ لصنع الحرير ، ويبدو ان هذه الصناعة الاخيرة تعرف شيئاً من الانتعاش ومن معاودة الطلب عليها . وقد جاء في تقرير لبعثة ارفد ان لبنان كان يمتلك ٢٠٠ مصنع تشغّل ١٥٠٠٠ عامل فيما مضى ، وان زراعة التوت كانت تغطي ١٨٠٠٠ هكتار ، وان مقدار الانتاج اللبناني كان يعادل ٢٠ مليون فرنك ذهبي . وقد انشأت الحكومة اللبنانية في سنة ١٩٥٦ مكتب الحرير لاعانة من لا يزالون يهتمون بهذه الصناعة .

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨

ما القول في كل ما تقدّم عن ثروتنا الحيوانية ؟

مما لا ريب فيه اننا نعاني تخلّفاً مريعاً في هذا الصدد من ناحيتين : حاجتنا الغذائية من جهة من لحوم وحليب واجبان وبيض ، وحاجتنا الانتاجية كبلد يرنو ان يكون سياحياً من جهة مقابلة . فاذا كان ليس بامكاننا ان نكون بلداً زراعياً منتجاً للمواد الاستهلاكية بشكل يتوازن مع معطياتنا ومتطلباتنا الانسانية فبالامكان ان نعوّض عن ذلك في ميدان الزراعات الصناعية والشجرية وتربية المواشي .

ولا بد لتربية المواشي من تخصيص اراضي اكثر للمراعي ولانتاج المواد العلفية . وقد أظهرت دراسة لمكتب الانتاج الحيواني مدى تخلّفنا في هذا الحقل .

فالمساحات المفردة للمراعي وانتاج المواد العلفية بلغت ٨٨٥٠٠٠ هكتار في سنة ١٩٦٨ وهي مقسّمة كما يلي :

٥٤٪ مراعٍ طبيعية وغابات واحراج واراضي قاحلة .
١٦٪ اراضٍ زراعية مهجورة .
٢ ٪ اراضٍ مزروعة لانتاج المواد العلفية .
٦ ٪ اراضٍ بور ؛ تستفيد الحيوانات من بعض المراعي الطبيعية التي تنمو عليها .

اما المساحات المزروعة بالنباتات العلفية فهي لا تزيد عن ١٨٠٠٠ هكتار « تعجز على حدّ قول سلطان حيدر ، عن تأمين كميات المواد العلفية اللازمة لتربية الاعداد الكافية من الحيوانات »[1] .

وما يعيق نموّ ثروتنا الحيوانية الطرق البدائية التي ما تزال سائدة في تربيتها ورعايتها بحيث ان الثروة الحيوانية تسير من تدنٍ الى تدن ، وبحيث ان المراعي هي الاخرى يتمّ القضاء عليها لان « ضيق الرقعة المخصصة للمراعي ولتغذية الحيوانات » أدّى الى سوء استعمال المراعي والى ترك اعداد ضخمة من الحيوانات تعيش فيها وتعمل على افقارها والقضاء عليها تدريجياً فمعدّل اعداد الحيوانات التي ترعى حالياً يبلغ ٢٨٠٪ من طاقة استيعاب هذه المراعي ومدى تحملها[2] .

وبالامكان حسب رأي مدير مكتب الانتاج الحيواني قلب الصفحة الداكنة في هذا المجال ، « اذ ما يزال هناك ١٧٥٠٠٠ هكتار من الاراضي المهجورة يمكن

(١ و ٢) سلطان حيدر ، مرجع سابق ، صفحة ١٨٦ و ١٨٧

استصلاحها وتحويلها الى مراعٍ والى ارض منتجة للمواد العلفية تساعد على تأمين كميات كبيرة من الغذاء للحيوانات »[1].

وقد عدّد مدير المكتب المذكور، الفوائد التي تنجم عن تحسين ثروتنا الحيوانية بما يلي من نقاط اقتصادية واجتماعية ومناخية.

فمن الناحية الاقتصادية، تمكّن تربية المواشي تأمين دخل اضافي للمزارعين، وتشغيل ايدٍ عاملة كثيرة، والحدّ من استيراد اللحوم والاجبان والالبان والزبـدة وغير ذلك من الاصناف، عدا عن كون حدود امكانيات تصريف الانتاج الحيواني غير متناهية.

ومن الناحية الاجتماعية، تمكّن زيادة الثروة الحيوانية عندنا من تخفيف حدّة النزوح من الريف الى المدينة، ومن تخفيف حدّة البطالة ورفع الدخل فرفع السوية الاجتماعية.

ومن الناحية المناخية: تعيد الى البلد توازناً بين الارض والنبات والحيوان، هذا عدا عن الاستفادة الصناعية من تربية المواشي في شتى الحقول والميادين، كتصنيع بقايا المسالخ، وتصنيع الصوف والوبر والشعر والريش والجلود الى آخره[2].

ويوصي سلطان حيدر، بوضع تصميم زراعي عام تدرس من ضمنه امكانية تطوير الثروة الحيوانية، وبتجهيز البلاد بالمؤسسات المساندة لانماء الانتاج الحيواني، كالمحاجر الصحية البيطرية، وتعميم شبكة المسالخ الحديثة، وايجاد اماكن الحفظ والتبريد للمنتجات الحيوانية واللحوم المختلفة، ومصانع اللحوم ومشتقّاتها المحفوظة والمعلّبة، والوحدات التي تعنى بتصنيع فضلات وبقايا المسالخ، ومشاريع تصنيع الصوف والوبر والشعر والريش والجلود، ومصانع تجفيف وضغط وتبريد وتوضيب الحليب ومشتقاته. ويوصي بانشاء التعاونيات والجمعيات والشركات في حقول الانتاج والتصريف[3].

(١) سلطان حيدر، مرجع سابق، صفحة ١٢٠ و٢١١ و٢١٤
(٢و٣) المرجع ذاته صفحة ٢١١ و٢١٤

القسم الرابع: الغابات والصيد

اولاً – الغابات

يحدّث التاريخ ان لبنان كان بلد الغابات وان الآتي اليه كان يتنشّق روائح بخوره وعبيره عن بعد بعيد. والواقع ان لبنان كان كذلك، والا لما تمكّن بنوه من الابحار. فالبحر الابيض المتوسط بحر هادئ نسبياً وجذوع الاشجار كما هو معلوم تطفو على المياه، والاشجار في لبنان القديم كانت من النوع الضخم فكان يكفي ان يحفر ابناء الشاطئ في جذع الشجرة امكنة ليجلسوا فيه ويخوضوا غمار البحر. ومن هنا كانت اولى المراكب واولى محاولات اخضاع البحر لسيطرة الانسان.

في ايامنا، ومنذ الحرب العالمية الاولى، لم يعد لبنان بلد الغابات، فسلسلته الشرقية جرداء من الشجر ومن التربة الصالحة للزراعة، والسلسلة الغربية شبه جرداء في سفحها الشرقي. اما سفحها الغربي فعدا بعض غابات الصنوبر فانها هي الاخرى خالية من الغابات. وقد تبيّن لبعثة ارفد ان اسباب زوال الغابات من بلادنا تعود الى التحطيب والماعز وعدم العناية.

لكن ماذا يعني زوال الغابة؟

انه يحطّ من قيمة جمال بلادنا كواحة للراحة، خاصة وانّا بلد يؤمّه السيّاح، فبانعدام الغابة ينعدم مجيء ابناء الطبقات المتوسّطة من السيّاح وفي ذلك خسارة كبيرة لنا واعطاء فكرة خاطئة عن نشاط شعبنا البنّاء.

وقد تقلّصت مساحة الغابات اللبنانية من ٥٠٠٠٠٠ هكتار فيما مضى الى حوالى ٧٥ الف هكتار حالياً ويفرض هذا الامر على صناعة الاخشاب واستيراد حوالى ٨٠٠٠ متر مكعب من الاخشاب سنوياً بمعدل ٣٥ مليون ل. ل..

وزوال الغابة يؤثّر اكثر ما يؤثّر على الزراعة. فعند عدم وجود الاشجار يجرف المطر القشرة الصالحة للزراعة ويتركها بدون سماد طبيعي، اذ يظهر ان للاشجار فوائد كبيرة من هذه الناحية. فتساقط اوراقها في الخريف يعطي الارض مادة كيماوية ممتازة تعيد اليها نشاطها الانتاجي، عدا عن انه يشكّل مظلة صيفية تقيها حرارة الشمس القوية وبالتالي النشاف والتشقّق.

(١) المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٨ حسب احصائيات عام ١٩٦٨

ان من واجبنا الوطني اعادة تشجير لبنان ، والمسألة لا تتطلّب الكثير من التفكير والدراسات . يكفي ان تنشئ الدولة مكتباً لتشجير لبنان ، يفرض على كل لبناني بلغ الثامنة عشرة من عمره ان يقدّم يومي عمل في السنة في تحريج لبنان في مخيمات او معسكرات للعمل لقاء اكله ، واجر رمزي قدره ليرة او ليرتين في النهار ، او ان تنشئ مراكز او معسكرات عمل للعاطلين عنه مهمتهم : التحريج وشق الطرقات وتعبيدها ، وبنـــاء السدود المائية لقاء مأكلهم واجرهم اليومي بدل ان يتسكّع شبابنا طالبين العمل او يهاجروا ليعمروا ديار الغير .

ثانياً – الصيد

وضع الصيد البحري وضع سيئ على ما يبدو ، فشواطئنا صخرية وضيقة وغير غنية بالمواد الغذائية للاسماك ومن هنا ان انتاجنا في هذا الصدد لا يتعدى ١٥٠٠ طن في السنة تستهلك بيروت ٧٥٪ منه . عدا عن ان صيادينا لم يطوّروا أدواتهم بعد فطرق صيدهم ما تزال طرقاً بدائية « ومراكب » صيدهم لا تتوغل اكثر من ثلاثة كيلومترات عن الشاطئ . وتستورد البلاد سنوياً بمقدار ثلاثة ملايين ليرة من الاسماك الطازجة او غير المجفّفة ، وبحوالى مئتي الف ليرة من القريدس ، وبحوالى المليوني ليرة من الاسماك المعلّبة او المحفوظة[1] .

هذا عن القطاع الاولي . ولا بد من التعرّض بكلمتين لمشاكل النشاط الاولي .

مشكلتان اساسيتان : اولاً ، يلاحظ بعض التأفف او الانفة من العمل الزراعي ، العلم والتجنيد الالزامي كفيلان بالقضاء على ذلك .

ثانياً ، يلاحظ بعض الاهمال ، معسكرات العمل ، التعاونيات الزراعية ، الرقابة والارشاد من قبل الدولة كفيلة بتحسين الاوضاع الزراعية كلها .

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ وتقرير بعثة ارفد .

الفصل الثالث

القطاع الثانوي

ما هي الصناعة ؟

الصناعة من ناحية فلسفية ، هي تكييف القوى الدفينة في الطبيعة على شكل آلات لاستخدامها في الاغراض الانسانية . فالقلم والمطبعة والآلة البخارية والآلة الحاسبة والسيّارة آلات استنبطها العقل الانساني في سبيل تحسين عمله ورفع انتاجيته.

والصناعة ، بصورة ادق وبالمفهوم الاقتصادي ، هي الانتاج الآلي ، الذي تديره الايدي الانسانية والمشروع الصناعي هو المشروع الذي تجانست فيه القوى البشرية مع القوى الآلية في سبيل تكييف او صنع الارزاق .

وقد عرفت بلادنا على مرّ العصور ، ما عدا عصور الظلام ، العمل الصناعي باشكال مختلفة : كصنع المراكب ، والفخّار ، والزجاج ، والمناجم ، والاخشاب ، والبناء، والحدادة ، والمحراث ، والمذراة ، والطواحين المائية ومعاصر الزيت ، والارجوان ، والحرير الخ ... لكن انقطاع العلم ، والاستعمار العثماني ، كانا وراء التقهقر الذي شهدته بلادنا في هذا المضمار ، وبقاءها دولة زراعية يجيد بعض ابنائها بعض الصناعات او الحرف اليدوية ، كصناعة الحرير ، والثياب المزركشة، والسجّاد ، والفخار ، والحدادة، والصابون ، وصياغة الجواهر ... هذا ما كان عليه لبنان يوم دخلته الآلة الحديثة .

القسم الاول : الصناعة اللبنانية صناعة استهلاكية

الصناعة اللبنانية ، ونستثني منها في هذا القسم صناعة البناء والانتاج الكهربائي ما تزال صناعة استهلاكية ، او صناعة خفيفة . فبلادنا لم تتمكّن بعد من ايجاد الصناعات الثقيلة او الصناعات الانتاجية اي المعدّة لانتاج مواد اخرى كالآلات مثلاً . اما عن السبب في عدم دخول الصناعة الثقيلة الى لبنان ، فسنحاول الاجابة على ذلك في القسم الثاني من هذا البحث.

مرّ تطوّر الصناعة عندنا بعدة مراحل ، المرحلة الاولى هي مرحلة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٨–١٩٣٩ ، المرحلة الثانية هي مرحلة فترة الحرب ، والمرحلة الثالثة هي فترة ما بعد الحرب الثانية حتى عام ١٩٥٥ والمرحلة الرابعة هي الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٨ .

المرحلة الاولى

بدأت الآلة تدخل بلادنا في اواخر العشرينيات من هذا القرن وفي اوائل الثلاثينيات. وقد انصب التثمير الصناعي في هذه الفترة على النشاطات التالية : الغزل والنسيج والترابة والقرميد والاساطل ، والبلاط واللبن والاحجار الاصطناعية ، والصابون والدباغة والجلود ، الصناعات الغذائية ، ومخامر البيرة والكحول ، والخشب وصناعات خفيفة اخرى متفرقة .

لقد كان الطابع المميّز لهذه الفترة من تاريخنا الاقتصادي الصناعي ، هو طابع الصناعة التقليدية او اليدوية لاسباب عدّدت بعضها دراسة بعثة ارفد[1] .

اما الاسباب فهي : جهل طرق التحويل والانتاج الصناعي ، تمركز الثروات بين ايدي كبار ملاكي الاراضي ، توجّه الرأسمال الاجنبي نحو قطاع الخدمات كالمواصلات والمصارف والتأمين . واوردت الدراسة المذكورة حرفياً : « ومن جهة ثانية كانت السياسة الاقتصادية للمنتدب لا تشجّع التطوّر الصناعي في البلاد »[2] .

لماذا لم يشجّع المنتدب تصنيع لبنان ، وهو الذي عيّنته عصبة الامم لمساعدتنا وتدريبنا على ادارة شؤننا ؟ انما لتبقى اسواقنا مفتوحة لمنتجاته الصناعية هو . والمسألة لم تتوقّف فقط على هذا الحقل من النشاط الاقتصادي ، فالمنتدب كان يعرقل كل النمو الاقتصادي للبلد ، فطيلة فترة انتدابه لم يسمح باقامة مصارف غير فرنسية الا لمصرف واحد هو البنكو دي روما . وطيلة فترة انتدابه لم يقم على حد علمنا مصارف قوية برؤوس اموال لبنانية . وكان مصرف الاصدار ، اي بنك سوريا ولبنان ، شركة ذات رؤوس اموال فرنسية وانكليزية ، وبالطبع كان همها جني الارباح لا تنسيق الاصدار مع مصلحة البلاد الاقتصادية ونموّها . فهي لم تصدّر ، بامر من المنتدب في لبنان وسوريا ، سوى ٢٥ مليون ليرة فقط ، كما سبق واشرنا ، اي القدر الكافي

(١) حاجات وامكانيات التطور في لبنان . الجزء الاول . ص ٢٧٠
(٢) نفس المصدر . ص ٢٧٠

لتأمين حاجات المنتدب العسكرية في الشرق ، ومن الطبيعي اذاً ان لا تنشط الحركة الصناعية في البلاد .

وعلى كل لم تكن الظروف لتساعد على نمو الصناعة في البلاد اكثر مما كان لاسباب داخلية وخارجية . داخلية لانصباب الجهد على المطالبة بالاستقلال ووجود المنتدب الذي يعرقل النمو ، وخارجية للازمة الاقتصادية العالمية الكبرى لسنة ١٩٢٩ وما تبعها من ذيول وتدن في الاسعار .

المرحلة الثانية ، او فترة ١٩٤٠–١٩٤٥

في هذه الفترة دخلت جيوش الحلفاء الى بلادنا ، وانقطع سبيل المتاجرة مع اوروبا واميركا بفعل العمليات الحربية البحرية ، وازدياد حاجات البلاد وارتفاع الطلب من قبل جيوش الحلفاء على الانتاج الصناعي ، مما نشّط الانتاج وادّى الى ارتفاع كبير في الاسعار وارتفاع في الارباح . فتوفّر لدى البلاد احتياطي كبير من العملات الصعبة خاصة الستريليني . وفي هذا الوقت جرى اتفاق بيننا وبين فرنسا سمح لنا فيه بتحويل الفرنك الى استريليني . وقد استفاد تجّارنا وصناعيونا من هذه الاتفاقية استفادة كبرى خاصة وان الفرنك الفرنسي كان يعاني وقتها هبوطاً مستمرّاً في سعره الذهبي ، فحوّلوا مدّخراتهم ومكنوزاتهم الفرنكية الى استريليني . ورافق ذلك ارتفاع في التثمير والتوظيف في القطاع الصناعي الذي توسّعت نشاطاته لتشمل : تكرير البترول ، والزجاج ، والكرتون ، والدباغة ، والمعلّبات الغذائية ، والغزل والنسيج ، وصنع بعض الآلات الصناعية .

هذه الفترة كانت مؤاتية لنموّنا الصناعي .

المرحلة الثالثة ، او فترة ١٩٤٦–١٩٥٥

خشي الكثيرون من المتشائمين على صناعتنا الوطنية من الخراب بعد جلاء الاجنبي عن ارض البلاد . لكن شيئاً من ذلك لم يحدث بل على العكس ارتفعت نسبة التوظيفات والتثميرات في الحقل الصناعي فبلغت بين ١٩٥٠ و ١٩٥٧ حوالى ١٥٠ مليوناً وارتفعت بذلك مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج الوطني بحيث اصبح معدل ما يساهم به هذا القطاع ١٣٪ .

وقد تبيّن في الاحصاء الذي أجري في سنة ١٩٥٥ للمؤسّسات الصناعية العاملة

في البلاد ، مستثنى منها : « صناعة البناء والكهرباء والصناعات اليدوية ، ان هنالك ١٩٦١ مؤسسة يشتغل فيها ٣٥٠١٣ اجيرًا »[1] ، ولم يؤخذ بعين الاعتبار في هذا الاحصاء سوى المؤسسات التي تشغّل خمسة عمّال وما فوق فالقانون اللبناني لا يعتبر مشروعاً « صناعياً » الا ذلك الذي تنطبق عليه شروط تشغيل خمسة عمّال وما فوق وينتج انتاجاً « صناعياً » .

اما اهم ما جاء في احصاء ١٩٥٥ فهو ما يلي :

تبين ان عدد العمال الذين يعملون في هذه المؤسسات هو كما ذكرنا اعلاه ٣٥٠١٣ نسمة من اصلهم ٣٨٨١ عاملاً دون الثمانية عشرة من العمر ، و ٢٤٤٠ مالكاً ، و٦٠٥ أشخاص لا يقبضون اجرًا لانهم عمال عائليون ، و٢٥٨ شخصاً يعملون في بيوتهم ، و٢١٤٩ مستخدماً اي يقومون باعمال اشرافية او فكرية غير يدوية ، و٢٩٥٦٠ اجيراً اي يؤدون اعمالاً تنفيذية او يدوية . ويساهم القطاع الصناعي بحوالى ٤٠٠ مليون ليرة في الانتاج القومي ، وثمر فيه او أضيف إليه ١٥٠ مليوناً .

وابان الاحصاء ضعف حجم المشاريع الصناعية عندنا . فهي مشاريع صغيرة على العموم موجهة لاغراض محلية على الغالب وهذا ما نستنتجه من الجدول التالي :

هنالك ١٠٣١ مؤسسة	تشغل بين	٥ و٩عمّال
٥٨١	تشغل بين	١٠ و ٢٤ عاملاً
١٤٩	تشغل بين	٢٥ و ٤٩ عاملاً
٦٠	تشغل بين	٥٠ و ٩٩ عاملاً
٤٠	تشغل بين	١٠٠ عامل وما فوق[2]

اذا كان لنا ان نستنتج اشياء اخرى من هذا الجدول ، فهي ان صناعتنا ما تزال عمل المجهود الفردي والرأسمال الفردي وهذا ما يفسر صغر حجمها . انها صناعات ضعيفة او هامشية تكاليف انتاجها مرتفعة وتطوّرها التقني بطيء . وهي مركّزة في اكثر من نصفها في بيروت او ضواحيها كما هو مبين في الجدول التالي :

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لسنة ١٩٦٤
(٢) تقرير بعثة ارفد ، الجزء الاول .

المحافظة	عدد المؤسسات	عدد العمال
بيروت	٩٥٥	١٥ ٢٩٤
جبل لبنان	٤٨٠	١٢ ٨٣٥
الشمال	٢٤١	٥ ١٧٣
الجنوب	٥٧	٧٨٠
البقاع	٨٨	٩٣١
المجموع	١٨٢١	[1]٣٥ ٠١٣

قد يبدو لاول وهلة من قراءة هذا الجدول ان جبل لبنان منطقة صناعية كبيرة . كلا ، فالمقصود بجبل لبنان هو محيط بيروت خاصة الجديدة والدكوانة وسن الفيل وبرج حمود والحدث والحازمية .

وما هو جديد في هذه الفترة هو بروز صناعات نصف ثقيلة كصنع الماكينات والآلات الكهربائية ومعدّات النقل .

المرحلة الرابعة ، او فترة ١٩٥٦–١٩٦١

اظهر احصاء ١٩٦١ تقدماً كبيرًا في ميدان الصناعة ، فهنالك بدل ١٨٦١ مشروعاً صناعياً ، ٧٨٣٨ مشروعاً ، تشغل حوالى ٥٠٠٠٠ عامل يقبضون ٩٦ مليوناً من الاجور .

ان الصناعة اللبنانية تنمو يوماً عن يوم وان كان هذا يدلّ على شيء فانما على ان لبنان يسير نحو التقدّم والفلاح ، والمشاريع الصناعية تعمّ تقريباً جميع البلاد كما هو مبين في الجدول التالي :

المحافظة	عدد المؤسسات	نسبة الزيادة ٪ عن احصاء ١٩٥٥	عدد العمال	نسبة الزيادة ٪ عن احصاء ١٩٥٥
بيروت	٣٢٩٠	٪٣٣٠	١٧٩٢٩	٪١١٧
جبل لبنان	٢٤٠٧	٪٥٠٠	٢١١٢٨	٪١٦٤
لبنان الشمالي	١١١٥	٪٤٦٢	٦٨٦٩	٪١٣٢
لبنان الجنوبي	٤٧٦	٪٨٣٥	١٩٠٧	٪٢٤٤
البقاع	٥٥٠	٪٧٢٥	٢٠١١	٪٢١٤
المجموع	٧٨٣٨	٪٤٢٢	٤٩٨٤٤	٪١٤٢

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لسنة ١٩٦٤

في فترة ستّ سنوات سجّلت الصناعة في لبنان تقدّماً ملموساً فزاد عدد المؤسّسات الصناعية[1] بنسبة ٤٢٢٪ وعدد العمّال بنسبة ١٤٢٪ . اما الصناعات التي ضمّها الاحصاء فهي : ا — **في ميدان التعدين** : المقالع ، استخراج الفحم والمعادن ، تكرير البترول والغاز الطبيعي، استخراج الحجارة ومحافر التراب الخزفي والرمال ، واستخراج وقلع المواد غير المعدنية .

ب — في ميدان الصناعات التكييفية : المواد الغذائية ، المشروبات ، التبغ ، النسيج، الاحذية والملبوسات ومختلف البياضات والاغطية ، الخشب والفلّين ، المفروشات ، الورق ومشتقاته ، الطباعة والنشر وما اليها ، الجلد والمصنوعات الجلدية غير الاحذيـــة ، المطّاط ومشتقّاته ، المواد الكيماوية ومنتجاتها ، منتجات البترول والفحم ، منتجات المعادن المنجمية غير الفلزية ، الصناعات المعدنية والحاجات المصنوعة من المعادن ، المصنوعات المعدنية عدا الآلات ومعدات النقل ، صناعة الماكينات والآلات غير الكهربائية ، الآلات والاجهزة والمعدات الكهربائية ، صناعة معدات النقل ، وصناعات شتّى[2] .

المرحلة الخامسة ، او فترة ١٩٦١—١٩٦٤

وفي عام ١٩٦٤ تبيّن لدوائر الاحصاء ان هنالك ٩٥٥٨ مؤسّسة صناعية من اصلها ٤٨٤٠ مؤسسة تضم اقل من ٣ مستخدمين و ٤٧١٨ مؤسّسة تضم اكثر من ثلاثة مستخدمين . وان هنالك ٢٠٩٩ مؤسّسة تشغّل ٥ عمّال وما فوق تعمل في حقول المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والاحذية والملبوسات والخشب والفلّين والمفروشات والورق والطباعة والجلد والمطّاط والكيمياء ومشتقّات البترول والفحم الحجري واستخراج المناجم والتعدين والنقل والآلات غير الكهربائية والآلات الكهربائية ...

وتبيّن ان ٥١,٤٪ من هذه المؤسسات تشغّل ما بين ٥ و ٩ عمّال .
و ٣٣ ٪ من هذه المؤسسات تشغّل ما بين ١٠ و ٢٤ عاملاً.
و ٨,٩ ٪ من هذه المؤسسات تشغّل ما بين ٢٥ و ٤٩ عاملاً.
و ٦,٧٪ من هذه المؤسسات تشغّل اكثر من ٥٠ عاملاً.

وبلغ عدد عمالها ٤١٠٩٣ عاملاً وقوة محركاتها ١٤٦٩٤٢ حصاناً بخـــارياً ، ومشترياتها ٥٥٠,١٦١ مليوناً من الليرات اللبنانية ومبيعاتها ٨٦٢,٤٨٨ مليوناً ، والرواتب والاجور التي دفعتها ١١٨,١٨٥ مليوناً[3] .

(١) حسب التحديد القانوني اي ٥ عمال وما فوق . (٢) النشرة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٤
(٣) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٨ قسم الصناعة ص ١٣٠ .

القسم الثاني : اسباب عدم وجود الصناعات الثقيلة عندنا

ما هي اسباب افتقارنا الى الصناعة الثقيلة ، وبقاء قطاعنا الثانوي مقتصراً على الصناعات الخفيفة كما رأينا في القسم السابق ؟

هنالك العديد من الاسباب لهذه الوضعية كافتقار البلاد الى المواد الخام الضرورية لمثل هذه الصناعة في ارضها وضيق السوق المحليّة وحداثة عهد الصناعة وضعف الرأسمال الوطني .

سنبحث في هذه الاسباب ونحاول فيما بعد تقييمها او الردّ عليها .

ان الاسباب المانعة للصناعة الثقيلة في لبنان هي ما يلي :

١ — افتقار لبنان للمواد الاولية والطاقة المولّدة

تفتقر بلادنا من هذه الناحية الى العناصر الاساسية التي تدخل في عملية الانتاج الصناعي الانتاجي او الثقيل ، كالفولاذ ، والفحم الحجري ، والمناجم او المقالع الاخرى، فلقد ذهب علماء الجغرافيا الاقتصادية الى حد الزعم ان انكلترا ما تصنّعت ، ومن بعدها فرنسا والمانيا وبلجيكا ، الا لوجود مناجم الفحم الحجري والفولاذ والحديد فيها . وهذا صحيح ، فما تاريخ الحروب الاوروبية المتعاقبة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى ١٩٤٥ الا تاريخ الصراع على هذه الموارد الحيّة والضرورية للصناعة .

بلادنا تفتقر الى هذه المواد . وهذا ما بدا واضحاً من الدراسات التي اجريت على باطن ارضنا ، والتي لم تعط علائم ثروة الا بمناجم الحديد . فهنالك بعض المخزون منه في مرجبا وعين عار ، وحمرة القبلة قرب بيت الدين ، وقد قدّرت الدراسات الجيولوجية الاخرى كمّية المخزون من الحديد بحوالى ٥٠٠ مليون طن خاصة في فنيدق وبشري واللقلوق وضهر البيدر وبرتي . لكن الدراسات افادت ضعف التركيب الكيماوي لهذه المناجم .

واظهرت الابحاث وجود بعض الآثار للفوسفات لكنه تبيّن ان تركيبه الكيماوي لا يتعدّى ال ٣٢٪ بينما الفوسفات الجزائري يتعدّى تركيبه الكيماوي ال ٧٥٪ وكذلك المغربي . وهذا يعني عدم جدوى التنقيب او فداحة مصاريفه .

اما الفحم الحجري ، وقد كان مصدر البحبوحة والقوة لاوروبا الغربية واميركا الشمالية ، فهو موجود بكمّيات ضئيلة وتركيبه الكيماوي ضعيف هو الآخر .

ما نحن اغنياء به هو الكلس والرمل الصالح للزجاج والفخّار والمرمر .

اذا كنا نفتقر الى هذه المواد المنجمية ، فانما نحن نفتقر ايضاً الى الطاقة المولّدة النفطية .

تقول الدراسات الجيولوجية ان باطن الارض عندنا لديه الدلائل الكافية لوجود البترول على اعتبار ان طبقات الارض غنية بالمواد الحمّية والاسفلت . لكن الحفريات التي اجريت لم تعط او لم يعرف عنها ، شيئاً ايجابياً ، وقد اجريت هذه الحفريات في تربل وسحمر ويحمر والقاع في البقاع .

يبقى الكهرباء .

ارتفعت انتاجية هذه الطاقة ارتفاعاً لا بأس به يمكن تشبيهه بالارتفاع الذي حصل في القطاع الثانوي . التلازم بين الاثنين ظاهر وهذا طبيعي . فبغياب الفحم الحجري والبترول والطاقات المولّدة الاخرى يستعاض عنها بالكهرباء . ويقول العلماء انه بالامكان الاستفادة من اشعّة الشمس واحتكاك امواج البحر لتوليد الطاقة ، لكن ما يقوله العلماء في هذا الصدد لا يمكنا البحث به ، لاننا لم نتمكّن بعد من تطوير امكانياتنا البدائية الموجودة على ارضنا فأنّى لنا بتطوير تلك الطاقات التي تتطلّب جيشاً لجباً من العلماء والمختبرات وغير ذلك .

واذا كانت الكهرباء قد ارتفع انتاجها كما سنرى في الجدولين التاليين ، فانما هي لم تعم لبنان بعد وما زال قسم كبير منها يولد بواسطة محركات الديزل لا بواسطة توربينات المياه .

الجدول الثاني : تطور انتاج الطاقة الكهربائية من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٨ بملايين الكيلوات ساعة

السنة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المعامل المائية	١٤٦,٢	١٦٧,٠	١٤٠,٥	١٢٣,٢	١٠٩,٠	١٧٤,٤	٢٥٠,٦	٣٥٠,٠	٣٧٥,٠	٥٠٥,٠	٥٥٥,٦	٦٨٣,٢	٧٦٣,٣
المعامل الحرارية	١٠١,١	١١٩,٠	١٤٩,٥	٢٤٤,٠	٣١٢,٩	٣٠٠,٦	٣٠٠,٨	٢٧٣,٥	٣١٦,٦	٢٥٩,٨	٣٠٨,٨	٢٢٤,١	٢٧٢,١
المجموع	٢٤٧,٣	٢٨٦,٠	٢٩٠,٠	٣٦٧,٢	٤٢١,٩	٤٧٥,٠	٥٥١,٤	٦٢٣,٥	٦٩١,٦	٧٦٤,٨	٨٦٤,٤	٩٠٧,٣	١٠٣٥,٤

الجدول الاول : تطور قدرة المعامل الكهربائية من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٨ بآلاف الكيلوات

السنة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المعامل المائية	٦٢,٦	٦٢,٦	٦٢,٦	٦٢,٦	٦٤,٥	٧٢,٩	١٢٥,٦	١٢٥,٦	١٢٥,٦	١٩٧,٦	١٩٧,٦	١٩٧,٦	٢٤٥,٦
المعامل الحرارية	٥١,٧	٥١,٧	٨١,٧	٨١,٧	٨١,٧	١٤٥,٧	١٥٦,٩	١٥٨,٩	١٥٨,٩	١٥٨,٩	١٧٦,٥	١٧٦,٥	٧٦,٥
المجموع	١١٤,٣	١١٤,٣	١٤٤,٣	١٤٤,٣	١٤٦,٢	٢١٨,٦	٢٨٢,٥	٢٨٤,٥	٢٨٤,٥	٣٥٦,٥	٣٧٤,١	٣٧٤,١	٣٢١

مما لا ريب فيه ان الطاقة الكهربائية قد ارتفعت لكن ما زال لبنان يفتقر الى المواد الاولية اللازمة للصناعات الثقيلة .

هذا سبب اول ، اما السبب الثاني فهو ضيق السوق المحلية .

ب – ضيق السوق المحلية

ذهب الكثيرون من مفكرينا ، حتى بعثة ارفد بالذات ، الى القول ان ضيق السوق المحلية سبب وجيه من الاسباب المانعة لتطورنا الصناعي الخفيف والثقيل .

ان هذا السبب وجيه جداً . فلكي تنمو الصناعة يجب افتراض الطلب المرتفع عليها . فكلما ارتفع الطلب ازدادت ارباح العرض ووسّع نطاق مشاريعه ، وبدل ان يرفع الاسعار فهو يخفضها . اما علة التخفيض فهي انه كلما كبر حجم المشروع وكبر انتاجه كلما تدنت تكاليفه وبالتالي امكن انقاص سعر الارزاق المنتجة . وفي الوقت نفسه يفترض كبر حجم المشروع تطور التقنية الانتاجية عن طريق تجزئة العمل اكثر فاكثر [1] ومن شروط تجزئة العمل[2] ضخامة الرأسمال للحصول على التقنيـــة وكبر السوق لتصريف الانتاج . وهذان الشرطان على ما يبدو غير متوافرين في لبنان ومن هنا ضعف صناعتنا اجمالا وكون مشاريعنا مشاريع صغيرة هامشية .

ج – ضعف الرأسمال

من الطبيعي ان يكون الرأسمال ضعيفاً في الصناعة لسببين : عقليتنا التجارية التي تحبّ الربح السريع والصناعة تتطلب النفس الطويل ، وتوجه الرأسمال عندنا نحو البناء وقطاع الخدمات هذا عدا الروح الانانية التي ما تزال مسيطرة على اعمالنا وهي من مخلّفات العقلية العثمانية بحيث اصبح الانسان لا يأمن الا لنفسه . والصناعة الحديثة لا يمكن ان يقوم بها فرد . انها تتطلب جهداً جماعياً رأسمالياً وعلمياً وعملياً وتقنياً . طبيعة العمل الصناعي تفترض الجماعية .

(١) لا نقول تقسيم العمل بل تجزئة العمل ، ونعني بذلك تجزئة العملية الواحدة التي يقوم بها شخص واحد الى عدة عمليات يقوم بها عدة اشخاص .

(٢) راجع كتابي المؤلف : محاضرات في الاقتصاد السياسي وموجز المبادئ الاقتصادية .

د – حداثة عهد الصناعة ونقص اليد العاملة المهنية

لا يكفي لكي يصبح البلد صناعياً ان توظف الاموال في بناء المشاريع الصناعية . يلزم ايضاً ان تنجح هذه المشاريع . ولكي تنجح المشاريع يجب ان يتوافر لديها الى جانب الرأسمال النقدي والآلي ، المستحدث الذكي والعامل المهني النشيط . وهذان الامران يكتسبان مع مر الزمن . كما يجب ان يفهم المستحدث ، ان الربح ليس كل شيء وان العامل ليس آلة ، فيعمل على انجاح المشروع عن طريق دفع الاجور الملائمة للعمال وخلق الجو المؤاتي لانتاجهم . وقد اظهرت الدراسات العلمية ان نجاح المشروع متوقف بالدرجة الاولى على رب العمل وتفهمه لامور العمل في مشروعه من كل النواحي التجارية والتقنية والانسانية ، كما هو متوقف على انتاجية العامل ، وانتاجية العامل متوقفه على درجة حبه للعمل ، اي الاجر ، وتمكنه من العمل اي التدريب المهني .

وحتى الآن لا يمكن ان نقول انه اصبح لدينا في لبنان هذه الطبقة من الصناعيين وهذه الطبقة من العمال . وهذا نقصنا الفادح .

كل هذه الاسباب ، يضاف اليها نقص انتاجنا الزراعي الصناعي ، تقف حائلاً في سبيل تطورنا الصناعي الثقيل . لكن هل هذه الاسباب المانعة تشكّل جداراً لا يمكن اختراقه ، وهل هي من الصعوبة بمكان يجعلنا فعلاً غير قابلين للتطوّر الصناعي الثقيل ؟ هذا ما سنجيب عليه في القسم الثالث من هذا البحث . قابلية لبنان الصناعية .

القسم الثالث : قابلية لبنان الصناعية

ان الاسباب التي اوردنا في القسم السابق من هذا البحث اسباب وجيهة ولا ريب ، لكنها ليست مطلقة في نظرنا ، ولا نعتقد بانها تقف حائلاً او تشكّل حاجزاً لا يمكن عبوره في سبيل بناء لبنان الصناعي . لا بل يبدو لنا ان دحض هذه الاسباب سهل .

اذا كانت المناجم ضعيفة عندنا ، او اذا كان ما هو موجود منها رديء بتركيبه الكيماوي كالحديد مثلاً فهذا لا يمنع بل يدفع الى بناء مركّب كيماوي يعلّله . فنحن نستورد سنوياً بمقدار مليون ليرة من الحديد الصلب ، ما عدا اسطوانات الحديد ومسامير الحديد التي تكلّفنا سنوياً ثلاثة ملايين من الليرات[1] . وما يصحّ تعليله على الحديد يصحّ تعليله على الفوسفات ، خاصة وان بلداً قريباً جداً منا هو الاردن غنيّ بهذه المادة .

(١) المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٣

فلمَ لا نبني مركّباً كيماوياً لتصنيعه عن طريق مزجه مع الفوسفات الاردني بدل ان يصدّر الى الخارج مواد خام ويعود الينا مواد مصنعة وباثمان مضاعفة ؟ . ولا يسهى عن البال ان لدينا الكيماويين الخبراء الذين تخرّجوا من جامعات اوروبا واميركا وعادوا الى بلدهم فلم يتمكّنوا من العمل فهاجر قسم كبير منهم الى الخارج ، ومن بقي فحقل عمله هو التعليم النظري . ان بناء المركّبات الكيماوية في لبنان يحلّ مشاكل كثيرة اهمّها تشغيل كيمائيينا وتخريج جيل جديد من الباحثين العلميين .

اما بالنسبة للطاقة المولّدة فقد سبق وقلنا بان مياهنا في غالبيتها تذهب هدراً فلا نستفيد منها في الري ولا نستفيد منها في الطاقة الكهربائية عصب الصناعات الخفيفة والثقيلة على السواء . حلّ المشكلة هو في بناء السدود . ولكن من اين المال ؟ اجل من اين المال ؟ الجواب سهل وهو معكوس بشكل سؤال . والمصارف العاملة عندنا ، اجنبية ولبنانية ، التي بلغت قيمة الودائع فيها اربعة مليارات من الليرات اللبنانية في سنة ١٩٦٦ ، لماذا هي مقيمة ؟ وما هي فائدتها ان لم تكن لخدمة لبنان واحداث النمو فيه ؟ هل المصارف وجدت فقط للتسليف القصير الامد ومدّ التجار الذين همّهم الاستيراد وتتجير منتجات الغير ؟ ام وجدت لتشكّل همزة وصل بين المدخر والمثمّر ؟ هذا هو الجواب .

وعلى فرض ان المصارف غير موجودة ، وانه لا يمكن الاستعانة بها ، على فرض ذلك ، فالعشرون ، لا بل المئة والعشرون الفاً العاطلون عن العمل ، والجيش اللجب من العاطلين عن العمل طوال فصل الشتاء الا يمكن تشغيلهم والافادة من طاقاتهم المهدورة في غايات بنّاءة ؟

كيف ؟

المسألة بسيطة جداً وقد سبق واشرنا اليها في السابق . فلتسلّح الدولة المحافظات بما تملك من ادوات حتى البدائي منها كالرفوش والمعاول ولتشغّل بواسطتها العاطلين عن العمل في مجالات استصلاح الاراضي ، وبناء السواقي ، وشقّ الطرقات وتعبيدها واقامة السدود المائية الصغيرة وبناء الافران المعدنية في الاماكن الغنية بالمعادن الخ ...

اما الاجور فلتكن مما يصل الينا من اعانات كالقمح الاميركي الذي بدل ان يوزّع كالاعاشة فليدفع ثمن عمل يؤدّيه المواطن ، الى جانب ليرتين او ثلاث يقبضها يومياً . ان معسكرات العمل هذه لا تكلف كثيراً لكنها تفيد كثيراً وتحلّ مشاكل ومشاكل .

وهنالك حل ثالث . فمن المعلوم ان ابوابنا مفتوحة امام الرأسمال الاجنبي ، الذي بامكانه ان يدخل ويخرج في كل آن . هذا الرأسمال وجهته ما زالت القطاع الثالثي اي المصارف والتأمين والاستيراد والتصدير فليوجه نحو الصناعة .

يبقى سؤال اخير وهو التالي : على فرض ان الصناعة الثقيلة وجدت فما هو حظها من التصريف في سوق ضيّقة كالسوق اللبنانية او بكلمة ثانية هل تستوعب السوق الداخلية الانتاج الضخم ؟

اجل وبكل بساطة . اما البرهان فمستقى من الاحصائيات الرسمية لبعض المستوردات وفي بعض المجالات فقط ، كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول ببعض المستوردات ، بآلاف الليرات اللبنانية[1]

السنة	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
راديوات	٤٢٠٦	٤٧٣٨	٥٣٤٧	٤٧٣٤
تلفزيونات	٥١٤٧	٦٥٧٠	٥٤٠٠	٥٧٩٧
جرارات زراعية	٣٩٠٣	٤١٦٥	٤٥٢٨	٦٩٣٦
سيارات	٣٢٩٣٤	٤١٤٧٦	٣٣٠٧٧	٤٥١٨٠
دراجات نارية	٢٣١	٤٥٢	٥٦١	٤٨٣

هذا عدا البرّادات والغسّالات والطبّاخات وما اشبه .

هذه الاموال التي ندفعها للخارج ثمن هذه السلع الم تكن كافية لاقامة مشاريع لصنعها محلياً . بالتأكيد بلى . ثم هل السوق اللبنانية ضيّقة وهي التي استوعبت او استهلكت ٩٨٩٤٦ سيارة خاصة و ٩٥٠٤ سيارات عمومية ، و ٨٧٤١ شاحنة خاصة ، و ٣٤٧٧ شاحنة عامة و ٨٠٠ اوتوبيس خاص ، و ١٣٠٢ اوتوبيس عمومي ، و٩٨٧٦ دراجة نارية[2] وذلك حتى شهر اذار من سنة ١٩٦٧ .

هل هي ضيقة هذه السوق التي استهلكت هذا الاستهلاك الضخم ؟ هل هي مشلولة الحياة الاقتصادية في لبنان ام هي كتلة من نشاط وزخم وحركة ؟ يكفي ان نراجع احصائيات معدّلات مرور السيارات في طريق الجمهور ــ الشام حيث يستعملها في

(١) المصدر : المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٣
(٢) النشرة الاحصائية الشهرية : المجلد ٥ العدد ٣ . شهر آذار ١٩٦٧

اشهر الصيف ٣٧ الف سيارة يومياً وفي اشهر الشتاء ١٢ الفاً ، وطريق خلدة حيث معدّل المرور اليومي عليها ٢٠ الفاً . وطريق نهر الكلب حيث معدّل المرور هو الآخر ١٨ الفاً .

يكفي ان نذكر ذلك حتى نقول بانه ليست السوق اللبنانية هي الضيقة بل افق تفكير من قال ذلك .

ورؤوس الاموال من اين نأتي بها ، ومشكلتها كيف نحلها ؟

اذا كان الرأسمال الفردي يعجز عن بناء الصناعة ، ويفضّل العمل في البناء ، **فالدولة مدعوّة لان تبني : اما ان تدعو المصارف لمدّها بالمال واما ان تقيم قرضاً وطنياً تدعو كبار المتموّلين لمشاركتها او ان تستعين بالمغتربين** . ثم عندما يتصنع لبنان فهل هذا يعني ان الانتاج معد للبنان وحده ؟ كلا . فاسواق الدول العربية مفتوحة امامنا واثقة من جودة بضائعنا وهي التي اختبرت ١٠٠ الف مهاجر لبناني فيها .

واكثر من ذلك لم لا تتعاقد الدولة مع شركات منتجة للسيّارات والبرادات واجهزة الاستقبال السلكي واللاسلكي ، كما فعلت الجمهورية العربية المتّحدة والمملكة المغربية والجزائر وتونس ، فالسوق التي تستهلك ١٠٠ ٠٠٠ سيارة جديرة بان يكون فيها مصنع للسيارات ، والسوق التي تستهلك ٤٠٠ ٠٠٠ برّاد و ١٣٥ ٠٠٠ جهاز تلفزيون و ٩٠ ٠٠٠ هاتف ، جديرة فعلاً بان يكون لديها معامل للبرادات والراديوات والتلفزيونات وما اشبه .

وهنالك تعليل اخير وهو ضعف اليد العاملة اللبنانية وعدم خبرتها ، هذا كلام هراء . فالمشاريع الصناعية قبل ان تتعاقد مع عمّالها تدرّبهم . يجب تصنيع لبنان . ولكن لماذا ؟ انما لنمكّن استقلالنا السياسي باستقلالنا الاقتصادي . ولكي يصبح اقتصاد بلادنا اقتصاد الزبدة والمدفع ، اي اقتصاد الرخاء زمن السلم ، واقتصاد القوّة زمن الحرب .

التصنيع ضرورة وطنية وهو ليس بعيد المنال .

القسم الرابع : المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية الناجمة عن التصنيع

ما هي المشاكل الاقتصادية – الاجتماعية التي يخلّفها تركّز الآلة في مجتمع من المجتمعات ؟

انها تاريخ اوروبا الغربية واميركا الشمالية من القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا ، وما يحويه هذا التاريخ من حروب على صعيد العلاقات الدولية ، والاستعمار ، وتقصير المسافات بين الامم ، وتزخيم العلاقات التجارية واقامة المؤسّسات الدولية على انواعها واهمّها عصبة الامم والمنظّمة الدولية للعمل ، وهيئة الامم المتحدة وما حفلت به العصور الحديثة من افكار وعقائد اقتصادية سياسية كالرأسمالية الحرّة ، والاشتراكية المعتدلة ، والاشتراكية المتطرّفة او الشيوعية ، تلك الافكار المتمثّلة بآدم سميث وريكاردو ومالتوس وستيوارت ميل وساي عن الرأسماليين ، وسيموند دي سيسموندي وروبرت اوين ورودبرتوس وكارل ماركس عن الاشتراكيين ، ومؤخرًا جون ماينارد كاينز الى آخره ، وما حدث بعد الحرب العالمية الثانية من قيام المعسكرين الرأسمالي والشيوعي وتفكّك هذين المعسكرين منذ ١٩٥٨ اي بعد بروز فرنسا والصين كدولتين نوويتين ، وشعور الدولتين القارّيتين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي بضرورة الاتفاق فيما بينهما للحفاظ على مكاسبها الاقتصادية والتقنية المتمثّلة بتفوّقها العسكري الهائل . فلقد ابرزت الحرب العالمية الثانية ان القوة وبالتالي ربح الحرب هو بجانب من تكون تقنيته أكثر تفوّقاً .

هذا على صعيد العلاقات الدولية ، اما على صعيد العلاقات الاجتماعية ضمن مجتمع واحد ، فقد كان لتركّز الآلة اكبر الآثار اهمها : قيام النظم السياسية الاكثر تعبيرًا عن ارادة المجموعة الوطنية ، ظهور النقابات ، تدخّل الدولة اكثر فاكثر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على المكاسب التي حصلت عليها المجموعة الوطنية ولتأمين العمل للجميع وتصريف المنتجات والحدّ من الازمات الاقتصادية ، وبروز فكرة العدالة الاجتماعية الى آخره من المسائل .

اما على الصعيد اللبناني فما هي المشاكل التي خلّفها دخول الصناعة لبلادنا ؟

هي الأخرى بدأت تتبلور للعيان . وهي الأخرى بدأت تظهر على انها في حجم المشكلات التي تتطلّب الدرس العميق والحلول البعيدة المدى . اما هذه المشاكل فهي :

ا – انتقال جزء كبير من سكّان الريف الى المدينة ، ونشوء المدن الصناعية والاحواض العمّالية وقد سبق وعالجنا هذا الموضوع .

ب – تفكّك الروابط العشائرية وحلول روابط اجتماعية جديدة مكانها ولّدها العمل الدائم وراء الآلة . كيف ذلك ؟ العامل الصناعي ملزم ان يعمل يومياً . ومعينه هو

الاجر الـذي يناله فهو من جرّاء ذلك أصبح معايشاً لعمله ، ولأبناء حيّه من العمال ، ووضعيته الاجتماعية المعيشية كوضعيتهم ومشاكله كمشاكلهم ، ما يهمّه هو تأمين العمل وزيادة الاجور ومن هنا كانت النقابات العمّالية . وبالمقابل ما يهم رب العمل هو تأمين الانتاجية المرتفعة وتخفيف تكاليف الانتاج ، وتأمين الأسواق للتصريف . ومن هنا كان الشعور بين ابناء المهن المماثلة بالتكتّل فكانت النقابات الرأسمالية .

اذاً برز لدينا طبقة جديدة في حياتنا الاجتماعية هي طبقة الصناعيين وترجمتها الاجتماعية الصارخة هي النقابات . واذا كان الفلاحون فيما مضى يضغطون على الاقطاعيين لزيادة حصصهم في الانتاج الزراعي فانما العمّال الصناعيون يضغطون على ارباب العمل عن طريق الاضراب للحصول على المكاسب .

ولكي تتأمّن الحماية الوطنية للصناعة المحلية تضغط الطبقة الصناعية كلها عن طريق الاضراب بوجه الدولة لتؤمّن لها هذه الحماية على حساب طبقة التجار .

اما على الصعيد التشريعي فالحدث البارز هو قيام قانون العمل الذي يرعى علاقات العمل بين ارباب العمل والعمال ، وبين الدولة وهؤلاء .

ج — اما على الصعيد السياسي فان تركّز الصناعة يعني المزيد المزيد من تدخّل الدولة ، والمزيد المزيد من الحريات السياسية وقيام الاحزاب والهيئات السياسية الضاغطة ...

د — وعلى الصعيد التربوي ، لا بدّ من زيادة عدد المدارس والكلّيات ، والمدارس التقنية ورعاية الدولة لها وحثّها على البحث العلمي والتقدّم التقني .

هـ — اما على الصعيد الاقتصادي ، فالنتائج كثيرة هي الأخيرة . فالصناعة تولّد الصناعة . كيف ذلك؟ ان الانسان لا يفكّر الا بالعمل ، ولا يمكنه ان يتقدّم الا بالعمل ، فعندما يعمل الانسان فلا بد ان تتطوّر افكاره وآفاق هذه الافكار في مجال عمله فيزيد من استنباط الوسائل التي تخدم سيطرته على الطبيعة . هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فان تاريخ الصناعة ينبئ ان تقدّم الغزل على النسيج كان يستدعي تطوّر النسيج وتطوّر هذا الاخير كان يستدعي تطوّر الاول وهلم جرّا .

لكن المسألة لا تقف عند هذا الحد. فالصناعة تولد الصناعة اي تخلق اعمالا جديدة ابداً ودوماً . فصناعة السيّارات مثلاً تستدعي صناعة صهر المناجم كالفولاذ والحديد والكهرباء والمفروشات والمطّاط ، وتستدعي قيام ممثلين تجاريين للبيع ، ومرائب للتصليح وفنيين لذلك ...

اعتقد البعض ان ظهور الآلة سيقضي على عمل الانسان ، لكنه تبيّن العكس . فاذا كانت الآلة ، او التحسّن التقني الطارئ عليها ، يبدوان لاول وهلة كمنافس للانسان في عمله ، فانما هما على المدى الطويل يخدمان الغايات الانسانية العملية . فعندما تدخل الآلة الالكترونية وتحلّ محل عشرين حاسباً ، فانما ذلك يتطلب بالمقابل صنّاعاً لها ، واداريين عليها وفنيين لتصليحها وراحة في العمل وتقصير في ساعاته اليومية .

واذا كانت الآلة تزيد من كمّية الانتاج ، فانما هي تعني بالمقابل نقصاً في كلفة الانتاج اذاً تدنٍ في الاسعار . وعندما تتدنّى الاسعار يصبح بامكان عدد اكبر من الناس الشراء ، فتزيد ارباح المستثمر ويرتفع الطلب على انتاجه فيجد نفسه بحاجة الى عدد اكبر من الايدي العاملة للعمل عنده .

غير انه بين عملية صرف العمّال واعادتهم زمن طويل او قصير يترجم بالبطالة والعوز وهنا يجب ان تتدخّل الدولة لتؤمن العمل لكل مواطنيها .

و — اذا كانت الصناعة تتطلّب الحماية ، اي تدخّل الدولة عن طريق التشريع واقامة الحواجز الجمركية فانما يتوجّب الاخذ بعين الاعتبار بالتحليل التالي :

يجب الا تعني الحماية الصناعية لصناعيينا النوم على اكاليل الغار والاعتقاد بان السوق اللبنانية اصبحت ملكهم يتصرّفون بها كما يشاؤون . فتتدنّى بالتالي جودة البضائع . يجب ان تحمي الصناعة الوطنية بصورة تبقى المنافسة الاجنبية موجودة كي يواصل الصناعي اللبناني العمل الدائب على تحسين تقنيته اي التطوّر والانتاج باقل كلفة ممكنة لبضائع اجود . اي يجب ان تضرب المنتجات الاجنبية لتبقى اسعارها اعلى من اسعار المنتجات الوطنية ، لكن هذه الضريبة يجب ان تكون قابلة للتخفيض كلما لاح عند الصناعيين المحليّين شبح الاستهتار او ان يصار الى مراقبة فعّالة لمنتجاتنا من قبل وزارة الاقتصاد الوطني .

ز — ومن نتائج العمل الصناعي ، كما اشرنا في بحث سابق في الفصل الاول ، الوحدة الوطنية وفي الواقع ان الوحدة الوطنية في اي بلد من البلدان انما هي حصيلة العمل لا أي شيء آخر . فالولايات المتحدة الاميركية ، وفرنسا ، وانكلترا والمانيا الغربية ، لم تعرف الخضّات التي عرفتها بلدان العالم الثالث بعد الخمسينيات ، والسبب ان العمل مؤمّن للجميع بفضل الصناعة .

ان الصناعة ، بخلقها للاعمال الجديدة ، وبتشغيلها البالغين ، انما تمكّن فعلاً من الوحدة الوطنية لا نقول في لبنان وحسب بل في اي بلد من بلدان العالم .

ح – وقبل انهاء هذا البحث لا بد من سوق الملاحظة التالية . وهي ان البشرية عرفت عدّة انظمة حياة . النظام الاول هو نظام البداوة ، انتقلت منه الانسانية الى النظام الزراعي ، ومن النظام الزراعي الى النظام الصناعي ، والنظام الصناعي الحالي ينتقل الى النظام التكنولوجي الالكتروني . اي بعد ان كانت الآلة يديرها الانسان اصبحت التكنولوجية تحاول احلال الدماغ الالكتروني لادارتها .

ماذا سيحدث للعمال ؟ ستزداد كمّية العمل وتنقص مدته وتتوافر اوقات اكثر للاعتناء بتثقيف الذات وصقل المواهب .

الفصل الرابع

القطاع الثالثي أو قطاع الخدمات

قيل في الاقتصاد اللبناني انه يقوم على ركيزتين الزراعة والخدمات ، نظرًا لضعف القطاع الصناعي . لكنه في الواقع يجب ان يقال ان الاقتصاد اللبناني مدين بازدهاره للقطاع الثالثي . فاللبناني ما زال ذلك التاجر الذي يعرف تقديم الخدمات اللازمة فيفيد ويستفيد .

سنعالج في هذا الفصل عدة مواضيع رئيسية هي التجارة الخارجية، السياحة والاصطياف والمصارف .

القسم الاول : التجارة الخارجية

ما عدا التفّاح والحمضيات فنحن نستورد كل المنتوجات تقريباً من مواد غذائية زراعيـــة وماشية والبسة وآلات ومحروقات وسبل مواصلات ومنتوجات كيماوية الخ ...

والملاحظ ان الميزان التجاري دائماً في عجز ، وذلك لانا نستورد اكثر مما نصدّر . والميزان التجاري هو ميزان العمليات التجارية من استيراد وتصدير ويجب تمييزه عن ميزان المدفوعات الذي هو مجمل حركة الحقوق والديون في بلد من البلدان . فاذا كان ميزاننا التجاري شكى دائماً عجزًا فيه فان ميزان مدفوعاتنا على العكس كان يبيّن فائضاً ناجماً عن مداخيل منظورة وغير منظورة في غالبها متأتّية عن عمليات المصارف واعادة التصدير والسياحة والترانزيت . وفيما يلي جدولاً يبيّن قيمة الصادرات والواردات فيما بين ١٩٦٠–١٩٦٨ .

جدول بقيم المصدرات والمستوردات مقيم بآلاف الليرات اللبنانية

السنة	المصدرات	المستوردات	مبلغ العجز في الميزان التجاري
١٩٦٠	١٤٣ ٩٦٦	١١٢ ٠٤٤	٩٦٨ ٠٧٨
١٩٦١	١٥٥ ٦٢٣	١ ٢٧١ ٩٩٥	١ ١١٦ ٣٧٢
١٩٦٢	١٩٢ ٠٤٢	١ ٣٦٦ ٢١٦	١ ١٧٤ ١٧٤
١٩٦٣	١٩٦ ٢٣١	١ ٣١٤ ١٨٨	١ ١١٧ ٨٦٧
١٩٦٤	٢١٦ ٠٤٨	١ ٥٧٣ ٨٧٨	١ ٣٥٧ ٨٣٠
١٩٦٥	٣٢٤ ٠٥٦	١ ٦٨٣ ٥٤٦	١ ٣٥٩ ٤٩٠
١٩٦٦	٣٦٩ ٤٦٥	١ ٩١٣ ٧٠٧	١ ٥٤٤ ٢٤٢
١٩٦٧	٤٥٣ ٤٣٧	١ ٧٦٩ ٩٩٢	١ ٣١٦ ٦٤٥
١٩٦٨	٥١٠ ٢٦١	١ ٨٦٥ ٠٨٧	١ ٣٥٤ ٨٢٦

الملاحظة من هذا الجدول ان التجارة في نمو ، وان قيمة صادراتنا هي كذلك في نمو مطّرد ، الا ان المستوردات هي ايضاً في ارتفاع مطّرد ، ولا يمكن سدّ هذا العجز والوصول الى المعادلة الا عن طريق تصنيع البلاد. والملاحظة الثانية انما هي مستقاة من ارقام الاطنان المستوردة والاطنان الموردة هي اننا نصدر كميات كبيرة بالاطنان مقابل أثمان بخسة وهذه ميّزة من ميّزات البلدان الزراعية .

جدول كميات الاستيراد والتصدير بالاطنان

السنة	المصدرات	المستوردات
١٩٦٠	٤١٧٥٨٤	١٨١١٩٧٦
١٩٦١	٢٩١٥٦٦	١٩٧٣٤٨٦
١٩٦٢	٤٢١٨٦٨	١٩٧٦٤٩١
١٩٦٣	٥٣٦٨٤١	٢٢٦٠٠٩٥
١٩٦٤	٥٠٩٣٧٥	٢٣٤٢٥٣٩
١٩٦٥	٥٧٠٤٩٧	٢٨٧١٥٦٦
١٩٦٦	٥٨٥٥٣٣	٢٧٣٠٦٧٢
١٩٦٧	٦٨٤٣٩٢	٢٥٨٠١١٧
١٩٦٨	٨١٤١٤٠	٣٠٢٦٤٢٦ [٢]

(١) المجموعات الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٤ و ١٩٦٨

وان ما يخفّف وطأة العجز الفادح في ميزاننا التجاري من الناحية التجارية او التبادلية هو حركة اعادة التصدير والترانزيت كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول اعادة التصدير والترانزيت بملايين الليرات

السنة	اعادة تصدير عادي	اعادة تصدير مع الرسوم	ترانزيت
١٩٦٠	٢٣٠٤١	٢٤٥٣	٨١٣١٠٨
١٩٦١	٢٣٢٩٨	١٩٠٧	٨٩٠٩٧٣
١٩٦٢	٩٠٥٧٠	١٥٩٣	٧٩٩٩٣٨
١٩٦٣	٩٧٤١٨	٦١٥	٨٩٢٤٠٧
١٩٦٤	٨٥٩٦٦	١٦٩٧	٩٣٣١١٠
١٩٦٥	١٠٣٩٧١	١٨١٨	٩٩٧٤٧٧
١٩٦٦	١٣٧٦١٥	١٤٧٦	١٠٥٠٠١٥
١٩٦٧	١٢٨٥٧٥	١٤٧٦	٩٥٧٧١٥
١٩٦٨	١٥٣٥٥٥	٢٠٧٧	١٥٣٢٩٣٨ [١]

القسم الثاني : السياحة

هل لبنان بلد سياحي ؟ اجل انه بلد سياحي من الطراز الاول ، لا بتجهيزاته بل باستعداداته لذلك ، فهو الماضي والحاضر ، الماضي العريق بالحضارات الانسانية الرفيعة الفينيقية والأشورية والفارسية واليونانية والرومانية والعربية ، والناطق بآثارها ايما نطق ، جبيل مهد الحضارة الانسانية الأولى ، وبعلبك آية الفن ، وصيدا وصور وحاصبيا وراشيا وعنجر والهرمل وطرابلس .

ولبنان الحاضر هو بلد المسيحية والاسلام في آن واحد من دون غيره في الدنيا كلها .

بلدنا يتفرّد بكل هذه المزايا دون غيره من بلدان العالم كله . وفي ذلك ما يستهوي امم الشرق وامم الغرب . فعدد زوّار الآثار يرتفع سنة بعد سنة ففي سنة ١٩٦٨ زار متحف بيروت ٣٧٥ ٥٠٠ نسمة ، وهياكل بعلبك ١٢٤ ٠٠٠ نسمة ، والمتحف اللبناني ببتدين ٢٢٥ ٠٠٠ نسمة وقصر بيت الدين ٢٥٥ ٠٠٠ نسمة ، وجبيل ٧٣ ٠٠٠ نسمة ، وصور

(١) راجع في ذلك المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٥ و ١٩٦٨

٣٤٠٠٠ نسمة ، وقصر البحر في صيدا ٣١٠٠٠ نسمة ، ومغارة جعيتا ١٣٨٠٠٠ نسمة .

لكن لبنان ليس هياكل وآثاراً تتكلّم عن الماضي القريب والبعيد ، بل هو ايضاً ابداع الخالق ، عزّ وجلّ ، فيما خلق . طقسه معتدل ، شمسه ساطعة ودافئة ، مناظره خلابة ، سواحله دافئة في الشتاء وجباله باردة في الصيف ، ولا تبعد الواحدة عن الاخرى اكثر من نصف ساعة او ساعة على الاكثر ، يمكّن المرء من ممارسة جميع الهوايات الرياضية من استحمام وتزلج في البحر وعلى الثلوج . واكثر من ذلك فهو بلد المناخ الطيب والاستجمام والراحة ، يقصده المرضى للمداواة والاستشفاء .

هذه المزايا كلها جعلت من لبنان بلداً سياحياً وهي تؤهّله ان يكون بلداً سياحياً من الطراز الاول . وفي الواقع يستفيد لبنان من السياحة استفادة كبيرة . فالذين يقصدون لبنان لا يقصدونه فقط لزيارة آثاره بل للراحة والاستجمام ، للاشتاء او للاصطياف . فالسواحل وخاصة بيروت هي مهد الاشتاء من اللبنانيين ومن العرب ورجال المال والاعمال والاجانب . والجبال هي مهد الاصطياف للبنانيين والعرب المشارقة بصورة عامّة . وقد سبق لنا وتناولنا بالبحث تحرّكات السكّان هذه التي اطلقنا عليها اسم النزوح الموسمي .

كما ولبنان ملتقى الشرق والغرب . فهو المرآة الدوّارة للقارّات الثلاث يعكس نشاطاتها البشرية والفكرية والاقتصادية . فعدد المسافرين والوافدين اليه ، ما عدا السوريين ، في ارتفاع مستمر . فلقد ارتفع عدد الذين امّوه او سافروا بواسطته او مروا فيه من ٥٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٥٠ الى ٤٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٦٣ . وبلغ عدد الليالي في فنادق الدرجة الاولى ٤٠٠٠٠٠ نسمة ، وفنادق الدرجة الثانية ٢٩١٠٠٠ ، والدرجة الثالثة ١٧٥٠٠٠ ، والدرجة الرابعة ١٥٧٠٠٠ .

وتساعد السياحة لبنان مساعدة ماديّة فعالة . فهي تدرّ عليه الملايين سنوياً فمعدّل دخل السياحة يناهز حوالى ٢٧٥ مليوناً . وبالفعل فالسياحة كانت وراء عمران المناطق الجبلية والساحلية وارتفاع عدد الفنادق الفخمة وانتعاش المواصلات وتنشيط الحركة التجارية . ومن هنا كان التفكير بجعل لبنان بلداً سياحياً من الطراز الرفيع .

فكرة تسييح لبنان فكرة ممتازة . انما تسييح لبنان يفترض ، توسيع رقعة الطرق الدولية وتحسين نوعية تعبيدها ، ووضع اشارات السير الممتازة والدولية عليها وتزويدها بالارشادات والاسعافات اللازمة ، **وانشاء شركة بواخر للنقل والركاب تعمل بين موانئ**

المتوسّط وتخفّض الاسعار للقادمين الى لبنان ، وتشجيع قيام الفنادق المتوسّطة الجودة لاستقبال متوسطي الحال من الاوروبيين والاميركيين باسعار معقولة والتي بامكانها مزاحمة الفنادق الاوروبية التي تستقبل ملايين السيّاح من متوسّطي الحال ، وتنظيم النقل الداخلي تنظيماً دقيقاً بحيث يأمن السائح كلياً ، وتنظيم مراقبة الفنادق وتعزيز الحراسة الفعلية على اماكن الآثار لمراقبة الاسعار ، هذا الى جانب الدعاية المنظمة في الخارج . وفي هذا الخصوص يجب **ان تنشأ شركة مختلطة للقيام بالدعاية تساهم بها الدولة واصحاب الفنادق والمقاهي والملاهي** .

وفكرة تسييح لبنان تعترض بعامل سياسي . فلبنان بوضعه الاقتصادي الراهن ، قابل لكل انواع الخدمات ومنها السياحة . لكن لبنان ليس سويسرا ولا يمكنه ان يكون كسويسرا ، ونعني بذلك من الناحية السياسية الدولية . فسويسرا هي البلد المحايد ولبنان لا يمكن ان يكون كذلك . فلبنان عضو في الجامعة العربية ، ولبنان بلد عربي ، يتأثّر باوضاع البلدان العربية أيّما تأثير . ولذلك فالسياحة عندنا مرتبطة الى حدّ بعيد بالاوضاع السياسية في الشرق الاوسط ، وحوض البحر الابيض المتوسّط ومن هنا ان لبنان ينعم بالازدهار الاقتصادي طالما الاستقرار والسلم في الشرق الاوسط موجودان ويدفع الثمن غالياً عندما تتأزّم الاحوال في العالمين الاوروبي والعربي .

التفكير بالسياحة دون انماء الموارد الزراعية والصناعية تفكير عقيم ، يعرّضنا للكوارث والازمات عند أقل ازمة في اوروبا او الشرق الاوسط وقد حدث ذلك في صيف ١٩٦٧ وما زال بعد انتقال القدس من الايدي العربية الى الايدي الاسرائيلية .

القسم الثالث : المصارف والعملة اللبنانية

اولاً — العملة

الوحدة النقدية اللبنانية هي الليرة اللبنانية واختصارها الرسمي هو ل. ل. التي تقسم الى مئة جزء متساو هو القرش اللبناني واختصاره الرسمي هو ق. ل. ويقسم القرش بدوره الى مئة جزء متساوٍ هو السنتيم هذا من الناحية القانونية ، اما من الناحية العملية ، فالايدي لا تتداول الا الليرة والنصف ليرة ، والربع ليرة ، والعشرة قروش والخمسة قروش . اما القرش والسنتيم فلا وجود ماديّاً لهما في التداول .

والنقود اللبنانية تقسم الى قسمين من حيث الشكل : قسم معدني وقسم ورقي . تقتصر النقود المعدنية على القرش والقرشين والنصف في حال وجودهما ، والخمسة قروش ، والعشرة قروش ، والربع ليرة والنصف ليرة . اما قوتها الابرائية فليرتان لفئة العشرة قروش وما تحت ، وعشر ليرات لفئة الربع ليرة ، وعشرون لفئة الخمسين قرشاً . على انه لا شيء يمنع ان تصدر هذه الفئات بالورق .

اما النقود الورقية فهي الليرة ، الخمس ليرات ، العشر ليرات ، الخمس وعشرون ليرة ، والمئة ليرة . ويمكن اصدار الاوراق النقدية من فئة المايتي وخمسين ليرة .

وتعادل القيمة الرسمية لليرة اللبنانية ، والمبلّغة الى مؤسسة النقد الدولية ، ٤٠٥,٥١٢ ملليغرام ذهب ، وتساوي النسبة للدولار ٠,٨٨٨٧١ غرام ذهب خالص .

والعملة اللبنانية المتداولة ، ورقاً ومعدناً ، يجب ان تكون مضمونة بالذهب او بالعملات القابلة التحويل الى الذهب او ما يسمّى العملات الصعبة ، بما لا يقلّ عن ٥٠٪ من قيمتها ، على ان يغطّى الباقي بسلفات على الدولة او بكفالتها ، او بسندات تجارية لا تزيد آجالها عن ستة أشهر . ويتوجب على المصرف المركزي ان يبقي في صناديقه على ٣٠٪ من ممتلكاته بالذهب والعملات الصعبة في كل الظروف . هذا من الناحية القانونية ، اما من الناحية العملية فالليرة اللبنانية مغطاة بنسبة ٨٢٪ من الذهب والعملات الصعبة وهنالك من يدّعي انها مغطاة بنسبة ١٠٠٪ .

اما كمّية النقود المتداولة في لبنان ، فهي قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً عمّا كان الوضع عليه ابان الانتداب . فلقد ذكرنا ان مجموع الاوراق النقدية التي كان يصدّرها مصرف الاصدار ، يومها بنك سوريا ولبنان ، بلغ ٢٥ مليون ليرة للبنان وسورية معاً[1] . اي اذا اعتبرنا ان نصف هذا المبلغ كان متداولاً في لبنان فكمّية العملة المتداولة تصبح ١٢,٥ مليوناً أما حالياً فمبلغ النقد المتداول اصبح يتراوح بين ٨٥٠ و ٩٠٠ مليون ليرة لبنانية والجدول التالي يظهر تطوّر تداول النقود من سنة ١٩٥٧ حتى ١٩٦٨ بملايين الليرات العملة اللبنانية .

(١) يعود اصدار اول سلسلة من اوراق العملة اللبنانية الى سنة ١٩٢٤ ، وذلك بعد الاتفاق الذي تم توقيعه بين الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤ والذي نص على ان يتولى الاصدار بنك سورية ولبنان وعلى ان يكون حد الاصدار الاعلى او السقف ٢٥ مليون ل. ل.

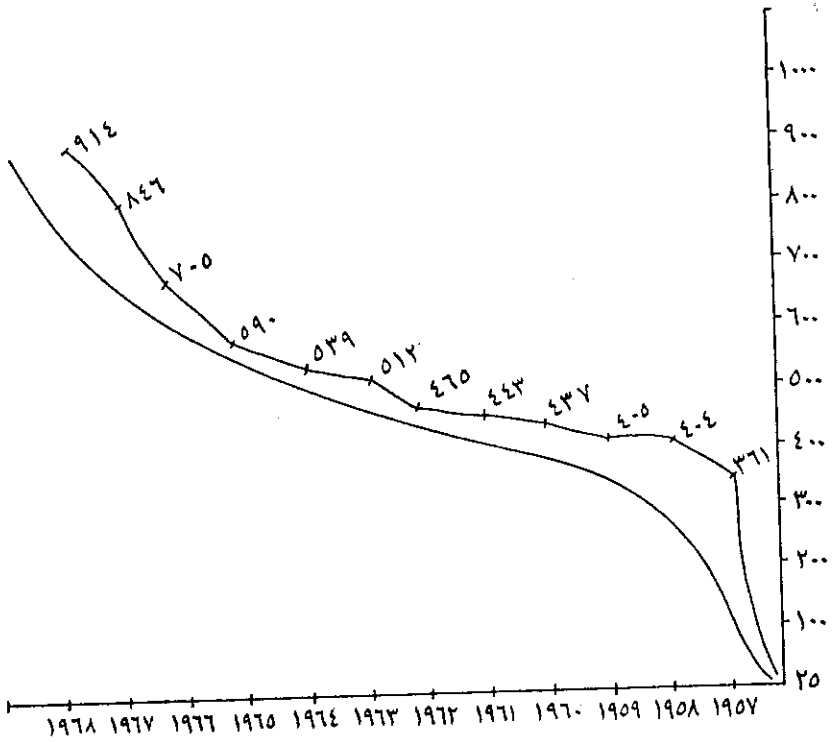

الملاحظ من هذا الرسم البياني ان كمّية النقود المتداولة سارت بارتفاع مستمر ولم تنقص قيمة التغطية الذهبية عن ٨٠٪ في مطلق الحالات فقيمة التغطية الذهبية ارتفعت فيما بين سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٨ على التوالي كما يلي : ٤٦٥ م. ل. ، ٤٨١ م.ل. ٤٩٣ م. ل. ٧١٨ م. ل. و ٧٧٨ م. ل.

العملة اللبنانية ، مبدئياً ، عملة متينة وهي اذا ما قيست بتغطيتها الذهبية تعد من اقوى وامتن العملات الورقية اطلاقاً ، اذ ان غالبية العملات خاصة عملات الدول الصناعية الكبيرة لم تعد تغطيتها الذهبية تفوق الـ ٣٥ ٪ في احسن الحالات ، وهنا يطرح سؤال جوهري ومهم هو التالي : لماذا الدولار او المارك الالماني او الفرنك الفرنسي — رغم تدهوره المستمر — ، والاسترليني — رغم تنقيص قيمته الذهبية اكثر من مرّة — ، لماذا هذه العملات التي لا تستند الى تغطية ذهبية مرتفعة ، تبقى اقوى وامتن واكثر

(١) الخط العمودي يرمز الى كمية النقود المتداولة بملايين الليرات اللبنانية والخط الافقي يرمز الى السنين وقد وضع فوق كل سنة الرقم بملايين الليرات اللبنانية .

تعاملاً من العملة اللبنانية البالغة نسبة تغطيتها ٨٥٪ وحتى ٩٥٪ من بعض الحالات ؟

قد يبدو السؤال غير منطقي لاول وهلة ، لكنه كذلك عندما نلم بالسبب او بالاسباب الكامنة وراء قوة المارك الالماني مثلاً او الدولار او الفرنك او الستراليني ، لا يكمن في قوة التغطية الذهبية بقدر ما هو كامن في قوّة السواعد المنتجة والتي تغذّي المارك والدولار والفرنك والستراليني فتجعل الذهب وكأنه من باب لزوم ما لا يلزم . ان قوة العملة في عصر الآلة والدماغ الالكتروني ، لا تكمن في تغطيتها الذهبية ، بل في قوة الانتاج التي تدعمها ، وفي الثقة الداخلية التي يمحضها اياهـــا الشعب ، وفي استقرار المؤسّسات السياسية ، وفي النظام المصرفي المتخصّص ، واخيرًا في التغطية الذهبية . بمعنى ان التغطية الذهبية اصبحت تأتي في الدرجة الاخيرة في مجال تثبيت سعر النقد الورقي وليس في الدرجة الاولى كما كان الامر في القرن التاسع عشر والثامن عشر ومنتصف القرن السابع عشر .

قيمة العملة اصبحت تستمد من الانتاج : قوّته وجودته واستهلاكه وليس من القانون او من الذهب .

ولما كانت حالة الانتاج عندنا ما تزال زرية فان عملتنا ما تزال تستند الى هذه النسبة الجد مرتفعة لا بل الهائلة من التغطية الذهبية ففي حزيران من عام ١٩٦٧ . ففي زمن الحرب العربية الاسرائيلية ارتفعت كمّية تداول العملة اللبنانية الى ٩٦٢ مليون ليرة لبنانية ضاربة بذلك الرقم القياسي لكمّية التداول منذ ان كانت العملة اللبنانية حتى يومنا هذا . وسبب ذلك فقدان الثقة بمستقبل البلد من قبل الرأسماليين عندنا ، وارتفاع الطلب على الدولار وهروب بعض الرساميل الساخنة من عندنا الى الخارج ، بمعنى ان العملة اللبنانية اصبحت تشكّل العملة الرديئة والعملات الأجنبية تشكّل العملات الجيّدة . ولما كانت القاعدة النقدية تقول « بان العملة الرديئة تطرد العملة الجيّدة » فان عملتنا التي اصبحت رديئة اخذت تطرد الجيدة فارتفعت كمية النقد اللبناني المتداول وتدنت قيمته ، فبعد ان كان متوسط سعر الدولار في سوق الصرف الحر ٣٠٧ ق. ل. ارتفع الى ٣٣٠ ق. ل. في تلك السنة وبعد ان كان متوسّط سعر الفرنك ٦٢ ق. ل. ارتفع الى ٦٥ ق. ل. والاسترليني من ٨٥٠ ق. ل. الى ٨٨٠ ق. ل.

وبارتفاع اسعار العملات الاجنبية ارتفعت الاسعار فجأة في بيروت وتهافت الناس على المواد الغذائية وكادت حالة من الذعر تدبّ بين اللبنانيين .

يجب ان تشكّل هذه الحادثة العابرة درساً نستنتج منه العبر العميقة. فالاقتصاد اللبناني اقتصاد يقوم على الاستهلاك وتتوازن معطياته بفعل عوامل خارجية خارجة عن ارادته ويتوجّب تحويله الى اقتصاد انتاجي تتوازن معطياته بفعل عوامل داخلية هي وليدة عرق جبين اللبناني ، وسنعود للموضوع في فصل لاحق . كل ما نسوقه هنا من ملاحظات هو الملاحظة التالية : **كما ان استقلال بلد من البلدان لا يصونه الا دماء بنيه ووحدتهم فيما بينهم ، كذلك لا يصون عملة بلد من البلدان الا عرق جبين ابنائه وسواعدهم الخيّرة .** فعسى يكون الدرس قد افدنا منه افرادًا وجماعات ومسؤولين والا ...

هذا عن العملة فماذا عن المصارف ؟

ثانياً – العمل المصرفي

لم يعرف لبنان العمل المصرفي الحديث الا منذ الانتداب . اما قبل ذلك فكان العمل المصرفي من اختصاص المرابين والاقطاعيين الكبار . وكان التسليف اما موادّ غذائية في الغالب واما نقودًا في النادر . وكانت الفوائد مرتفعة جدًا وبلغت حدها الاقصى في فترة الحرب العالمية الثانية خاصة زمن المجاعة .

وكان في بعض المدن الساحلية كبيروت وطرابلس من يتعاطى مهنة تبديل العملة او الصرافة حيث يجلس وراء طاولة مقزّزة يزيّن زجاجها بانواع العملات المعروفة ويبدّلها لمن يشاء متقاضياً عمولة عن ذلك . وهذا النوع من الاعمال ومن استعمال الطاولات المقزّزة والجلوس وراءها معروف وشائع في كل المدن المتوسطية ويعود الى الازمنة اليونانية حيث يقال بان اليونان هم الذين استنبطوه واطلقوا على العاملين فيه اسم « الطرابزة » . سوى ان الطرابزة اليونانيين لم تكن مهمّتهم تبديل العملات انما التسليف التجاري بحدّ ذاته . اما الطرابزة اللبنانيون فكانت مهمتهم الاساسية تبديل العملات المتعددة المنشأ فيما بينها وكثيرون منهم تحوّلوا فيما بعد الحرب العالمية الثانية من مهنة « الطرابزة » الى مهنة الصيرفة الحقيقية والمثال الواضح على ذلك مؤسّس بنك انترا الشهير يوسف بيدس .

على ان هذا لا يعني ان العمل المصرفي الحديث لم يعرف البتة فيما مضى . فلقد حاول فريق من الانجليز والفرنسيين ادخاله الى الربوع المشرقية عندما اسّسوا المصرف العثماني في منتصف القرن التاسع عشر . وحاول هذا المصرف ان يدخل عادة التعامل بالعملة الورقية ، لكن محاولته هذه ذهبت ادراج الرياح يومها رغم التغطية الهائلة للبرة

الورقية والبالغة نسبتها ٢٠٠٪ . ويعود سبب الفشل لطبيعة البنية الاقتصادية التي كانت سائدة يومها اي البنية الاقتصادية الزراعية المعيشية ذات الطابع الموْوني الذي لم يكن يستدعي المبادلات التجارية الواسعة النطاق والمتطلبة لوسائل تسليفية عديدة اهمها الورقة المصرفية . بمعنى ان الورقة المصرفية كانت من باب لزوم ما لا يلزم .

لم يعرف لبنان العمل المصرفي الحديث الا زمن الانتداب حيث اسّس الى جانب المصرف العثماني الذي تحوّل الى بنك سورية ثم بنك سوريا ودولة لبنان الكبير ، ثم بنك سوريا ولبنان ، واخيراً الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ، حيث أسس ، ثلاثة مصارف فرنسية هي الاخرى وهي الكريدي ليونه Crédit Lyonnais والمصرف الوطني للتجارة والصناعة B. N. C. I. . والكومباني الجيريان التي تحوّلت فيما بعد الى الشركة اللبنانية الفرنسية للتسليف ، اضف الى هذه المصارف الفرنسية البنكو دي روما الذي كما يدلّ اسمه جنسيته ايتالية . وكانت مهمّة هذه المصارف تمويل التجارة الخارجية وايجاد الاسواق التجارية لمنتجات بلادها في لبنان وسورية ومنطقة المشرق العربي . وانشئ الى جانب هذه المصارف الاجنبية اربعة مصارف لبنانية .

وبعد الاستقلال قفز عدد المصارف عندنا قفزة هائلة فارتفع الى الرقم ٣١ في عام ١٩٥٥ والى الرقم ٨٧ في نهاية عام ١٩٦٢ والى الرقم ٩٢ في عام ١٩٦٦ . انه نمو هائل يسترعي الانتباه ويثير العجب . فما هو سرّ هذه الطفرة السرطانية للمصارف في الجسم الاقتصادي اللبناني في فترة لا تتجاوز الـ ٢١ سنة وما هي النتائج التي ترتبت عن ذلك ؟

١ – بالنسبة للاسباب

ان ما يثير الانتباه قبل كل شيء هو ارتفاع عدد المصارف الاجنبية من ٥ قبل الاستقلال الى ١٧ في عام ١٩٦٢ وكونها تمثّل كل الجنسيات تقريباً . فلماذا لم يكن الامر كذلك قبل الاستقلال ؟ يعود الامر الى سياسة المنتدب التي كانت ترمي الى تشجيع الرأسمال الفرنسي دون غيره في الاستثمار عندنا . فالبنكو دي روما أسّس بشق النفس . اما بعد الاستقلال فتغيّر الامر وسمح للمصارف الاجنبية بصورة عامة ، ان تأتي وتوظّف عندنا وتعمل بكل اطمئنان . واذا كانت المصارف الاجنبية قد تدفّقت على لبنان وانتقته دون غيره فلكونها اعتبرته وارادته جسراً تجارياً تصرّف بواسطته منتجات بلادها الصناعية ومحطّة تتموّن منها بالادخارات تعيد توظيفها في بلادها ، فالتجارة

المشرقية تمرّ في بيروت . هذا هو سبب ارتفاع عدد هذه المصارف عندنا وكونها تمثّل كل الجنسيات تقريباً : فرنسية انجليزية بلجيكية كندية اميركية سوفياتية باكستانية ...

ويعود ارتفاع عدد المصارف الاجنبية عندنا ، لا الى ارادتها هي في تسهيل امور تجارة بلدانها مع البلدان المشرقية فحسب ، بل الى اتساع تجارة اللبنانيين مع العالم كله مما سمح ويسمح لها بتقديم الخدمات التسليفية والتسهيلات المصرفية على انواعها لتجّارنا المتعاملين مع الغير . ومن الطبيعي ان يتّجه التاجر المتعامل مع الولايات المتحدة الاميركية الى مصرف اميركي له فروعه المنتشرة في الولايات الاميركية لا الى مصرف لبناني قد يكون له مراسلاً او قد لا يكون له مراسلاً في الولايات المتحدة الاميركية .

والوضعيتان الانفتا الذكر سهلتا عمل المصارف الاجنبية عندنا ومكنتاها من اجتذاب الرساميل والودائع التي أُمطرت عليها من كل حدب وصوب .

وما يثير الانتباه ايضاً هو ارتفاع عدد المصارف اللبنانية من ٤ قبل الاستقلال الى ٧٢ في سنة ١٩٦٦ ، هذا الى جانب سيل المؤسّسات المالية والاشخاص الذين يتعاطون مهنة التسليف القصير الامد والسمسرة والرهونات ... هذه الطفرة السرطانية في الجسم المصرفي فيما بين اعوام ١٩٤٥ و ١٩٦٦ سهّل ترعرعها امور عديدة .

أ – حتى عام ١٩٦٣ لم يكن هنالك قانون يرعى الامور والعلاقات المصرفية وينظّمها ويقنّنها فكان بامكان اي كان ، لبنانياً ام غير لبناني ، ان يتعاطى العمل المصرفي وان ينشئ المصارف على هواه بالرأسمال الذي يريد . كل ما كان مطلوباً منه هو ان يسجّل نفسه في المحكمة التجارية ، وان يكون مالك الاهلية غير فاقدها لسبب من الاسباب ، ومنذ ٣ ايلول ١٩٥٦ ان يتقيّد بقانون سرّية الصيرفة ، الذي جلب عليه سيلاً من الودائع والاموال ما كان ينتظرها او يحلم بورودها عليه .

ب – سهّل عدم وجود قانون ينظّم انشاء وتأسيس المصارف ، قيام مصارف عديدة برؤوس اموال زهيدة او مستلفة لآجال قصيرة ، منها ان اناساً استلفوا نصف مليون ليرة لبنانية من احد المصارف الاجنبية في لبنان ، اسسوا بواسطته مصرفاً تعاطى التسليف القصير الاجل وانهمرت عليه الودائع بالملايين وتوقف عن العمل عند اول ازمة تعرض لها الجسم المصرفي اللبناني في سنة ١٩٦٨ .

ج – وما سهّل العمل المصرفي في لبنان ، الازدهار الاقتصادي الذي شهدته البلاد في الخمسينات ، والذي مردّه اسباب كثيرة اتينا على ذكرها آنفاً ، والذي كان

يتطلّب المزيد من الخدمات المصرفية والتسهيلات التسليفية والتحويل وفتح الاعتمادات والمراسلة والكفالة ... بمعنى ان **العمل المصرفي كان تجارة رابحة يوظّف اللبناني** امواله فيها ويجني منها الفوائد ، خاصّة وان الأموال العربية تتدفّق عليه من كل حدب وصوب باحثة عن ملجأ امين هاربة من الانقلابات والانقلابات المضادة . فاندفع « الصيرفي اللبناني » يشتري الاراضي ويتاجر بها ، والعقارات يؤمنها ويرهنها ويديرها ، والشركات العقارية يؤسّسها ... عمل كل شيء تقريباً الا اتّباع اصول المهنة الحقيقية اي جعل نفسه خزان الادخارات لتثمر في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية الصحيحة .

د — وعملت الدولة على ازدهار الاعمال المصرفية عن طريق سنّها للقوانين الضامنة ذلك فكان قانون سرّية الصيرفة الصادر في ٣ ايلول ١٩٥٦ الذي ضمن للرساميل الساخنة والمدّخرين السرّية الكاملة فيما يتعلق بحساباتهم والذي اجاز فتح حسابات ودائع مرقمة لا يعرف اصحابها غير المدير القائم على اداره المصرف او وكيله ، وكان قانون الحساب المشترك الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٦١ الذي يجيز لاحد الشركاء في الحساب ان يسحب كلية الحساب او جزءا منه بتوقيعه المنفرد فشجع بذلك عمليات الادخار العائلية ، وكان قانون النقد والتسليف الصادر بالمرسوم رقم ١٣٥١٣ بتاريخ ٥ آب ١٩٦٣ الذي اعفى الادخارات من ضريبة الدخل ، واخيراً بعد ازمة ١٩٦٦ و ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٦٧/٣٨ بتاريخ ٨ ايار ١٩٦٧ انشئت بموجبه المؤسّسة المختلطة لضمان الودائع المعروفة باسم « المؤسسة الوطنية لضمان الودائع » حدّدت مساهمة كل مصرف فيها بمئة الف ليرة لبنانية على ان تدفع الدولة مبلغاً يعادل مجموع ما تدفعه المصارف . وبكلمة ثانية المؤسسة المذكورة شركة مختلطة من الرأسمالين العام والخاص يساهم كل قطاع بخمسين بالمئة من الرأسمال ، وتضمن دفع الودائع حتى حدود ٣٠٠٠٠ ل.ل. لكل مودع عند توقّف اي مصرف من المصارف المشتركة والمعترف بكفالتها لدى الدولة عن الدفع .

هذه هي أسباب ازدهار العمل المصرفي عندنا لا بل طفرته السرطانية في الجسم الاقتصادي اللبناني ، **فما هي النتائج التي ترتّبت** عن ذلك ؟

لقد ترتّب عن هذه الطفرة المصرفية اللبنانية والاجنبية نتائج مهمة وكثيرة اهمها :

١ — على صعيد العمل المصرفي الصرف

كان لنشوء المصارف اللبنانية ، الحديثة العهد بالاعمال المصرفية ومستلزماتها التقنية ومتطلباتها المالية والانسانية وما الى ذلك من اصول المهنة ودقائقها ، كان لهذا النشوء في غياب اي تشريع مصرفي ينظّمها ويقنّنها ويبيّن سبل قيامها ومعاملاتها واصول هذه المعاملات بحيث تُضمن سلامة المهنة والمدّخر والمثمّر وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل ، كان ان عطّل على لبنان فرصة ذهبية لم يعرف كيف يستفيد منها . فالمصارف اللبنانية كان ينقصها الى جانب الخبرة الادارة الحسنة ، وفي الكثير من الاحيان الضمير المهني ، والتخصّص المصرفي . وقد كتبنا في سنة ١٩٦٥ : « ان المصارف ذات رؤوس الاموال اللبنانية تناهز الخمسين مصرفاً من اصل ٨٦ مصرفاً معترف بها . وان مجرّد قراءة هذه المصارف ينبئ على انها الترجمة الواقعية لوضعنا الاجتماعي المبني على الاساس العائلي ، لا بمفهوم العائلة الحديث والطبيعي ، بل بمفهوم العائلة العشائري . فهذه المصارف تبدو وكأنها لقب جديد يضاف الى سلسلة الالقاب المتوارثة عن العهود العثمانية كالشيخ والبك والآغا ، اكثر من كونها مصارف تقوم على اساس العقلية الحديثة والتنظيم المالي الدقيق . انها في الواقع انتقال من طور « الطربزة » او الصيرفة في ساحة الشهداء ومن طور الربى في القرية الى طور التسليف في المصرف . انها خطوة جبارة لكنها غير كافية » .

« والمصارف اللبنانية قلما تملك فروعاً في الملحقات او خارج العاصمة ، بل هي في غالبيتها الساحقة مركزها بيروت . والسؤال الاكبر بالنسبة لمستقبلها وبالتالي مستقبل البلد الاقتصادي ، هو هل سيتمكّن القائمون عليها من اجتياز الاوضاع العائلية وتخطّيها للوصول الى التنظيم المصرفي الحديث الذي يمكّن من تنمية الموارد والطاقات الفاعلة اقتصادياً في البلد وخلق طاقات جديدة ، والذي يفترض فيه ، التنظيم والتخصص والتمركز » ؟

« امر الجواب متروك لاثنين : سياسة المصرف المركزي في تحقيق اندماج المصارف اللبنانية ، واستعداد القائمين على المصارف لتفهّم روح العصر القائمة على التكتلات المالية الكبيرة والتخصص المهني »[1]

لكنه يبدو انه لا المصرف المركزي الناشئ حديثاً، ١٩٦٤ ، ولا القيّمون على المصارف كانوا على استعداد لذلك . فكان ما كان ...

(١) محاضرات في الاقتصاد السياسي . الجزء الثاني . منشورات رابطة كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية بالجامعة اللبنانية ١٩٦٥ .

اما ما كان فهو ان مصرف **انترا توقّف عن الدفع** نتيجة اتباعه سياسة قبول الودائع لآجال قصيرة وتسليفها او توظيفها في مجالات طويلة الامد ، ونتيجة عدم الابقاء على احتياطي سائل في صناديقه يناهز ١٠٪ على الاقل من ودائعه ، ونتيجة الادارة التي كان يوسف بيدس ينتهجها على رأس المصرف المذكور .

وما كان ، ان **مصارف كثيرة توقّفت عن الدفع** فيما بعد اما للأسباب نفسها واما لنزوح الودائع عنها ، واما لأساسها الفاسد .

وما كان هو ان **الودائع تحوّلت** عن المصارف اللبنانية الى المصارف الاجنبية وبذلك تحوّل الادخار اللبناني والادخارات العربية من الايدي الوطنية الى الايدي الاجنبية ، وكأنا بذلك اعلنا عن قصورنا عن ادارة املاكنا بايدينا وعن عجزنا الفاضح في هذا الميدان وتسليم اقتصادنا للغير يتصرف به كما يشاء .

وما كان هو **ان المصارف اللبنانية تقلّص عددها** وضعف مركزها ، وسعى الكثير منها الى شراكة الرأسمال الاجنبي اما لضعف رأسماله واما لكونه يريد استعادة الثقة التي ضاعت به اثر ازمة انترا ...

وما كان هو **ان ادخارات اللبنانيين ورؤوس الاموال** التي انهالت على المصارف **اصبحت توظّف** في مجالات لا تعود بالنفع على اللبنانيين .

كل ذلك كان نتيجة سياسة السوق الحرّة والاصطفالية العشواء وعدم اعتماد التوجيه الاقتصادي . وكل ذلك كان نتيجة عدم اقدام الدولة يوم توقّف انترا عن الدفع عن القول انا اكفل انترا .

وهكذا بضربة واحدة انهار حائط الاستقلال المالي والازدهار الاقتصادي وكادت الآمال تتبخّر في قيام استقلال اقتصادي يقي لبنان التبعية للغير .

ب – على صعيد التسليف

لقد كان ميدان تخصّص عمل هذه المصارف ، لبنانية واجنبية ، هو التسليف القصير الامد او التسليف التجاري . ولذلك استأثر القطاع الثالثي بصورة عامة والتجاري فيه بصورة خاصة بحصة الأسد من مجموع التسليف كما هو مبيّن في الجداول التالية بالاف الليرات اللبنانية .

الاعوام	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	آذار ١٩٦٧	حزيران ١٩٦٧	ايلول ١٩٦٧	كانون الاول ١٩٦٧	آذار ١٩٦٨	حزيران ١٩٦٨	ايلول ١٩٦٨	كانون
سلفات القطاع الزراعي	١٢٤٢١٦	١٢٨٠٩٤	١٣٢٠٥٢	١٢٩٦٥٣	١٣٠٩٣٥	١٣٥٢٢٩	١٣١٢٦٦	١٢٨٥٨٣	١٣٠١١٧	١٢٨٢٩٥	٥٦٤
سلفات القطاع الصناعي	٢٣٥٩٨٧	٣٠٣٧٣٠	٣٤١٤٩٨	٣٥٧٠١٢	٣٣٣٤٢٣	٣٤٣٥٠١	٣٨١٨٠٠	٣٩٠١١٢	٤١٩٨٥٧	٤١٣٦٨١	٩٠٤
سلفات البناء	١٤١٠٥١	٢٠٦٥٣٦	٢١٢١٤٢	٢١٣١٠٣	٢٢٣٢٦٢	٢٣٧٣٦٦	٢٢٩٣٨٧	٢٣٣٧٧٢	٢٣٩٠٨٧	٢٤٣١٩١	٩٧٩
سلفات للقطاع التجاري	٩٨٧٤١٣	١١٨١٢٨٨	١٢٤٢٦٩٧	١٢٤٤٥٠٧	١١٧٨٦٦٩	١١٥٥٣٨٥	٢٤٠٤٠٥	٢٥٩١٢٧١	١٧٩٤٣٧١	١١٩٧٣٤٣	٩٢٨
التجارة الخارجية[٢]	١٩٦٣٥٠	٢٣٦٢٣٠	٣٤٩٢٠٨	٣٥٣٣١٠	٣٤٦٠٦٩	٣١٤٥٥٩	٣٧٩٩٥٥	٤٠٧٨٤٠	٣٣٧٢١٨	٣٤٦٩٧٩	٧٥٥٢
التجارة الداخلية[٣]	٥٤٦٥٨٠	٦٦٧٩١٩	٥٦٣٧٥٧	٥٣٥٦٨١	٤٩٢٢٧١	٥٢١١٩٦	٥٤٨٧٦٨	٥٣٦٤٠٩	٥٣٣٧٤٥	٥٤٧٤٠٣	٢٣٥٤
الخدمات[٤]	١٢٢٠٣٨	١٤١١٤٤	١٧٢٣٤٥	١٨٦٧٦٦	١٨٦٥٣٣	١٨٤٠٤٥	١٧١٣٠٠	١٨٤٠٦٧	١٧٦٧١٥	١٧١٨٢٣	٠٢٧٩
سلفات للاستهلاك[٥]	١٢٢٤٤٥	١٣٥٩٩٥	١٥٧٣٨٧	١٦٨٧٥٠	١٥٣٧٩٦	١٣٥٥٨٥	١٤٠٣٨٢	١٣٠٨١١	١٣١٧٥٩	١٣١١٣٨	٦٥٦٣
سلفات للمؤسسات المالية	١٠٠٩١١	١١٥٧٧٠	١٤٣٠٥٨	١٤٦٠٨٠	١٣٢٨٠١	١٤٩٧٢	١٣٤٦٦٨	١٣١٧٢٩	١٣٠٠٣٣	١٣٠٢٣٨	١٤٤٨
سلفات مختلفة	٢٤٨٩١٦	٢٧٥٧٧١	٢٥١٨٢١	٢٥١١٠٠	٢٤٥٤٥٠	٢٤٢٨٨٦	٢٣٧٨٦٧	٢٤٠٩٤٣	٢٤٢٠٩٦	٢٤١٩١٧	٦٦٤٧
المجموع	١٨٣٨٤٩٤	٢٢١١١٨٩	٢٣٢٣٢٦٨	٢٣٤١٤٥٥	٢٢٤٤٥٧٠	٢٢٦٧٣٣٩	٢٣٥٥٣٩٣	٢٣٨٤٢٦٦	٢٣٤٠٦٢٧	٢٣٥٤٦٦٥	٨٤٧٠

(١) المصدر المجموعة الاحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٧
(٢ و ٣ و ٤ و ٥) من ضمن السلفات الممنوحة للقطاع التجاري .

ما هو ملاحظ من هذه الارقام انه بينما يمنح القطاع الزراعي ١٢٤ مليون ليرة لبنانية والقطاع الصناعي ٢٣٥ مليون ليرة يمنح القطاع التجاري لوحده ٩٨٧ مليون ليرة اي ثماني مرات اكثر من الزراعة واربع مرات اكثر من الصناعة ، وثلاث مرات اكثر من الاثنين معاً . **وهذه هي نقطة الاحمرار العصيب في اقتصادنا** القائم على الاستهلاك لا على الانتاج . فكأنما كل شيء يهون في سبيل ان يبقى اقتصادنا كذلك ، وكأنما كل شيء يهون في ان نقدم العون لقطاع ، في وضعه الراهن ، يستنزف خيراتنا ويمتص دماءنا .

يتوجّب ان تنعكس الآية وان تصبح حصّة الزراعة والصناعة هي الاكبر لا ان تبقى الصناعة والزراعة هذا الولد الفقير العائش على الفتات وكأنما هو ابن الجارية لا ابن الست .

ان غلطة اللبنانيين الذين أسسوا المصارف وعملوا في حقلها ، غلطتهم التي لا تغتفر ، كونهم لم يفقهوا انهم يؤدون وظيفة وطنية كبرى في حقل عملهم . فالمصرف الحديث ليست مهمته جني الربح فحسب بل تأمين عوامل ديمومة هذا الربح عن طريق تجميع الادخارات المحلية والبحث عن الاجنبية اذا لزم الامر كما تفعل المصارف الاجنبية عندنا ، لتوظّف او تثمّر في المجالات المنتجة . واذا ما تساءل مؤرخ بعد عشر سنوات ان ماذا قدّم الصيارفة اللبنانيون لبلدهم من خدمات سيجيب ولا ريب بانهم امعنوا في جعل الاقتصاد اللبناني اقتصادًا استهلاكياً مع تحويله تدريجياً الى اقتصاد استنزافي بالتسهيلات الكبرى التي قدّموها للمستورد لبيع السلع بالتقسيط .

ان انطلاقة المانيا الصناعية في اواخر العشرينات ومطلع الثلاثينيات من هذا القرن انما يعود الفضل فيها للصيارفة الالمان الذين كانوا يخاطرون ويستلفون من الخارج لآجال قصيرة ويسلفون في الداخل لصناعييهم لآجال طويلة .

فهل يعي الصيارفة اللبنانيون عندنا هذا الامر ؟ وهل يتخطّون الواقع العـائلي لمصارفهم ؟ وهل يقبلون على دمج مصارفهم فيما بينها وتحويلها الى ثلاثة مصارف متخصصة في التسليف القصير ، والتسليف المتوسّط ، والتسليف الطويل الامد ، وممركزة تمركزًا قوياً ومنتشرة في كل انحاء الجمهورية اللبنانية ام لا ؟

ما زالت الفرصة سانحة ، وما زال حظ لبنان كبيرًا ، فهل يعي ابناؤه والمسؤولون فيه ذلك ام لا ؟

ان المعركة الكبرى التي يجب على المصارف اللبنانية ان تخوضها في هذا العقد السبعيني من القرن العشرين هي معركة استعادة زمام المبادرة في مجال الودائع والتثمير والا فان لبنان لن يكون الا محطة للاجنبي واستراحة له متى تمّ له ما يريد تركها .

ان الاستقلال المالي الذي كان وليد جهد اللبنانيين وعرق جبينهم وكدّهم وهجرتهم وتقتيرهم على انفسهم ، ان هذا الاستقلال الذي قوّضت دعائمه في عام ١٩٦٦ يجب ان يعاد بناؤه على أسسٍ سليمة تخدم لبنان وبنيه في معركة الحياة ومعركة المصير .

وبعد ماذا عن البنية الاقتصادية اللبنانية ومستقبل الاقتصاد اللبناني ؟

الفصل الخامس

البنية الاقتصادية اللبنانية ومستقبل الاقتصاد اللبناني

اما وقد ألممنا في الفصول السابقة بواقع اقتصادنا فانه بالامكان قول كلمة مجملة فيه وبمستقبله . ولما كانت البنية الاقتصادية اللبنانية الحاضرة بنية يغلب عليها الطابع الاستهلاكي لا بل الاستنزافي اكثر مما هي بنية يغلب عليها الطابع الانتاجي ، فان مستقبل الاقتصاد اللبناني مستقبل قاتم ، لانه قائم على استنزاف خيراتنا وهجرة شبابنا وعقولنا الى الخارج . كيف ولماذا ؟

تقوم البنية القطاعية الاقتصادية اللبنانية على الزراعة التي تستوعب ، انما لا تشغّل ٥٠٪ من السكّان ، وعلى الصناعة التي اصبحت تشغّل ٢٠٪ من السكّان ، وعلى القطاع الثالثي الذي يشغّل ٣٠٪ من السكان .

التوازن الامثل لمثل هذه البنية القطاعية يكمن في ان ينتج القطاع الزراعي ٥٠٪ من الناتج القومي والقطاع الصناعي ٢٠٪ والقطاع الثالثي ٣٠٪ من هـــذا الناتج . والتوازن هذا امثل لانه توازن العمالة الكاملة . فهل الاقتصاد اللبناني كذلك ؟ كلا . لماذا ؟

لان القطاع الزراعي لا يساهم سوى بـ ١٢٪ من الناتج القومي والقطاع الصناعي بـ ١٧٪ والباقي يؤمّنه القطاع الثالثي اي اكثر من ٧٠٪ من الانتاج القومي رغم انه لا يشغّل سوى ٣٠٪ من السكّان .

هذا هو واقع الاقتصاد اللبناني وهو واقع مرّ يفترض الاوضاع التالية :

اولاً — ان البنية الاقتصادية عندنا بنية غير متوازنة فيما بينها لا في الانتاج ، اذ ان هنالك من ينتج اكثر من غيره ، ولا في التوزيع ، اذ ان الثروة القومية وقف على البعض وهو قلّة ، دون البعض الآخر وهو الكثرة .

ثانياً — ان البنية الاقتصادية اللبنانية هي بنية البطالة الظاهرة والمقنّعة ، انها بنية النظام الاقتصادي الذي وضعه كاينز بانه نظام يسير نحو الرداة ويتأرجح في وضعية

وسط هي ادنى بكثير من نظام العمالة الدنيا ، تلك الوضعية التي لا يمكن التدنّي عنها والا تعطّل الوجود .

ثالثاً — ان البنية الاقتصادية اللبنانية ، القائمة على القطاع الثالثي ، رهن توازنها العام بالعوامل الخارجية الخارجة عن الارادة اللبنانية . فهي في انتاجيتها وتوازن ميزان مدفوعاتها تعتمد على الخدمات الخارجية وليس على القطاعين الاولي والثانوي . وهي هذه الوضعية شكلت وما تزال نقطة الاحمرار العصيب في اقتصادنا لعدة اسباب :

ا — ان القطاع الزراعي بعدم تمكنه من المساهمة في انتاج ٥٠ بالمئة من انتاجنا القومي وباقتصاره على المساهمة بـ ١٢٪ فقط من هذا الانتاج ، يفترض ان غالبية ابناء هذا القطاع تعيش حد الكفاءة ان لم يكن ادنى ، وان ٣٨٪ من قوانا تعيش البطالة المقنعة . وهذا ما يفسّر اشتداد البطالة بين ربوعنا ، والنزوح المستمرّ من الريف الى المدينة ، والهجرة المستمرّة ، والتزاحم على الوظائف العامة ، وتحوّل النيابة من مهمة تشريعية الى مكتب استخدام للعاطلين عن العمل وبالتالي تعطيل عمل المؤسّسات الطبيعي .

ب — ان القطاع الصناعي ، بضعفه الراهن ، لا يتمكّن من استيعاب او تشغيل ٣٨٪ من سكان لبنان العاطلين عن العمل ، لانه ما زال في طوره الاول من التصنيع . لان القطاع الصناعي عندنا ما زال يقوم على الصناعات اليدوية او الحرفية غير الممكنة تمكيناً قوياً وبالتالي غير المعتمدة على تجزئة العمل الحديثة . فعلى ٩٥٥٨ مؤسسة صناعية هنالك ٤٨٤٠ مؤسسة تضم أقل من ٣ عمال و ٤٧١٨ مؤسسة تضم أكثر من ٣ عمال . اكثر من نصف صناعتنا اذاً كناية عن « صناعة خدمات » لا صناعة تحويل وتحوير في الارزاق من حالة لحالة .

لبنان اذاً رغم كون القطاع الصناعي يسهم بـ ٢٠٪ من الاناج القومي فيه ، لم يدخل بعد الطور الصناعي الصحيح . وفي هذا الصدد تبين لدوائر الاحصاء اللبنانية انه من اجل بيع ١٠٠ وحدة نقدية يجب على منتجي المنتجات النباتية واللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى ان يشتروا ١٩,١ وحدة من المنتجات الاجنبية وان يدفعوا ٧,٤ للتجار كهوامش عائدات تجارية بسبب مشترياتهم و ٢,٤ للصناعيين المحليين . وينبغي على فرع البناء ان يشتري من الصناعة ما قيمته ٣١ وحدة داخل ليؤمن ١٠٠ وحدة خوارج في حين انه يتوجب على الصناعة ان تستورد ٣٤,٧٪ من قيمة مبيعاتها . وقد تبيّن

لدوائر الاحصاء اللبنانية بان جميع القطاعات الاقتصادية اللبنانية تتطلّب خدمات التجارة بشكل رئيسي ، بينما المفروض العكس [١] .

ج — ان القطاع الثالثي يعتمد اكثر ما يعتمد في اعماله الكفاءات الذهنية والعلمية. وهذه الكفاءات موجودة بكثرة عندنا لكنها غير مستخدمة لا بصورة صحيحة ولا في وجهة صحيحة . والقطاع الثالثي لا يقوم بمهمته رغم انه كان له الفضل الكبير في تحويل البنية الاقتصادية اللبنانية من بنية معيشية الى بنية مالية او من نظام متخلّف الى نظام متطور . فقطاع التجارة ملصق لصقاً بالقطاعين الزراعي والصناعي مع انه مفروض فيه ان يكون النتيجة الحتمية لتطورهما، فهو غير مرتبط بهما ارتباطاً عضوياً داخلياً بل ارتباطاً خارجياً لانه غريب عنهما بكل شيء . مبدئياً عليه ان يسوّق منتجاتهما داخلياً وخارجياً ، عملياً هو يسوّق منتجات الغير على حساب منتجاتهما . وهذا هو مكمن الغربة وواقع الالتصاق .

اما القطاع المصرفي الذي تحوّل بصورة شبه كليّة الى الايدي الاجنبية بعد ازمة انترا في تشرين الثاني ١٩٦٦ ، فهو يخدم المستوردين لا المصدرين ، المستهلكين لا المنتجين ، لانه لا يسلّف الا لآجال قصيرة ولا يسلّف الا للتجّار ولعمليات تجارية وخاصة للمستوردين . بمعنى ان المصارف العاملة عندنا مهمتها تسهيل تجارة بلدها وتصدير منتجاته للبنان ، انها خير مسوّق لهذه المنتجات . والتسليف عندنا المعتمد على الادخارات اللبنانية البالغة حوالى ١٦٠٠ مليون ليرة لبنانية وعلى ما يوازيها من الادخارات العربية ان لم نقل يفوقها ببعض الشيء ، بديل ان يخدم الانتاج الوطني فهو يخدم الانتاج الاجنبي ويسهّل تصريفه ويعيق تصريف منتجاتنا باموالنا . **ومن هنا كانت البنية الاقتصادية اللبنانية بنية استنزافية لا تخدم الاقتصاد اللبناني بل تعيق نموّه وتثقل كاهله .**

اما القطاع السياحي وهو الركيزة الثالثة التي يقوم عليها بناؤنا الاقتصادي الثاني . فهو رهن ازدهاره بالاستقرار في الشرق الاوسط وبعلاقاتنا الطيبة مع البلدان العربية ، وبالسلم الاوروبي والرخاء الاميركي ...

كل هذه الاسباب تجعل من الاقتصاد اللبناني اقتصاداً تتوازن معطياته بفعل العوامل الخارجية الخارجة عن ارادته وتجعل منه اقتصاداً استهلاكياً لا اقتصاداً انتاجياً .

---

(١) راجع موجز المبادئ الاقتصادية للمؤلف .

رابعاً — وبالاضافة الى كل ما سبق فان البنية الاقتصادية اللبنانية بنية استنزافية ، تمتص تعب اللبناني وعرق جبينه وتشرب دم قلبه .

فالتاجر اللبناني القائمة مهمته على الاستيراد ، يهمّه قبل كل شيء تصريف المنتجات التي استورد ، وهذا طبيعي ، لان العملية تشكل مورد رزقه . ولما لم يكن بامكان السوق اللبنانية ، لضعف الطلب الفعلي فيها ، استهلاك كل المستوردات ، فانه ، اي التاجر يعمد الى البيع بالتسليف او بالتقسيط وبالطبع باسعار اعلى من اسعار النقدي . وبهذه العملية ، فانه ، اي التاجر اللبناني ، يرهن انتاجية مواطنه ، لا بل كل مواطنيه ، لعدة اشهر او سنوات مقبلة في سبيل ربح قليل يجنيه هو وربح كبير يجنيه الغير . وهكذا بدل ان تساهم انتاجية اللبناني في انماء البحبوحة في لبنان عن طريق زيادة التثمير في الزراعة والصناعة ، انما هي تساهم في اضعافها وتحويل التثمير عن طريق التاجر اللبناني الى المصارف الاجنبية العاملة عندنا فالى قواعد الانتاج الاجنبية تزيدها منعة وتطوراً وتزيد لبنان تخلفاً وتمعن في تبعيته للغير .

هذه هي البنية الاقتصادية اللبنانية ، وهذه هي معطياتها الحاضرة ، انها كما قلنا ورددنا اكثر من مرة ، لا تشكل اقتصاد زبدة زمن السلم ولا اقتصاد مدفع زمن الحرب . فما العمل لتحويلها الى اقتصاد بحبوحة زمن السلم واقتصاد منعة زمن الحرب ؟

يتوجب قبل كل شيء اعادة نظر كلية في قواعد ومعطيات بنيتنا الاقتصادية لتحويلها من بنية استهلاكية استنزافية الى بنية انتاجية تحقق المنعة القومية والعدالة الاجتماعية. وذلك لا يتم ، وغير ممكن ان يتم ، الا **عن طريق تدخل الدولة التدخل الصحيح الذي من شأنه تخطيط وتنسيق وتشجيع العمليات الانتاجية دون المساس بحرية الافراد .**

والتدخل الحكومي ليس مرجواً وحسب انما هو مطلوب لاعانة القطاعين الزراعي والصناعي والاخذ بيدهما وحمايتهما الحماية الكلية عن طريق وضع تصميم شامل صحيح وقابل للتطبيق والتنفيذ .

ان الفرصة ما تزال سانحة امامنا فلا ندعها تفوتنا ، وليكن شعارنا للعقد السبعيني هو هذا : الاستقلال الاقتصادي من اجل تمكين الاستقلال السياسي والانتصار في معركة الوجود .

الفهرست

صفحة

توطئة ٥

القسم الاول : ماهية المشكلات الاقتصادية ــ الاجتماعية ٧

القسم الثاني : المجتمع اللبناني والمشاكل الاقتصادية ــ الاجتماعية ١١

القسم الثالث : مشكلات لبنان الاقتصادية ١٥

الفصل الأول : الطاقة البشرية اللبنانية ١٦

القسم الاول : عدد سكان لبنان وزيادتهم وامر هذه الزيادة ١٦

القسم الثاني : هرم الاعمار ٢٥

القسم الثالث : توزع السكان على القطاعات الاقتصادية ٢٨

القسم الرابع : الكثافة ٣٤

القسم الخامس : النزوح والهجرة ٣٧

القسم السادس : الدخل القومي في لبنان ٥٥

القسم السابع : نظرة عامة حول اوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية ٦٠

الفصل الثاني : القطاع الأولي او اوجه النشاط الزراعي ٦٥

القسم الاول : نظرة عامة على القطاع الاولي ٦٥

القسم الثاني : المنتوجات الزراعية ٧١

القسم الثالث : تربية المواشي ٠٠

القسم الرابع : الغابات والصيد ٩٣

الفصل الثالث : القطاع الثانوي ٩٥

القسم الاول : الصناعة اللبنانية صناعة استهلاكية ٩٥

القسم الثاني : اسباب عدم وجود الصناعات الثقيلة عندنا ١٠١

القسم الثالث : قابلية لبنان الصناعية ١٠٥

القسم الرابع : المشاكل الاقتصادية ــ الاجتماعية الناجمة عن التصنيع ١٠٨

صفحة

الفصل الرابع : القطاع الثالثي او قطاع الخدمات ١١٣
القسم الاول : التجارة الخارجية ١١٣
القسم الثاني : السياحة ١١٥
القسم الثالث : المصارف والعملة اللبنانية ١١٧

الفصل الخامس : البنية الاقتصادية اللبنانية ومستقبل الاقتصاد اللبناني ١٣٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وطني للبحوث والانماء
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

أنجزت المطبعة الكاثوليكية في بيروت
طبع هذا الكتاب في الخامس عشر
من شهر تشرين الاول سنة ١٩٧٠